

**انتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ في البحرين:**

**الاسباب، الانعكاسات ، المستقبل**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

٢٠٢١م

المملكة الأردنية الهاشمية  
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
٢٠٢٠/١/١

رقم التصنيف:

الحريري ، جاسم

أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ في البحرين: الاسباب، الانعكاسات ، المستقبل

عمان : دار الجنان ، ٢٠٢٠

ر. ل. : ٢٠٢٠/١/١ الوصفات :

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا  
المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

(ردمك) ٩ - ٤٦٤ - ٦٧ - ٩٩٥٧ - ٩٧٨ ISBN

حقوق الطبع محفوظة © لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من  
الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو  
أي جزء منه. ولا يسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون  
الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

دار الجنان للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية - عمان - العبدلي - شارع الملك حسين

مقابل البريد الاردني الممتاز- مجمع جوهرة القدس التجاري - ط (L)

هاتف: ٠٠٩٦٢٧٩٥٧٤٧٤٦٠

E-mail: dar\_jenan@yahoo.com

E-mail: daraljenanbook@gmail.com

**أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ في البحرين**

**الاسباب، الانعكاسات ، المستقبل**

**الاستاذ الدكتور**

**جاسم يونس الحريري**

**بروفسور العلوم السياسية والعلاقات الدولية**

قال رسول الله ( ص )

(( من رأى منكم منكرا ، فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الأيمان ))\*<sup>١</sup>.

---

<sup>١</sup> -\*المصدر:- محمد الريشهري، ميزان الحكمة، ج ٣، (قم ، دار الحديث، ٢٠٠١)، ص ١٩٥٠.

## الاهداء

الى... شهداء البحرين الاحرار الذين ضحوا بأرواحهم الزكية لوطن.

الى... أحرار البحرين - العالمين بوطن موحد وجامع - لكل الاطياف  
- والاعراق.

أهدي جهدي المتواضع كصدقة جارية لي ولعائلي.

الباحث



## المقدمة:-

لم يكن في تفكير النظام السياسي البحريني أن ينقلب الشعب عليه بجراك داخلي في أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ لم يسبق له مثيل من سبق، بحيث أذهل أركان الحكم بكامله ، خاصة بعد خروج شرائح مختلفة من أبناء الشعب في تظاهرات صاخبة تجوب شوارع البحرين مطالبة بأصلاح النظام السياسي ، وزيادة فرص المشاركة السياسية لابناء الشعب البحريني في عملية صنع القرار السياسي، وعدم حصره بحدود العائلة الحاكمة . ونتج عن تلك التظاهرات احتكاك مع السلطات الحكومية ، ووقوع خسائر ، وقتلى ، وجرحى بين صفوف المتظاهرين ، مما أدى الى ردود فعل سلبية أقليمية ودولية تجاه هذا التطور الخطير في الوضع الداخلي البحريني ، حيث برر النظام السياسي هذه الحالة من استخدام القوة ، والعنف أزاء المتظاهرين بأنه يدخل في إطار فرض النظام في البلاد ، وحماية المؤسسات الحكومية ، لكن بالرغم من كل تلك الشدة تجاه المتظاهرين ، ألا أن زخم التظاهرات أزدادت أكثر تمسك بها ، مما أحدثت هذه الحالة هزة في النظام السياسي البحريني ، مما دفعه الى طلب النجدة من مجلس التعاون الخليجي ، مما أزم الوضع الداخلي بعد دخول قوات ((درع الجزيرة)) لاصحاح تلك التظاهرات.

## أهمية الدراسة :-

قبل أن ابدأ بتأليف هذا الكتاب ، حاولت أجراء عملية أستقصاء واسعة في المؤلفات العربية ، عسى أن أجد كتابا ولو واحدا يتكلم ، ويتناول أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ في البحرين ، لكنني لم أعثر على مبتغاي ، مما دفعني أكثر للتمسك أن يكون هذا الكتاب يتناول هذا الموضوع الحساس ، والمتشابك ، وأستمرت ، في البحث ، والتحري الى أن عثرت على كتاب صادر باللغة الانكليزية بعنوان ((أنتفاضة البحرين - المقاومة والقمع في الخليج الفارسي)) من

تحرير الدكتورة ((ألاء الشهابي)) العضو المؤسس في منظمة ((بجرين ووتش))، وزميلها في المنظمة ، طالب الدكتوراة ، الكاتب ((مارك أوين جونز)) الذي كتب مقالات لموقع C.N.N ، والايكونومست، وغيرها ، صدر في ١٥ سبتمبر ٢٠١٥ عن دار ((زد بوكس)) البريطانية ، وتم توزيعه في أمريكا عن طريق مطبعة جامعة شيكاغو، وصدرت النسخة المطبوعة منه منتصف شهر فبراير ٢٠١٨<sup>١</sup> .

وبحسب المحررين، فإن الاصدار هو ((أول كتاب باللغة الانجليزية ، يخصص لاحداث البحرين في العام ٢٠١١، ويدرس الاحتجاجات المستمرة ، والقمع الذي لازال تمارسه الدولة حتى اليوم))، المحررون وصفوا الكتاب بأنه ((يدمج التحليل التاريخي بالمعاصر))، بفصول كتبها كل من البروفيسور البحريني ((عبد الهادي خلف))، والناشطة ((ألاء الشهابي))، والاكاديمي الاسترالي المطرود من البحرين ((توني ميتشل))، وأمين عام جمعية ((وعد)) السابق المعتقل ((أبراهيم شريف))، وطالب الدكتوراة الباحث ((مارك أوين جونز))، وطالبة الدكتوراة ، الصحافية ، الاسترالية ((زوي هولمان))، والكاتب ، والشاعر البحريني ، المقيم في المانيا ((علي الجلاوي))، و((أمل خلف)) وعضو منظمة ((بجرين ووتش)) ((جون هور))، وزميله ((لوك بهاتيا))<sup>٢</sup> .

أن تخصيص هذه الدراسة لانتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ وماله علاقة بالحراك الداخلي هناك يدخل ضمن اهتمامات الباحث الاكاديمية التي تتركز على الشؤون الخليجية ، بأعتبره خبيراً دولياً معتمداً في الشؤون الخليجية لاكثر

<sup>١</sup> -أنظر أنتفاضة البحرين -المقاومة والقمع: كتاب بالانجليزية عن ثورة ١٤ فبراير، قناة الكوثر الفضائية ، ٣٠ يناير ٢٠١٨، ورد على الموقع التالي:-

[www.alkawthertv.com/news/119585](http://www.alkawthertv.com/news/119585)

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه.



من ٢٢ عاما. والاهمية الثانية للدراسة يدخل ضمن جهود الباحث للوصول الى تحليل علمي ، وموضوعي ، ومحيد لانتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ وما لها تأثير على الحراك الداخلي البحريني ، حيث طالبت الجماهير المتفوضة بمطالب شعبية خالصة لاصلاح النظام السياسي البحريني بعد أن أغلقت بوجهها كل الابواب لا يصلح مطالبها بالطرق الاعتيادية ، فجاءت أحداث ماتسمى بـ((الربيع العربي)) كقوة دفع للحراك الشعبي البحريني ، لاثارة مطالبهم مجددا بنوع من الفعالية ، والزخم الجماهيري الكبير.

### **اشكاليات الدراسة :-**

تتمحور هذه الدراسة على عدة اشكاليات لعل من أبرزها:-

### **الاشكالية الاولى :-**

أن الحراك الداخلي البحريني كان يدخل ضمن حقوق المواطن البحريني في التعبير الذي تكفله المواثيق الدولية ، والانسانية ، لكن أرتفاع مطالب المتظاهرين تجاه النظام السياسي البحريني الذي يمتاز بكون الحكم فيه ملكي، ووراثي، مما أحدث تقاطع بين اتجاهات النظام السياسي البحريني والمتظاهرين.

### **الاشكالية الثانية :-**

لقى الحراك الداخلي البحريني قبولا إقليميا ، لكن هذه الحالة أحدثت صداما بين النظام السياسي البحريني ومواقف تلك القوى الاقليمية ولعل من أبرزها مواقفه المتشنجة تجاه مواقف ايران حول المتظاهرين البحرينيين ، وحاول الصاق تهمة تحريض المتظاهرين من قبل ايران مما زاد من تأزم الوضع الداخلي البحريني دون تلبية مطالب المتظاهرين نفسها .

### الاشكالية الثالثة:-

أن استدعاء النظام السياسي البحريني ((قوات درع الجزيرة)) بأسلحتها الثقيلة ، والخفيفة ، تحت ذريعة مساعدة البحرين لفرض النظام في البلاد ، وحماية ممتلكات الدولة من الاستهداف ، والتخريب خلق تصاعد التآزم الداخلي ، ومساءلة المجتمع الدولي له بضرورة حل المشاكل مع الشعب البحريني بطرق سلمية ، وتسوية داخلية ، بدون الجوء الى القوة ، والعنف.

### الاشكالية الرابعة:-

أن تشكيل ((اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق)) للتحقيق في الخروقات التي قامت بها الاجهزة الامنية ضد المتظاهرين جاء بصورة غير مباشرة لدعم مطالب الشعب ، وأداة أستخدام القوة ، والعنف تجاه المتظاهرين ، مما سبب ذلك أحرابا للنظام السياسي البحريني الذي كان يعتقد أن هذه اللجنة ستساهم في إزالة الاحتقان الداخلي ، وترطيب المناخ السياسي البحريني نفسه.

### فرضية الدراسة:-

بنيت هذه الدراسة على فرضية مفادها ((تعتبر أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ محطة مهمة في حياة البحرين السياسية ، لانها حركت الشارع البحريني من ناحية ، وصعدت من مطالبه ثانيا ، وأحدثت ضغطا ، حقيقيا على النظام السياسي البحريني نفسه، ناهيك عن تأثيراتها الاقليمية ، والدولية ، وأحتمالية تكرارها مستقبلا في حالة بقاء الجمود السياسي ماثلا في العيان في المستقبل المنظور ، وعدم إجراء إصلاحات سياسية على النظام السياسي البحريني لعل من أبرزها توسيع دائرة المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي من غير العائلة الحاكمة)).

### منهجية الدراسة :-

أستخدمت الدراسة عدة مناهج بحثية لعل من أبرزها استخدام المنهج التاريخي لاستقصاء ، وأسترجاع ماجرى في أنطلاق أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ ، وتأشير أتجاهاتها ، وأهدافها ، ثم أستخدام منهج التحليل النظمي لتحليل أسباب الحراك الداخلي البحريني الذي نتج عنه أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ ، ودراسة العوامل المؤثرة على الحراك الداخلي البحريني ، وأنعكاسات الحراك الداخلي ، ومن ثم ستستخدم الدراسة المنهج المستقبلي ، لاستقراء ، وأستشراف مستقبل الحراك الداخلي في البحرين .

### هيكلية الدراسة :-

تنقسم الدراسة الى خمسة أقسام الاول يتناول نبذة عن أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ وثانياً يحلل أسباب أندلاع أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ البحرينية، والثالث يعرج على العوامل المؤثرة على أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ البحرينية، والرابع يسلط الضوء على انعكاسات أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ البحرينية على دول مجلس التعاون الخليجي، والخامس يتناول مستقبل الحراك الداخلي البحريني .



## نبذة عن أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ البحرينية

### ١. نظرة عامة على الاحتجاجات الشعبية البحرينية :-

من المعروف أن الانتفاضة البحرينية عرفت بأنتفاضة ١٤ فبراير ، وأنتفاضة اللؤلؤة ، وعلى الرغم من أن معظم المصادر تشير الى أنها أنتفاضة أطلق بعضهم عليها أسم ((ثورة)) وهي سلسلة من التظاهرات ضمن سلسلة من حملة متواصلة من المقاومة المدنية ، تحولت الى مقاومة عنيفة في البحرين ، كجزء من الموجة الثورية من الاحتجاجات في شمال أفريقيا ، والشرق الاوسط بعد التضحية بالنفس من قبل ((محمد البوعزيزي)) في تونس ، حيث كانت تهدف في البداية الى تحقيق قدر أكبر من الحرية السياسية، والدعوة لانهاء النظام الملكي للملك ((حمد بن عيسى آل خليفة)) بعد غارة حكومية ليلية في ١٧ فبراير ٢٠١١ ضد المتظاهرين في دوار((اللؤلؤة)) في المنامة المعروف محليا بأسم ((الخميس الدامي))<sup>١</sup> .

وأصبح دوار اللؤلؤة<sup>٢</sup> مركزا للاحتجاجات بعد أن أستقر المتظاهرين فيه لعدة أيام وبعد شهر تقريبا طلبت حكومة البحرين قوات الشرطة ، والمساعدات من دول

<sup>١</sup> -الاحتجاجات البحرينية ٢٠١١، الموسوعة الحرة(ويكيبيديا).

<sup>٢</sup> -دوار اللؤلؤة-رسميا دوار مجلس التعاون:- كان دوار يقع في العاصمة البحرينية المنامة)وشكل أحد أهم الساحات الرئيسة في العاصمة ، وضم الدوار نصب يتألف من ٦ أضلاع تمثل دول مجلس التعاون الخليجي ، وعلا المجسم لؤلؤة تمثل البحرين درة الخليج ، أنشئ الدوار في بداية الثمانينات من القرن المنصرم ، بعد عملية (الدفان)التي شهدتها المنطقة لانشاء أول خط سريع للسيارات في المملكة ، فيما كان النصب قد أفتتح عام ١٩٨٢ بمناسبة انعقاد القمة الخليجية الثالثة التي أنعقدت بالمنامة عام ١٩٨٢ . ذاع صيت دوار اللؤلؤة أثناء الاحتجاجات البحرينية، حيث أصبح مركزا لاعتصام شباب الرابع عشر من فبراير، ويشكل هذا الدوار شريانا ، رئيسيا ، للتنقل داخل المنامة من خلال مداخلة الخمسة القادمة من المحافظات الجنوبية ، والوسطى ، والشمالية ، وحتى القادمين من جنوب العاصمة ، وهو مادفع المعتصمين لاختياره مقرا لهم ، لاهمية موقعه الجغرافي ، تم هدمه في ١٨ مارس ٢٠١١ ، في إشارة رمزية ، للقضاء على ساحة التظاهر.لمزيد من المعلومات أنظر:- دوار اللؤلؤة، الموسوعة الحرة(ويكيبيديا).

مجلس التعاون الخليجي ، ووصل في ١٤ مارس ١٠٠٠ جندي من المملكة العربية السعودية و ٥٠٠ جندي من دولة الامارات العربية المتحدة لسحق الانتفاضة ، وفي وقت لاحق أعلن الملك حمد ((الاحكام العرفية))، وحالة ((الطوارئ)) لمدة ثلاثة أشهر ، ونتيجة للاعمال التي قامت بها القوات الحكومية ، والخليجية ضد المتظاهرين تم اعتقال الكثير منهم ، ودمر التمثال الشهير في دوار اللؤلؤة نفسه ، ومع ذلك أستمرت التظاهرات حتى بعد رفع حالة الطوارئ في ١ يونيو ٢٠١١ ، ونظمت أحزاب المعارضة ((جمعية الوفاق الوطني الاسلامية)) عدة احتجاجات اسبوعية يحضره عادة عشرات آلاف من المتظاهرين ، وفي ٩ مارس ٢٠١٢ حضر أكثر من ١٠٠،٠٠٠ الف متظاهر ، وفي ٣١ أغسطس جذبت التظاهرات عشرات آلاف من المتظاهرين ، وحدثت اشتباكات مع القوات الحكومية ، والخليجية. وقد مارست تلك القوات حملة عنيفة ضد المتظاهرين ، المسالين ، والعزل ، منها مدهامة المنازل منتصف الليل في الاحياء الشيعية ، والضرب المبرح عند نقاط التفتيش ، والحرمان من الرعاية الطبية ، وقد تم القبض على أكثر من ٢٩٢٩ شخص ، ولقوا الاخرين حتفهم ، بسبب التعذيب في مخافر الشرطة. وفي يونيو ٢٠١١ أقام الملك حمد ((اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق))، مكونة من شخصيات ، دولية ، مستقلة برئاسة ((محمود شريف بسيوني)) لتقييم الحوادث ، وصدر التقرير في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ ، وأكد استخدام السلطات الامنية البحرينية للتعذيب المنهجي ، وغيره من أشكال الايذاء البدني ، والنفسي على المعتقلين ، فضلا عن غيرها من انتهاكات حقوق الانسان ، كما رفضت اللجنة ادعاءات الحكومة البحرينية بأن الاحتجاجات كانت بتحريض من ايران<sup>١</sup>.

---

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

## ٢. مراحل تاريخية للانتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١: -<sup>١</sup>

أ- بدأ في أواخر شهر يناير عام ٢٠١١ تعميم الدعوة من خلال بعض المنتديات على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك ، وتويتر FeaceBook, Twitter لمظاهرات تطالب بالاصلاح السياسي، والاقتصادي ، والاجتماعي في البحرين ، وقد تمت الدعوة لتلك الاحتجاجات لمحاكاة الانتفاضات ، الشعبية التي أندلعت في تونس أولا ، ثم في مصر والتي أدت للاطاحة بكل من الرئيسيين زين العابدين بن علي ، وحسني مبارك.

ب- تم إنشاء صفحة على موقع التواصل الاجتماعي FeaceBook تحت عنوان ((ثورة ١٤ فبراير في البحرين))، وقد لاقت هذه الصفحة قبولا شعبيا ، سريعا ، وبالفعل أنضم اليها عدة آلاف من الافراد ، وقد تم اختيار موعد المظاهرات المقترح ليتزامن مع كل من الذكرى العاشرة للاستفتاء على ((ميثاق العمل الوطني)) الذي عقد يومي ١٤-١٥ فبراير ٢٠٠١ ، حيث أظهر موافقة البحرينيين عليه بنسبة ٩٨،٤٪، وبنسبة مشاركة وصلت الى ٩٠،٣٪، وكان من أهم ثمرات هذا الميثاق إعلان البحرين ((مملكة دستورية)) في ١٤ فبراير ٢٠٠٢ ، ويوم صدور الدستور الحالي ، والاعلان عن إجراء انتخابات برلمانية في أكتوبر ٢٠٠٢.

<sup>١</sup> -محمود شريف بسيوني وآخرين، تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، (المنامة، ١٠ ديسمبر ٢٠١١)، ص ٩٧ وما بعدها.

<sup>٢</sup> -ميثاق العمل الوطني:- هو وثيقة سياسية صدرت في ديسمبر ٢٠٠٠ ، وتضمنت مبادئ ، عامة ، وأفكارا ، أساسية ، بهدف تحديد مسارات العمل الوطني حاضرا ، ومستقبلا ، بما في ذلك التوجهات التي تحكم نطاق ، وطبيعة ، التعديلات ، الدستورية المراد إدخالها ، وهو يعتبر حجر الزاوية في التغييرات السياسية التي شهدتها البحرين. لمزيد من المعلومات أنظر:-

ميثاق العمل الوطني، قناة الجزيرة.نت، ورد على الموقع التالي:-

[www.aljazeera.net/specialfiles/pages/28bd7a40-a9bb-404c-accb-9f99b44d9f1d](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/28bd7a40-a9bb-404c-accb-9f99b44d9f1d)

ج- وقد قامت مجموعة أطلقت على نفسها أسم ((شباب ثورة ١٤ فبراير))<sup>١</sup> بأصدار بيان يضم الخطوط العريضة لقائمة من الخطوات في عدد من القضايا كانت في رأيهم ضرورية لتحقيق ((التغيير ، والاصلاحات الجذرية في نظام الحكم ، والادارة في البحرين والتي كان غيابها من أسباب التوتر ، المستمر في العلاقة بين الشعب والنظام))، وقد وصف أصحاب هذا البيان أنفسهم بأنهم غير منتسبين لاية حركة ، أو تنظيم سياسي، وينبذون أية أختلافات تقوم على أسس ، دينية ، أو طائفية، كما شددوا على أن المظاهرات المزمع تنظيمها ستكون سلمية ، وتمثلت

**المطالب التي تضمنها البيان فيما يأتي :-**

**أولاً :- حل الجمعية الوطنية.**

<sup>١</sup> - يمثل ائتلاف ١٤ فبراير جزءا ، كبيرا من تيار شبابي ، سابق لاوان الربيع العربي ٢٠١١ تعود بداياته للعام ٢٠٠٦ ، وتزايدت شعبيته ، وقوته في العام ٢٠٠٩ ، فعلى أثر الاعلان عن انفصال شخصيات قيادية عن جمعية الوفاق ، وتشكيلهم حركة غير مرخصة تتخذ من قاعدة ((شرعية الحق لاشريعة القانون))أرضية ، سياسية لعملها ، وعلى أثر دعوات الناشط الحقوقي ((عبد الهادي الخواجه))لتشكيل لجان أهلية منها لجنة العاطلين ، ولجنة الامراض المزمنة ، ولجنة الاسكان ، تقود عمليات احتجاج ، سلمية ، متصل بقضايا سياسية ، وحقوقية ، متنوعة ، تولدت ، مجاميع ، شبابية ، غير مؤطرة ، تنظيما ، تمارس أفعال الاحتجاج ، والمطالبة الحقوقية ، وقد تعرضت هذه المجاميع لضربات أمنية ، شديدة كان أقواها قضية ((الحجيرة ٢٠٠٩))التي أتهمت فيها الاجهزة الامنية مجموعة بالتدريب على السلاح في منطقة ((الحجيرة))في سوريا ، وتشكيل تنظيم سري لقلب النظام ، وقضية شباب ((كرزكان ٢٠١٠)) ((المتهمين في حرق مزرعة أحد أفراد عائلة آل خليفة ، وخلية ١٤ أغسطس ٢٠١١ التي كانت الاقسى من حيث العدد، والتهم الموجهة لشخصيات سياسية ، وحركية ، وخلافا لأرادة الاجهزة الامنية فقد سمحت هذه الملاحقات الامنية ، لان تنظم تلك المجاميع تحت رؤية سياسية ، ناقمة على الاجهزة الامنية ، والسياسية في النظام ، وأن تبني عقيدة ثورية ، خاصة ، ومثلت حملات الاعتقال المتكررة لبعضهم ، ولاقرانهم مجالا لبناء شبكات ، خفية من العلاقات الاجتماعية الموظفة سياسيا .لمزيد من المعلومات أنظر :- عباس المرشد ، ائتلاف شباب ١٤ فبراير: المجتمع الثاني والزمن الجديد، (لندن ، مركز البحرين للدراسات ، ١٦ أكتوبر ٢٠١٢)، ص ٧.



**ثانياً:- إلغاء الدستور الحالي ، وتشكيل جمعية تأسيسية لوضع مشروع دستور جديد ينبغي أن يتضمن النص على ما يأتي:-**

-وجوب أن تتكون السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان من أعضاء جميعهم منتخبون.

-أن تمارس السلطة التنفيذية صلاحياتها من خلال رئيس وزراء منتخب .

-أن نظام الحكم في البحرين نظام ملكي، دستوري، تتولاها أسرة آل خليفة ، ومع ذلك يحظر على أي من أفراد الاسرة الحاكمة تولي أي مناصب عليا في السلطات الثلاث في الدولة.

**ثالثاً:- الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين ، والنشطاء في مجال حقوق الانسان ،** وأنشاء لجنة وطنية تتولى التحقيق في بلاغات التعذيب ، وغيرها من المضايقات التي قد يكون هولاء الاشخاص قد تعرضوا لها ، ومساءلة جميع المتورطين في ارتكاب هذه الافعال.

**رابعاً:- ضمان حرية التعبير ، والكف عن مضايقة الصحفيين ، والمدونين ،** وضمان حرية تلافاز الدولة، والانترنت، ووضع حد لتدخل الاجهزة الامنية في عمل الحكومة، ووسائل الاعلام.

**خامساً:- ضمان استقلال ، وعدم تسييس السلطة القضائية.**

**سادساً:- أنشاء لجنة وطنية للتحقيق في ادعاءات منح الجنسية لدوافع سياسية ،** وكذلك أسقاط الجنسية البحرينية ، أما لاغراض سياسية، أو بالمخالفة للقوانين المعمول بها.

د-كما ظهرت مجموعة من البيانات الاخرى على شبكة المعلومات الدولية Internet ووضعت مجموعة من المطالب المماثلة للاصلاح ، وتم تداولها بين البحرينيين ، وقامت بعض الحركات السياسية غير الرسمية ومنها ((حركة حق،

حركة أحرار البحرين الاسلامية)) بأصدار بعض البيانات لدعم الاحتجاجات محل الدعوة ، ولاحقا وبتأريخ الثالث عشر من فبراير أصدرت ((جمعية الوعد)) وهي جمعية سياسية معترف بها رسميا بيان يدعم حق الشباب في التظاهر السلمي ، بينما لم تصدر عن أي من الجمعيات السياسية الاخرى المعترف بها أية بيانات تدعو الى التظاهر.

د- خلال خطبة الجمعة الموافق الرابع من فبراير ٢٠١١ والتي حضرها وفق بعض التقديرات حوالي خمسة آلاف شخص ، والتي القاها الشيخ ((علي سلمان)) الامين العام ل((جمعية الوفاق الوطني الاسلامية))، وعلق خلالها على الانتفاضات الشعبية التي جرت في كل من تونس ، ومصر ، مؤكدا عزم شعوب منطقة الخليج على أن تعمل لتحقيق التغيير كما حدث في تونس ومصر ، وقد دعا خلال خطبته أيضا الى

ضرورة إجراء إصلاح ، سياسي ، يضمن ، استقرار النظام ، الملكي ، الدستوري في البحرين ، ويسمح بالمنافسة السلمية للوصول للسلطة التنفيذية ، إذ أن هذه الاصلاحات سوف تسهم على حد قوله في ((رفعة شأن الكرامة الانسانية لشعب البحرين)). وقد أختتم الشيخ سلمان خطبته بمطالبة الذين يعتزمون المشاركة في المظاهرة التي كان من المقرر لها أن تتم عند مقر السفارة المصرية في المنامة بالحفاظ على سلميتها ، ونهى عن مهاجمة قوات الشرطة.

هـ -تظاهر البعض عند مقر السفارة المصرية بالمنامة للتعبير عن دعمهم للشعب المصري في أنتفاضته الشعبية والتي أدت بالاطاحة بالرئيس حسني مبارك بتأريخ ١١ فبراير ٢٠١١. وقد أدت كل من الاحتجاجات في البلدان العربية الاخرى ، والدعوات لتنظيم المظاهرات بالبحرين ابتداءً من يوم الرابع عشر من فبراير الى قيام وزارة الداخلية بأخذ بعض التدابير الوقائية ، ومن بين هذه التدابير رفع درجة الاستعداد في وحدات الوزارة ، ونشر أكبر عدد ممكن من الدوريات الامنية في

الاحياء المختلفة ، وكذلك تشديد الامن على المنشآت ، والمواقع الهامة مثل المكاتب الحكومية ، والمقار الدبلوماسية ، والمصارف ، والمنشآت الدينية ، والحيوية .

و-القى الشيخ ((عيسى قاسم))في يوم الجمعة الموافق الحادي عشر من فبراير ٢٠١١ وهو أحد القادة الدينين للشعبة خطبة الجمعة تناول فيها الاحتجاجات الشعبية في تونس ، ومصر ، مشيرا الى أن رياح التغيير في العالم العربي لا يمكن وقفها.أما بالنسبة للبحرين فقد أكد الشيخ قاسم في خطبته على الدعوة لضرورة إعادة صياغة دستور البحرين وفقا لمبادئ النظام ، الملكي ، الدستوري ، والذي يتم من خلاله أنتخاب الحكومة من قبل الشعب ، كما دعا لمكافحة الجريمة ، والافراج عن جميع السجناء السياسيين ، وأنهاء جميع الممارسات مثل التعذيب، ومضايقات النشطاء ، والتمييز الديني ، والطائفي .

ز-وبالمثل أيضا فقد قام الشيخ ((علي سلمان))خلال خطبة الجمعة المصادف ٥ فبراير ٢٠١١ بمسجد ((الصادق))بمناقشة التطورات الاقليمية في المنطقة ، ومدى ارتباطها بالبحرين ، وقد أعرب خلال خطبته عن أن ((الشعب البحريني قد صوت لصالح ميثاق العمل الوطني في عام ٢٠٠١ ، لانه يطمح الى إقامة ملكية، دستورية، حقيقية في البحرين))،ألا أن هذا الطموح على حد قول الشيخ سلمان(( لم يتحقق ، وواقع الحال أنه مخالف للنظم المماثلة التي تأخذ بنظام الملكية الدستورية، حيث أن رئيس الوزراء في البحرين من أفراد الاسرة المالكة)). كما أنتقد الشيخ سلمان أيضا ((الصلاحيات ، التشريعية لمجلس الشورى غير المنتخب ، وهو الامر الذي يجعل من بعض أحكام الدستور متعارضة مع روح ميثاق العمل الوطني)) ، كما أعلن الشيخ سلمان أيضا أن موقف الوفاق من الدعوة للتظاهر يوم ١٤ فبراير بأعتبره ((حق قانوني، ويتعين ممارسته بطريقة سلمية)).

ح- وقعت في يوم السبت الموافق الثاني عشر من فبراير ٢٠١١ مجموعة ، محدودة من المظاهرات في مناطق مختلفة في البحرين ، ومن بين تلك الحوادث هجوم على أحد دوريات الشرطة بمنطقة الدير، وأندلاع حريق ، محدود، في منطقة شرق الرفاع.

ط- أصدر الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة مرسوما ، ملكيا بمنح كل عائلة بحرينية منحة ملكية بمبلغ الف دينار بحريني بمناسبة الذكرى العاشرة لاقرار ميثاق العمل الوطني.

ي- وفي يوم الاحد الموافق الثالث عشر من فبراير ٢٠١١ قامت عدد من المظاهرات المحدودة في عدد من المناطق بالمنامة ، والقرى المجاورة ، وكان من بينها تجمعا زاد على حوالي مائة شخص بمنطقة ((صباح السالم)) ، وتجمعا آخر ، مماثل في حي ((كرزكان)) ، وقد حدثت خلال تلك التجمعات بعض الاشتباكات بين قوات مكافحة الشغب ، والافراد في مختلف المواقع ، منها مناطق ((ستره ، وبني جمرة ، وطاشان)) وهو ما أدى لوقوع بعض الاصابات الطفيفة بين الافراد وصفوف الشرطة على حد سواء ، وقد أصيب شخص واحد خلال تلك المواجهات بجريح من جراء طلقة مطاوية. ولم تقدم أي طلبات للحصول على تصريح ، رسمي لاية مظاهرات وفق القانون واجب التطبيق وهو المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الاجتماعات العامة ، والموكب ، والتجمعات.

ك- أندلعت المظاهرات ، والتجمعات السياسية في جميع أنحاء البحرين في يوم الاثنين الموافق الرابع عشر من فبراير ٢٠١١ ، ولم يتم تقديم تصريح بالتظاهر بالنسبة لاي منها ، وقد اختلفت هذه الاحتجاجات من حيث الحجم ، والتوجه السياسي. وقد أخذت بعض المظاهرات مواقع محددة في المنامة ، وغيرها من المدن ، إلا أن البعض الاخر أخذ شكل المسيرات ، والتجمعات في الشوارع والتي بدأت داخل أحياء معينة ، ثم تتحرك باتجاه الطرق الرئيسية خارج تلك المناطق. وقد تراوحت أعداد الاشخاص المشاركين في هذه الاحتجاجات من العشرات أحيانا الى

مايزيد على الالف شخص في أماكن أخرى ، وقد بلغ عدد المتظاهرين في ذلك اليوم في عموم المملكة مايقرب وفق بعض التقديرات من ستة آلاف متظاهر ، وقد رفعت خلال تلك المظاهرات شعارات متنوعة ركزت على بعض المظالم السياسية، وغيرها من المطالبات ، الاجتماعية، والاقتصادية.وقد قامت إدارة مستشفى ((السلمانية)) بأعلان حالة الطوارئ بالمستشفى ، وذلك توقعاً منها لاحتمال وقوع أصابات جراء المظاهرات الجارية في البلاد.

ل-وبمرور الوقت تزايدت الاحتجاجات في حجمها ، وانتشارها في أنحاء البحرين ، وواصلت وحدات وزارة الداخلية مواجهتها للمظاهرات، والمسيرات غير المصرح بها في محاولات لتفريقهم ، وكان من بين هذه المظاهرات تجمع يضم مايقرب من مائة وخمسين شخصا في منطقة ((الدراز))، أسفرت مواجهتهم من قبل قوات مكافحة الشغب الى أصابة ثلاثة منهم نقلوا الى المستشفى ، كما أصيب آخر أثناء قيام الشرطة بالتصدي لمظاهرة تضم مايقرب من مائتي شخص في منطقة ((السنابس)) ، وقد تم تسجيل عدد آخر من المظاهرات بأعداد متفاوتة في بعض القرى ، والاحياء ، المختلفة ، وكان من بين هذه التجمعات تجمع يضم مائتي متظاهرب ((شارع الشيخ سلمان)) ، وحوالي أربعون متظاهرا في مدينة ((المقشع)) وحوالي مائة آخرين في محيط ((جاد حفص)) ، وحوالي مائة وخمسون متظاهرا في منطقة ((كرباباد)) ، كما تجمع حوالي مائة وأربعون متظاهرا في ((أبو صبيع)).

م-ووفقا لاحدى التقديرات ، فقد بلغ أجمالي عدد المظاهرات مختلفة الاحجام التي حدثت خلال يوم ١٤ فبراير مايقرب من ٥٥ مظاهرة من مختلف الاحجام ، تضمنت عددا من المطالب ، منها تعديل الدستور، وأجراء إصلاحات ، سياسية ، وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية ، والاقتصادية.

ن- في الساعة الثالثة صباحا من يوم الخميس الموافق السابع عشر من فبراير ٢٠١١ صدرت الاوامر الى وحدات وزارة الداخلية لاستعادة السيطرة على دوار مجلس التعاون الخليجي (دوار اللؤلؤة)، وأخلاء جميع المتظاهرين الذين قدر عددهم في ذلك الوقت وفقا للتقديرات الى نحو الف وخمسمائة شخص وفق ماورد في تقارير وزارة الداخلية ، حيث تم إرسال أربع كتائب بلغت قوامها أكثر من الف فرد لتنفيذ العملية ، وكانت تلك القوات مسلحة بالدروع ، والعصي ، والقنابل الصوتية ، وقاذفات القنابل المسيلة للدموع ، وبنادق الصيد ((شوزن)) هذا بالإضافة الى أفراد من جهاز الامن الوطني ، وأدارة التحقيقات الجنائية بوزارة الداخلية ، ومخابرات ((قوة دفاع البحرين)) الذين كانوا يرتدون ملابس قوات الامن العام حسب تقارير من بعض الجمعيات السياسية المعارضة ، ألا أن التقارير الحكومية نفت مشاركة ((قوة دفاع البحرين)) في هذه العملية ، وأن الوحدات العسكرية المتواجدة في المنطقة بقت مستعدة لتقديم المساعدات لقوات الامن العام اذا ما احتاجت لذلك ، وهو ما لم يحدث .

وتم أخلاء المتظاهرين من دوار اللؤلؤة ((دوار مجلس التعاون الخليجي))، وفي أعقاب عملية الاخلاء تم اكتشاف مقتل ثلاثة أشخاص بالرصاص على أيدي أفراد وزارة الداخلية وهم :- محمود مكي أحمد (أبو تاكي)، وعلي منصور أحمد خضير، وعلي أحمد عبد الله أحمد ، حيث أصيب جميعهم بجروح ، قاتلة من جراء الاصابة من كريات طلقات بنادق الصيد ((شوزن)) من مسافة قريبة ، كما كشفت التحقيقات التي أجريت بعد عملية الاخلاء عن أصابة حوالي ٥٠ شخصا بأصابات مختلفة ، في حين أصيب ٤٧ شخصا من أفراد الشرطة بسبب المواجهات مع المتظاهرين .

وقد أصدرت وزارة الداخلية البحرينية بيانا توضيحيا لعملية أخلاء المتظاهرين من الدوار ، وردا على بيان وزارة الداخلية أصدرت (( جمعية الوفاق الوطني

الاسلامية)) السياسية بيانا رفضت فيه الرواية الواردة على لسان المتحدث الرسمي بأسم وزارة الداخلية ، ودحضت فيه الادعاءات التي ساقها بأن المتظاهرين كانوا يحوزون أسلحة في الدوار . وفق وقت لاحق أصدر الائتلاف المشكل من سبع جمعيات سياسية معارضة هي ((الوفاق الوطني الاسلامية، العمل الوطني الديمقراطي(الوعد)، العمل الاسلامي، التجمع الوطني الديمقراطي ، التجمع القومي الديمقراطي ، الاخاء الوطني، المنبر الديمقراطي التقدمي)) بيانا مشتركا أدانوا من خلاله ما وصفوه ب((المجزرة البشعة)) التي أرتكبتها القوات التابعة لوزارة الداخلية أثناء أخلاء لدوار اللؤلؤة من المتظاهرين (دوار مجلس التعاون الخليجي)، كما طالب البيان بأستقالة مجلس الوزراء ، وتشكيل حكومة أنقاذ وطني للإشراف على صياغة دستور جديد للبلاد ، وتمكين البلاد من التغلب على الازمة السياسية القائمة ، وقد حذر البيان من أستمرار الحكومة في تبني سياسات أتهاك حقوق الانسان ، والتي من شأنها أن تؤدي الى ((حمامات دم لاتنتهي)).

س:- وفي مساء يوم الجمعة الموافق ١٨ فبراير ٢٠١١ أجرى ولي العهد الامير سلمان بن حمد آل خليفة مقابلة تلفازية لم يكن مرتبا لها على التلفاز الوطني لمناقشة التطورات الاخيرة. وقد ذكر في المقابلة :-

**أولاً:-** تقدمه بتعازيه لاسر الضحايا الذين فقدوا حياتهم خلال المواجهات في الايام السابقة.

**ثانياً:-** أن الاوان لضبط النفس ، واهدوء بالنسبة لافراد القوات المسلحة ، والشرطة ، والمواطنين.

**ثالثاً :-** أكد على أهتمامه بكرامة المواطنين ، البحرينيين ، وضرورة أتخاذ خطوات فورية ، لاعادة بناء الثقة بين المواطنين ، لتجنب الانزلاق للفوضى.

**رابعاً:-**وأعرب عن اعتقاده أن وتيرة الاصلاحات في البحرين كانت بطيئة ، وأن هذا هو السبب في أحداث الايام السابقة .

**خامساً:-**وأن الهدوء ، والحوار ، هما أفضل ، وسيلة ، لايجاد حل للازمة ، وهو مايتطلب بداية فترة من الهدوء فوراً.

**سادساً:-**أن العديد من البلدان أنزلت الى حرب أهلية ، لان المعتدلين في تلك البلدان لم يقوموا بدورهم في حماية الاستقرار ، والتماسك الاجتماعي، وأن ((اليوم يتم تقسيم البحرين))، وهو مايجب معالجته على الفور ، حيث أنه من غير المقبول أن يدخل البحرينيون في مواجهات مع بعضهم البعض.

**سابعاً:-**جميع المشاكل التي تواجهها البحرين هي محصلة سنوات عديدة ، ولايمكن حلها بين عشية ، وضحاها ، لذا يتعين على جميع البحرينيين التوحد ، والدخول في حوار فوري.وقد بذات الليلة حوار على قناة ((آل البيت))التلفازية مع رجل الدين الشيعي البارز الشيخ ((هادي المدرسي))وصف خلاله التظاهرات في البحرين ، بأنها ((فرصة الشعب حتى يتخلص من الفساد ، والقمع ، والاسلوب المتخلف للاسرة المالكة ، والتي حكمت البحرين بالقوة مائتين وخمسين عاماً)) ، ثم أوجز مطالبه ، ونصائح له للشعب البحريني في عدة نقاط هي:-

**أولاً:-** يجب على جميع المتظاهرين الصمود ، والاصرار على عزل الاسرة المالكة.

**ثانياً:-**ويجب ألا يثق الشعب في وعود الحكومة ، وهو ماينبغي معه رفض دعوة ولي العهد للحوار ، حيث أن مائتين وخمسون عاماً من حكم آل خليفة أثبتت عدم جدوى الحوار.

**ثالثاً:-**يجب أن تنسحب جميع الوحدات العسكرية التي تسيطر على دوار مجلس التعاون الخليجي.



**رابعاً:**-يجب على الحكومة الافراج عن الخمس وثلاثين جثة ، قتلى عملية أخلاء الدوار على حسب ماأدعى .

**خامساً:**-السبيل الوحيد لتحقيق مطالب المتظاهرين ، هو أستخدام العنف ، حيث أنه الاسلوب الوحيد الذي تفهمه كل من الاسرة المالكة ، والحكومة.

**سادساً:**-جميع الشهداء الذين سقطوا في مرتبة شهداء المعارك الاسلامية ، التاريخية ، مثل بدر ، وأحد ، وكربلاء ، كما أنه وصف الوضع في البحرين بأنه كربلاء الثانية. وفي وقت لاحق من تلك الليلة كلف الملك ولي عهده الامير سلمان بأجراء حوار مع جميع الجمعيات ، والاطراف السياسية في البحرين .وفي بيان صدر عن القصر الملكي أعلن الملك منح ولي العهد جميع الصلاحيات ، لتحقيق آمال ، وتطلعات ، جميع المواطنين، البحرينيين .وردا على ذلك البيان ، فقد أعلن السيد ((عبد الجليل خليل أبراهيم))العضو البارز في جمعية الوفاق أنه قبل قبول أي عرض للحوار ، فإنه يتعين على الحكومة أن تسحب قواتها من دوار مجلس التعاون الخليجي ، وأستقالة مجلس الوزراء.

**ع-**التطور المهم في يوم السبت الموافق التاسع عشر من فبراير ٢٠١١عودة المتظاهرين الى دوار مجلس التعاون الخليجي ، حيث بدأت مجموعات ، صغيرة من الافراد في الاقتراب من الدوار في ظهر ذلك اليوم من عدة اتجاهات ، بينما كان الدوار لايزال تحت سيطرة قوات الامن ، ثم بدأت أعداد المتظاهرين في الزيادة ، وهو ما حدا بقوات الامن بالبدء في تفريق هذه الحشود بأستخدام الغاز المسيل للدموع ، ألا أنه قد صدرت أوامر الى وحدات ((قوة الدفاع))بالانسحاب ، كما أنسحبت وحدات الداخلية أيضا ، بحيث تم التخلي عن السيطرة على الدوار ، وتركه للمتظاهرين ، وقد بلغ عدد الاشخاص المتواجدين في الدوار حوالي خمسة عشر الف شخص قبل الساعة الخامسة مساء.هذا وقد كان الجو الاحتفالي هو

المناخ السائد بين المتظاهرين في ذلك الوقت ، حيث قاموا بتفكيك الحواجز، والاسلاك الشائكة التي كانت قد خلفتها قوات الامن ، وتم نصب الخيام، وتعليق اللافئات ، والملصقات التي توضح مطالبهم ، وأعتبر الكثيرون إعادة فتح دوار مجلس التعاون الخليجي أنتصارا يمثل قدرتهم على أجبار الحكومة على تغيير سلوكها. وتجمع المواطنون من مختلف الانتماءات السياسية ، والايولوجية ، للتعبير عن آرائهم بشأن الوضع في البحرين وعن رأيهم في الحلول الممكنة لهذه الاضطرابات التي تشهدها البلاد، وقد قرر المتظاهرين البقاء في الدوار لحين الاستجابة لمطالبهم.

ف- في يوم الاحد الموافق العشرون من فبراير ٢٠١١ أصدرت ((جمعية الوفاق السياسية)) بيانا لتقديم تعازيها لاسر الضحايا ، وأدانة ما اعتبرته استخداما مفرطا للقوة من قبل الاجهزة الامنية ، كما أعربت الوفاق أيضا عن الدعم الكامل لمطالب الشعب ، **والمتمثلة في الاتي:-**

**أولا:-** إقامة ملكية ، دستورية ، حقيقية ، وإعادة صياغة الدستور ، وبما يعطي السلطة للشعب.

**ثانيا:-** ضمان اختيار الحكومة بالانتخاب من الشعب.

**ثالثا:-** تقديم جميع المتورطين في حوادث قتل ، وأصابة للمساءلة.

**رابعا:-** حل المشاكل السياسية ، والاجتماعية المطالب بها شعبيا الاكثر من عشر سنوات، ومن أهمها تأسيس برلمان ، كامل ، لصلاحيات ، وتحويل المجالس البلدية سلطات أوسع ، وإعادة توزيع ، الدوائر الانتخابية، ووقف أختلاس الاموال العامة ، وإعادة الاموال المنهوبة.

وفي وقت لاحق من نفس اليوم أصدرت سبع جمعيات سياسية بيانا مشتركا بمطالبهم ، **وكانت النقاط المدرجة في ذلك البيان هي:-**

**أولاً:**-تقديم التعازي لاسر الشهداء الذين فقدوا حياتهم في الايام السابقة.

**ثانياً:**-تقديم التحية لشباب ١٤ فبراير ، لصمودهم في مواجهة المجازر التي ارتكبتها قوات الامن في دوار مجلس التعاون الخليجي.

**ثالثاً:**-دعوة الحكومة لاتخاذ المزيد من التدابير الايجابية ، الضرورية لبدء الحوار الوطني.

**رابعاً:**-المطالبة ((بوقف التحريض على الكراهية الطائفية))في وسائل الاعلام الحكومية ، الرسمية .

**خامساً:**-المطالبة بالافراج الفوري عن جميع الاشخاص المحتجزين في القضايا ذات الطابع السياسي.

**سادساً:**-أعادة التأكيد على التزامها بالتشاور مع جميع الجمعيات السياسية التي تنشط على الساحة السياسية ، بما في ذلك الحركات الشبابية التي قادت حركة ١٤ فبراير.

وعلى مدار نفس اليوم تم تسجيل عدد من المظاهرات ، والتجمعات في مختلف أنحاء البحرين ، وتباينت الآراء ، ووجهات النظر التي أعرب عنها خلال التظاهرات في دوار مجلس التعاون الخليجي بما يعكس تنوع المواقف ، والآراء حول الاطياف السياسية في البحرين .وقد شارك في تلك المظاهرات قادة ، وشخصيات ، سياسية ذات خلفيات ، أيولوجية ، مختلفة ، وأنتماءات ، سياسية ، متنوعة ، كما تنوعت ، المطالبات ، والتدابير التي يتعين أنخاذاها لحل الازمة في البحرين، فكان هدف المظاهرات بالنسبة لبعض المتواجدين بالدوار هو ممارسة الضغط على الحكومة لاتخاذ خطوات أكثر جرأة نحو الاصلاح الدستوري، والذي يمكن أن يفتح الباب أمام المزيد من المشاركة ، الشعبية في حكم البلاد.

وفي حين أعرب البعض الآخر عن شكاوي لها طابع اقتصادي ، وأجتماعي ، مثل تفاوتات الدخل ، وأنعدام فرص العمل ، وسياسة التمييز في التوظيف، وعدم كفاءة الحكومة، وأنعدام فرص الحصول على الاراضي العامة ، وأعرب آخرون عن آراء أكثر تطرفا ، حيث رفع شعار((الشعب يريد أسقاط النظام))، والذي كان من أكثر الشعارات أنتشارا خلال الانتفاضات الشعبية في كل من تونس ، ومصر ، والتي أدت للاطاحة برؤوساء تلك الدول، وأخيرا خرج آخرون بشعارات سميت فيها الاسرة المالكة تحديدا ، حيث رفعت شعارات مثل((الموت لآل خليفة))و((يسقط آل خليفة)).

ص- في يوم الاثنين الموافق الحادي والعشرون من فبراير ٢٠١١ بدأت مظاهرة التي كان يتزعمها الشيخ ((عبد اللطيف محمود))والذي أعلن بعد ذلك تأسيس ، تجمع ، غير رسمي يسمى ((التجمع من أجل الوحدة الوطنية))، ثم تلا البيان الاول ، والذي تضمن النقاط التالية:-

**أولا:-** تأسيس ذلك التجمع من قبل مجموعة من الشخصيات الدينية ، والعامة ، لتوفير منصة لأولئك الذين ليس لديهم أتماءات ، سياسية ، أو مؤسسية ، للتعبير عن رأيهم .

**ثانيا:-** التأكيد على شرعية النظام القائم ، وأن الحفاظ على الاستقرار في هذا البلد أمر غير قابل للتفاوض .

**ثالثا:-** وأعرب التجمع عن الحزن ، العميق ، والاسف على الوفيات التي وقعت خلال الايام السابقة.

**رابعا:-** ودعا للحفاظ على الهدوء ، وأكد أنه من غير الممكن تنفيذ مطالب الاصلاح إلا على أساس توافق وطني.

**خامسا:-** كما أكد على الدعوة لتجمع البحرين ، والحذر من الفتنة الاهلية.

**سادسا:-**والى الشيعة في البحرين بمن فيهم اولئك الذين اجتمعوا بدوار مجلس التعاون الخليجي، فقد أكد على ضرورة وحدة الشعب البحريني الذي يشترك في ذات المظالم ، والمشاكل ، والتحديات ، وأن هذا التجمع ((يمد يده)) للموجودين بدوار مجلس التعاون الخليجي للتعاون لتحقيق الافضل.

**سابعا:-**والى أهل السنة في البحرين التأكيد على أن التجمع لن يتبنى الاراء ، المتعارضة مع العقل ، والمنطق.

**ثامنا:-** ولقيادة البلاد التأكيد على أن الشعب البحريني يطالب بحقوقه ، ومن اولوياتها أن تكون السلطة في يد الشعب ، وأن تكون سلطة حقيقية ، وليست مجازية ، وأن الحقوق المنصوص عليها في الدستور لاينبغي أن تبقى معطلة عن التطبيق .هذا فضلا عن دعوة قيادة البلاد لازالة كافة أشكال التمييز سواء المعرفي، أو الطائفي، أو الاسري ، أو على أساس طبقي.وضرورة مراعاة المسؤوليات ، الملقة على عاتقهم ، حيث أنهم ليسوا فاسدين ، ولديهم الخبرة الكافية ، ألا أنه قد تم بالفعل الاختلاس من ثروات البلاد ، بالاضافة الى ضرورة إجراء التنقيحات ، المتوازنة في الدستور ، لضمان أن الشعب هو صاحب السلطة بوصاية الملك.

ق- في يوم الثلاثاء الموافق الثاني والعشرون من فبراير ٢٠١١ كان أهم حدث في هذا اليوم تنظيم تظاهرة حاشدة أطلق عليها أسم ((مسيرة الشهداء))تكريما للضحايا الذين فقدوا حياتهم في الايام السابقة ، حيث بدأ الاشخاص في التجمع لهذه المظاهرة في الساعة السابعة وأربعين دقيقة صباحا للانضمام لموكب جنازة السيد((عبد الرضا محمد حسن))الذي سبق وأن أصيب يوم الجمعة الموافق الثامن عشر من فبراير ، وأعلنت وفاته في اليوم السابق، ووفقا لما أشارت به التقارير ، فإن عدد الاشخاص المشاركين في الجنازة قد تجاوز التسعة آلاف شخص ، أنقسموا لمجموعتين الاولى بالقرب من دوار ١٣ بمنطقة ((مدينة حمد)) ، والثانية بالقرب من

مسجد ((أم البنين)) بـ((المالكية)). وأستمرت أعداد المشاركين في مسيرة الشهيد في التزايد حتى وصلت لحوالي مائة ألف شخص وفقا لبعض التقديرات ، وقد سارت المسيرة في شارع ((خليفة بن سلمان)) في الاتجاه لدوار مجلس التعاون الخليجي ، وردد المتظاهرون خلالها شعار ((الشعب يريد أسقاط النظام)) مؤكدة بذلك التزامها بتحقيق الاهداف التي ضحى من أجلها الشهداء بحياتهم ، وكان من بين المطالب الاخرى التي تم الاعراب عنها خلال تلك المظاهرة هي أستقالة رئيس الوزراء ، وإعادة صياغة الدستور ، وأجراء إصلاحات اقتصادية ، وأجتماعية ، وملاحقة المتورطين في قتل المتظاهرين ، كما رددت شعارات اخرى مثل رفض الطائفية ، والتأكيد على الوحدة الوطنية ، والتأكيد على ولائهم للبحرين. ويقدر أن عدد المتظاهرين من خلال ذلك اليوم في دوار مجلس التعاون الخليجي قد بلغ أعلى مستوى له خاصة بعد دخول مسيرة الشهداء للمنطقة ، حيث أشارت التقديرات أن عدد الافراد الموجودين في ذلك الوقت قد تجاوز المائة وخمسين الف متظاهر ، وخلال اليوم نفسه أنضم للمظاهرات بدوار مجلس التعاون الخليجي (اللؤلؤة) عدد قليل من أفراد الشرطة ، وموظفي الخدمات الحكومية الاخرى، ومنها إدارة مكافحة الحرائق، وكانوا جميعهم بالزي الرسمي ، وقد القى بعض منهم خطبا قصيرة في الدوار للتعبير عن دعمهم للمطالب التي أثارها المتظاهرون .

وفي وقت لاحق أعلن الملك البحريني عن إصدار عفو ملكي عن عدد ثلاثمائة وثمانية أشخاص ، ممن سبق وأن أدينوا بأرتكاب جرائم ، مختلفة ، تتعلق بالامن ، وكان من بين الشخصيات المعارضة البارزة اللذين شملهم قرار العفو الامين العام لحركة ((الحق من أجل الحرية والديمقراطية)) السيد ((حسن مشيمع))الذي كان يعيش في لندن ، وسمح له العفو الملكي بالعودة للبحرين ، وكان من بين من شملهم العفو من المفرج منهم الدكتور ((عبد الجليل السنكيس))، والشيخ ((محمد حبيب الصفاف)) المعروف بأسم ((المقداد)).

ر- في يوم الاربعاء الموافق الثالث والعشرون من فبراير ٢٠١١ وكما كان الحال في الايام السابقة ، فقد أستمرت المظاهرات ، والاحتجاجات في دوار مجلس التعاون الخليجي ، وقد نظمت العديد من المسيرات ، والاحتجاجات في مختلف أنحاء المنامة المجاورة لدوار مجلس التعاون الخليجي، والقرى المجاورة ، ألا أن التطور الاكبر أهمية أن عددا من الشخصيات المعارضة ، السياسية التي شملها العفو ، الملكي قد أنضمت للمظاهرات ، بل والقت العديد من الخطابات لاستعراض مواقفها ، وأرائها فيما يتعلق بالحالة في البحرين ، وفي الوقت ذاته نظمت مظاهرة حاشدة أمام مقر التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الداخلية ، للمطالبة بالافراج عن باقي الاشخاص المعتقلين من غير المدرج أسمائهم بمرسوم العفو الملكي ، وكان من بين المتظاهرين الشيخ ((محمد حبيب الصفاف))، حيث رفعت شعارات مثل ((الشعب يريد أسقاط النظام)) و((تسقط الحكومة))، و((يسقط حمد))، كما أعربت الشعارات عن رفضها لدعوات الحوار مع الحكومة قبل أسقاطها ، وكذلك محاكمة المتورطين من رجال الامن في الادعاءات الخاصة بعمليات التعذيب التي جرت خلال الاضطرابات الاهلية في منتصف التسعينيات ، ثم أتجه المتظاهرون على شكل مسيرة الى دوار مجلس التعاون الخليجي.

ش:- في يوم الجمعة الموافق الخامس والعشرين من فبراير ٢٠١١ زادت أعداد الاحتجاجات التي نظمت خلال هذا اليوم نسبيا عن الايام السابقة هذا فضلا أن الاحتجاجات كانت على نطاق أوسع في مناطق المنامة المختلفة ، والقرى المحيطة بها. وخلال خطبة الجمعة التي القاها الشيخ ((علي سلمان)) الامين العام للوفاق ، أثنى فيها على شعب البحرين لالتزامه بالطابع السلمي في الاحتجاجات ، وتجنب المواجهات مع قوات الامن ، وشجع على ضرورة أستمرار الطابع السلمي ، وهو الامر الذي من شأنه أن يقرب من تحقيق تطلعات الشعب في الديمقراطية ، والمجتمع المدني الذي تكون فيه السلطة للشعب.

وعقب صلاة الجمعة خرجت أعدادا كبيرة من المتظاهرين من المساجد ، وتشكلت في مسيرات في اتجاه دوار مجلس التعاون الخليجي، وكان أكبر هذه المظاهرات تلك التي خرجت في طريق ((الملك فيصل)) في اتجاه الدوار رفع المتظاهرون خلالها عددا من الشعارات وطلبات مختلفة بما فيها الهتاف السائد ((الشعب يريد أسقاط النظام))، وكذلك ((أرحل أرحل))والذي عادة مايكون موجها أم للنظام ، أو الملك ، ألا أنه قد ظهر شعارا أكثر راديكالية خلال هذه التظاهرة وهو ((الشعب يريد أسقاط الملك))، كما أعرب بعض المشاركين عن وجهات نظرهم بشأن المناقشات السياسية الجارية بين الحكومة وجمعيات المعارضة السياسية من خلال رفع لافتات رافضة لاي شكل من أشكال الحوار ، وندد بعض المتظاهرين بالتلفاز البحريني ، الرسمي ، لقيامه ببث بعض البرامج التحريضية ، والتي من شأنها التحريض على الطائفية.

ت- في يوم الاثنين الموافق الثامن والعشرين من فبراير ٢٠١١ كان من أهم تطورات هذا اليوم التظاهر أمام مقر ((المجلس الوطني البحريني))، حيث بدأ بحجبي ((القضيبية))، حيث تم جمع مايقرب من حوالي الف شخص قبل الساعة التاسعة والنصف صباحا رددوا خلالها عددا من الشعارات ، والمطالب السابقة التي تم طرحها بالمظاهرات السابقة مثل ((الدعوة الى أسقاط النظام)) ، ورفض الحوار قبل أي إصلاحات سياسية ، كما أتهم المتظاهرون خلال تلك المظاهرة الملك بانتهاك حقوق الانسان الاساسية ، وقتل المتظاهرين الابرياء ، وفي وقت لاحق شكل المتظاهرون سلسلة بشرية حول المجلس التشريعي . كما شهد ذلك اليوم أيضا تنظيم مظاهرة من قبل مجموعة من الصحفيين ، والعاملين في المجال الاعلامي ، وكانت تلك الاحتجاجات قد بدأت في طريق الملك فيصل ، ثم توجهت عقب ذلك لدوار مجلس التعاون الخليجي ، ورفضهم المحاولات الحكومية لتغطية ، ومراقبة الاحداث في البحرين ، كما ندد المشاركون بكل أشكال التحرش ، وأعتقال الصحفيين ،



وأنتقد بعض الصحفيين أداء التلفاز البحريني ، حيث أعتبروه منحازا ، ويعمل بشكل غير مهني.

ث- في يوم الثلاثاء الموافق الاول من مارس ٢٠١١ في الساعة الثانية مساءا بدأت في منطقة ((القفول))المسيرة التي سبق أن دعا لها سبعة من الجمعيات السياسية المعارضة ، وتوجهت المسيرة صوب دوار مجلس التعاون الخليجي، وأستمرت في النمو حتى تجاوز عدد المشاركين فيها الاثنى عشر الف شخص ، وقد أنضم للمسيرة مجموعة من ذوي الاحتياجات الخاصة ، واللذين أعربوا عن تأييدهم للمتظاهرين في دوار مجلس التعاون الخليجي ، وكانت المطالب التي تم الاعلان عنها خلال هذه المظاهرة ، مماثلة لتلك السابقة طلبها في احتجاجات الايام السابقة حيث طالب الناس بأسقاط النظام ، ورفض أي حوار سياسي مع الحكومة قبل أسقاط النظام ، وأدانة القوة ضد المتظاهرين ، والافراج عن المعتقلين ، السياسيين بما فيهم السيد((محمد البوفلاسة))، كما هو الحال في المظاهرات السابقة ، فقد ندد العديد من المشاركين بالتغطية ، المنحازة ، للاحداث ، من خلال التلفاز ، البحريني الموالي للحكومة ، وعقب المظاهرة أصدرت ، الجمعيات ، السياسية ، بيانا ، مشتركا ، أعربوا فيه عن أمتنانهم للمشاركين ، وأعلنوا عزمهم لتجمع حاشد يوم الجمعة التالية تحت مسمى ((تسقط الحكومة)).وخلال اليوم كانت جمعية الوفاق قد أصدرت ورقة بعنوان((رؤية للازمة السياسية بالبحرين))، وقد تضمنت تلك الوثيقة

#### النقاط التالية :-

أولاً:- أن الازمة الجارية هي أزمة ، سياسية ، بحثة ، وليست صراعا ، طائفيا ، حيث لاتوجد علاقة للدين ، أو العرق ، أو الطائفة ، بل هي صراع بين أولئك الذين يريدون احتكار السلطة ، وأولئك اللذين يريدون مشاركة الشعب في الحكم ، وأختيار رئيس الوزراء ، وطبيعة الحكومة ، وأخضاع الحكومة للمساءلة.

**ثانيا:**- أن السلطة الحاكمة استخدمت الطائفية لحماية مصالحها السياسية.

**ثالثا:**- أن جميع المشاكل المرتبطة بالحياة الاقتصادية ، وحقوق الانسان ، ومستويات المعيشة ، هي فروع من أصل المشكلة الاساسية ، الاصلية.

**رابعا:**- أن الوفاق لا تطمح الى إنشاء دولة ، دينية ، وأما تهدف الى إقامة دولة مدنية في البحرين حتى تمكن الناس من اختيار حكومتهم.

**خامسا:**- أن تكون خارطة الطريق ، مستندة على الغاء دستور عام ٢٠٠٢ ، والغاء النظام الانتخابي ، وانتخاب جمعية ، تأسيسية ، تمثل البلاد بأكملها على أنها دائرة انتخابية واحدة ، وأن تمت تلك الانتخابات تحت إشراف لجنة ، وطنية ، وإشراف ، مراقبين ، دوليين.

**سادسا:**- أن تكون المبادئ الاساسية لهذا الحل على النحو التالي:-

- ألا تصمم الدوائر الانتخابية بأسلوب يضر بمصلحة جهة محددة.

- أن تؤخذ مصالح جميع الاطراف بعين الاعتبار ، بحيث يبنى نظام ، دستوري ، جديد ، من شأنه أن يلبي تطلعات ، الشعب ، البحريني من وجود حكومة ، منتخبة وبرلمان ، منتخب ، وأن يتمتع البرلمان بسلطات تشريعية ، ورقابية ، وألا تشارك السلطة التنفيذية ، أو من هم غير منتخبين في البرلمان.

- ألا يسمح للأسرة المالكة كما هو الحال في الوقت الراهن بأحتكار شؤون الدولة ومن مشاركة الشيعة ، والسنة ، كما يتعين أن يبنى الدستور ، الجديد على توافق الآراء ، وهو ما لا يمكن ضمانه إلا بأشراط موافقة الاغلبية بأكثر من ٥٠٪ على النظام الجديد.

- أن هذا ليس حلا لليوم ، وغدا ، فقط ، بل أنه حل طويل الامد حتى يمكن أن يتحقق استقرار ، حقيقي ، يمنع تعرض البلاد لانتكاسة بأزمة جديدة.

- كما يجب أن يبنى الحل على مبادئ ، العدالة ، والانصاف ، والمساواة ،  
ومسؤولية الحكومة في ضمان ، وسائل الاعلام الحر ، وحرية تكوين الجمعيات .  
-التأكيد على أن الوفاق سيرفض أي حل لايلي طموحات السنة ، كما سيتم  
رفض أي حل لايلي طموحات الشيعة ، أن ماتحتاجه البحرين هو أن يعيش الناس  
في وئام ، وتسامح ، واحترام كرامة الانسان البحريني .  
ويبدو مما سبق ذكره أن كافة الحركات السياسية ، المدونة ، تأريخيا ، في البحرين ،  
أبتدأتها كوادر شبابية ، أبرزها حركة ١٩٣٨ ، وحركة ١٩٩٤ ، وسائر التشكيلات  
الحزبية التي ظهرت بعد القضاء على هيئة الاتحاد الوطني في ١٩٥٦ ، ورغم ذلك ،  
فأن أختلافا بنيويا ، من المهم تأصيله بين حركة الشباب في الفترات الماضية ،  
والحراك السياسي الجديد الذي قاده بدأ يتجلى في هذا الاختلاف في أستقلالية  
شباب ١٤ فبراير عن الاحزاب ، والحركات التي يقودها الكبار عادة ، وتفرخ فروعها  
على يد الشباب ، كما في التنظيمات ، والاحزاب السياسية ، الصاعدة فترة  
الستينات ، والسبعينات من القرن المنصرم ، والاختلاف الاخر ، والجوهري هو  
قدرة شباب ١٤ فبراير على دمج ، وأشراك كافة الفئات ، الاجتماعية ، والسياسية  
في الحراك السياسي ، وتعبئتهم عبر ما يعرف ب((القوة الناعمة))، ولعلها المرة  
الاولى التي يطلق فيها مصطلح ((الثورة))على حراك سياسي في البحرين<sup>١</sup> .ومن  
جانب آخر وبعد إعلان قانون ((السلامة الوطنية))<sup>٢</sup> ودخول قوات ((درع

<sup>١</sup> -عباس المرشد، أئتلاف ١٤ فبراير: المجتمع الثاني والزمن الجديد، مصدر سبق ذكره، ص٧.

<sup>٢</sup> - قانون السلامة الوطنية:- أصدر الملك البحريني ((محمد بن عيسى آل خليفة))مرسوما ، ملكيا، بأعلان حالة ((السلامة الوطنية))اعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق ١٥ فبراير ٢٠١١ ولمدة ثلاثة أشهر ، ليكون المرسوم الاول من نوعه في تاريخ مملكة البحرين.وكلف المرسوم الملكي القائد العام لقوة الدفاع بأتحاذ التدابير اللازمة لتنفيذ المرسوم ، وتأتي حالة ((السلامة الوطنية))بعد مرور البحرين بأضطرابات ، سياسية ، وتصعيد أمني وصل ذروته ، حيث أشتبك المتظاهرون مع قوات الامن على طريق ، سريع ، قريب من المنطقة ، المالية في العاصمة ، وقال ((أحمد فرحان))أمين عام المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان في البحرين ((أن قرار السلامة الوطنية يأتي بالتوافق

الجزيرة)) العربية ، لمواجهة الحركة المدنية ، عاشت البحرين أسوء فترات تأريخها السياسي ، والاجتماعي التي لن تمحى من ذاكرة الشعب ، فقد دخلت الانتفاضة في مرحلة جديدة من العقاب ، والتدويل ، حيث أعلنت الاحكام العرفية ، وسلمت البلاد الى حاكم عسكري، وفرضت سياسات تطهير طائفي، وأنتقام على الهوية، هكذا ، وتحت فوهة البنادق ، والمدرعات، تشكل أول تنظيم شبابي موحد ١٤ فبراير، وبرز كفاعل ، جديد في المجال السياسي، وبتسارع الاحداث ، السياسية ، تأكدت قوته السياسية ، والميدانية ، وجد أئتلاف ١٤ فبراير نفسه أمام ثلاثة تحديات ، صعبة ، أولها التحدي الامني ، القومي ، والهجمة الطائفية ، والثاني تضاد الرؤية السياسية بين مطالب((الجمهورية))، ومطلب ((الملكية الدستورية))، أما التحدي الثالث فهو تحدي البقاء ، والقيادة للجماهير الثورية.

وأمام آلة القمع ، وشراسة دوافع الانتقام ، تراجع الاداء السياسي ، والميداني لاغلب التشكيلات ، السياسية ، التقليدية ، وحتى تنظيمات قوى الممانعة لم يظهر لها صدى بعد اعتقال قياداتها التنظيمية ، بأستثناء أئتلاف ١٤ فبراير الذي كان الوحيد ، الماسك بزمام المواجهة ، والتحرك الميداني ، تسانده في ذلك بعض قيادات الوفاق ، وقيادات العمل الحقوقي ك((نبيل رجب))<sup>١</sup> .

لقد كشفت تجربة فترة ((السلامة الوطنية)) عن تجانس ، مكونات أئتلاف ١٤ فبراير من أدوات التواصل ، الاجتماعي في توظيف تطبيقات الانترنت، فوفرت ، مساحة كبيرة ، لبناء حصون ، مقاومة ، غير مرئية ، ولا يمكن لطلقات الرصاص أن تطالها ، وتوجه ضربات موجعة له<sup>٢</sup> .

---

مع أحكام دستور مملكة البحرين لعام ٢٠٠٢، لحفظ الامن ، والنظام)).لمزيد من المعلومات أنظر:-قانون السلامة الوطنية في البحرين، الموسوعة الحرة(ويكيديا).

<sup>١</sup> - عباس المرشد، أئتلاف ١٤ فبراير:المجتمع الثاني والزمن الجديد، مصدر سبق ذكره ، ص٧-٨.

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه، ص٨.

وتتميز الحراك ، الشبابي باللامركزية ، أذ لم ينتج زعامة ، وقيادة ، مركزية ، حقيقية ، رغم محاولة ، بعض وسائل الاعلام أيجاد هذه الزعامة في شخص ، أو مجموعة ، أشخاص ، أو مجموعة أشخاص ، ولم تفلح النخب ، السياسية ، والثقافية ، بكل تنوعاتها في تصوير نفسها ، كقيادة ، للحراك ، الشبابي ، ووفر هذا الاسلوب عجز النظام عن ملاحقة ، وقطع النواة ، المحركة ، للفعاليات ، ومن المدهش أن تكون هذه المرة الاولى التي تعجز أجهزة الاستخبارات البحرينية ، من الوصول للقيادات الشبابية ، وأن يظهر هذا العجز في غياب أي قضية تخص تنظيم ١٤ فبراير ، فتشكلت بدعوة منه العديد من اللجان الشعبية في كافة المناطق بهدف تنسيق ، وترتيب ، والاعداد للفعاليات الثورية ، والمطالبة بأسقاط النظام عبر كسب أكبر عدد ممكن من الثوار للنزول للشارع ، إضافة الى التفاعل مع فعاليات أئتلاف شباب ١٤ فبراير ، وفي إطار الدور الاحتجاجي باشر أئتلاف ١٤ فبراير بتبني دعوات المسيرات ، والاحتجاجات اليومية ، ومراسيم تشييع الشهداء ، والضحايا ، وخلق لنفسه خزانات الفئات الاجتماعية ، المؤيدة ، والمشاركة في الثورة ، ويعود ذلك على مستوى العمق ، الى عوامل متعددة من أهمها شمولية قمع السلطة لكل من هو مخالف لها ، ولو بدرجة طفيفة ، رغم ذلك فإن هذه الصورة ليست صلبة ، أو غير قابلة للاختراق ، أو التهميش ، فخلف هذه الصورة عوامل مناطقية ، وترسبات أيولوجية ، سيكون لها تأثير ، أو أرث بشكل غير مباشر على حجم ، وسعة الحراك الميداني<sup>١</sup> .

ومن النقاط السلبية على أنتفاضة ١٤ فبراير عدم قدرة تسويقها لغياب الهيئة ، الرسمية ، المتمثلة لائتلاف ١٤ فبراير ، وأكتفائها بأدوات التواصل الاجتماعي ، وأخفاقها في التواصل مع قنوات الرأي العالمية ، بشأن تصوراتها لمخرجات الواقع

---

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

المتأزم ، وهذا يجعل من أئتلاف شباب ١٤ فبراير في وجه من الوجوه شبيهه بقوى محلية ضاغطة ، أكثر من كونها قوى ، فاعلة ، ماسكة بزمام الامور ، فأغلب التشكيلات الشبابية في الربيع العربي أسست لها منبرا ، معروفا ، وأن أتسم بالسرية في بعض اللحظات ، وهو ما أمدها بقوة إضافية لتواجه بها قوة الاحزاب السياسية الاخرى<sup>١</sup> .

لقد أدركت أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ أن تعامل النظام السياسي البحريني ، وأجهزته الامنية ، هذا الحراك الجماهيري كان متصاعدا نحو العنف ، والرغبة الجارحة في أجثثات قوى المعارضة ، ومنهجيتها ، والابقاء على الوضع الانقسامي ، الطائفي كمكافئ لمطالب الديمقراطية ، وتهرب النظام الدائم من أستحقاقات الحوار الجاد ، وتوصيات التقارير الدولية ، مما أدى ذلك الى رفض التعامل مع النظام ، ومخرجاته وهي مقارنة تتعاضد مع مقارنته للوضع الاقليمي ، والدولي ، فالوضع الدولي لا يبدو أنه معني تماما بالاقصصار لمسألة أسقاط النظام في البحرين ربما أعتبر الاحداث فيها غير كافية لممارسة دور مختلف عن الدور السائد ، وهذا يجعل من قضية تسويق المطالب السياسية مسألة ثقيلة وشائكة خصوصا في ظل أنقسام سياسي واضح<sup>٢</sup> .

ومن الامور ، المثيرة للانتباه أن السلطات الامنية البحرينية كانت تستهدف الجميع في أنتفاضة ١٤ فبراير حتى الكوادر الطبية الذين يسعفون المتظاهرين لم يسلموا من أستهدافهم ، وتقول ((رولا الصفار)) وهي طبيبة ، بحرينية ، تعرضت للاعتقال ، والتعذيب في هذا المجال ((ماذنب الكوادر الطبية أن يتم أعتقالهم ، وزجهم في السياسة ، كلما سئلت عن حكايتنا أتساءل بأي ذنب ؟ هل أصبح ميثاق مهنة الكوادر ، الطبية ، جريمة يعاقب عليها كل من يحفظ ، ويصون شرف هذه

<sup>١</sup> -المصدر نفسه، ص ١١ .

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه .

المهنة؟ كل ما فعلناها هو أنقاذ الارواح ، وتأدية واجبنا الانساني ، وتعريض حياتنا للخطر لهذا الغرض)).

وتضيف الطبيبة البحرينية معلومات مهمة عن أستهداف القوات الامنية البحرينية أثناء الانتفاضة كل من لم يتعاون مع السلطة ، أو يعارضها ، وتقول في ذلك ((أين العالم من كل ماجرى ويجري بحق الطواقم الطبية ، وبحق المدافعين عن حقوق الانسان شأن نبيل رجب، الذي وقف وتحدى القمع ، والفتك ، والظلم ، أبان السلامة الوطنية ، ومن العسكريين شأن علي الغنمي الذي رفض إطلاق الرصاص على أبناء شعبه؟ ما ذنب الاستاذ مهدي أبو ديب؟ لانه نقابي ، وتعامل مع القضية بحقه النقابي . يزعمون أن البحرين مملكة دستورية ، فأين الدستور الذي يتحدثون سيتطلب الامر أعواما لتضميد الجرح المفتوح، سجناء الرأي يقبعون في الزنازين في مملكة تدعي الحرية ، والشفافية))<sup>1</sup> .

ومن جانب آخر يبدو أن الضغوط الدولية بفعل فعالية نشطاء حقوق الانسان قد أثمرت ثمارها في أنتفاضة ١٤ فبراير، ويمكن الاستشهاد بما قالته ((الين مايسون مورتاغ)) وهي ناشطة أيرلندية عاشت في البحرين ((لقد سبق أن عشت في البحرين في فترة التسعينيات ، وهو ماسمح لي بمعرفة العديد من الاشخاص الذين يعيشون في القرى ، المنتفضة ، ونتيجة الاهمال الاعلامي شعرت بضرورة التواصل مع الشعب في البحرين ، ودعمهم بأي طريقة ، ممكنة ، مع أن صوته ، مسموع ، وأن معاناته ، ملحوظة . في بداية أشهر الانتفاضة كنت على علاقة مع أفراد عائلات ، معتقلين ، وصرت أعمل على إطلاق سراحهم بكل ما أملك من قدرة. أرسلت رسائل الكترونية ، وأستخدمت وسائل التواصل الاجتماعي لنقل حكاياتهم ،

<sup>1</sup> - شهيرة سلوم، عامان على ١٤ فبراير: البحرين تزداد ثورة، صحيفة الاخبار اللبنانية، ١٣ فبراير ٢٠١٣، ورد على الموقع التالي:-

ومعاناتهم ، وبدأت أيضا بأعداد التماسات ، ولاحظت أنه كلما كانت القضية مصدر اهتمام الناشطين الدوليين ، والاعلام خرج الشخص أسرع من السجن))<sup>١</sup> .

وتشرح ((مورتاغ))الناشطة الايرلندية معاناة المنتفضين في المظاهرات بالقول لانها كانت شاهدة عيان((شاهدت فتيانا يتلقون الضرب من الشرطة ، ويمنعون تلقي العلاج الطبي اللازم ، هذه ليست حياة طبيعية كي يحياها شعب ، لكن مع الوقت يصبح لدى الناس هناك مناعة لهذا النوع في السلوك ضدهم وهو ما حصل لي ، لقد أصبح لدي مناعة ، وفقدت الشعور بالخوف))<sup>٢</sup> .

ويؤشر ((يوسف ربيع))رئيس ((متدى البحرين لحقوق الانسان)) نقطة التقاطع بين المتظاهرين ، والاجهزة الامنية البحرينية ، وخاصة في مجال المواجهة فيما بينهما إذ يؤكد أن أيمان المتظاهرين بعدالة قضيتهم ، وعزمهم على أنتزاع حقوقهم ، رغم قسوة الاجهزة الامنية البحرينية تجاههم حفزتهم في التفكير بأفكار جديدة للتعبير عن آرائهم بكل حرية من خلال أستخدام وسيلة الكتابة على الجدران ، إذ يقول في ذلك ((ثمة ، واقع ، سياسي ، مثقل ، بالاستبداد ، تكشفه ، كتابات الجدران في البحرين .ماتميز به البحرينيون على جدرانهم ، هو أنهم حولوها الى أداة لتأريخ الثورة وتجلياتها السياسية ، والاجتماعية ، ويمكن المهتمين بالحدث السياسي أن يتمكنوا عبر الجدران من أنتزاع المفاهيم الكبرى للثورة البحرينية ، وملامسة مدى الانتهاكات التي وقعت ، وهذا مجد ذاته واحد من ولادة الافكار))<sup>٣</sup> .

---

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

<sup>٢</sup> المصدر نفسه.

<sup>٣</sup> -المصدر نفسه.



ويمضي بالقول ((لقد تكلمت الجدران في البحرين بمنأى عن مراسيم الملك ، وبدون إذن رئيس الحكومة ، وأجهزة الامن لنقول أن الحرية لا تُؤطر بدين ، أو طائفة.الجدران في البحرين بخطابها السياسي ، المتنوع ، والمتعاكس في أحيان بدءا بالمطالبة بالديمقراطية ، وليس أنتهاء بأسقاط النظام كسرت جدران السلطة التي أرادت أن تحاصر الثورة في التفسيرات الطائفية تارة ، وفي أتهامها بالتبعية للخارج تارة اخرى ، وذلك تمهيدا لعزلها ، محليا ، وعربيا هذا ما عبرت عنه الجدران المحيطة بدوار اللؤلؤة ، وجدران البلدات ، والمناطق ، وحتى جدران المباني الامنية ، وقصر ((الصارفية))وهو قصر الملك الذي قصده جموع المشاركين في المسيرة العتيدة في مارس ٢٠١١))<sup>١</sup> .

---

<sup>١</sup> - المصدر نفسه.

## أسباب الحراك الداخلي البحريني

### ١- الاسباب السياسية:-

تعاملت النخبة الحاكمة في البحرين منذ بدء المشروع الاصلاحى في يونيو ١٩٩٩ على أنها هي من يبادر بالاصلاح ، ويديره ، وتغافلت عن حقيقة وجود رؤية صاغتها القوى السياسية حول طبيعة هذا الاصلاح ، وشكله ، والتي كانت نتاج سنوات من العمل السياسي، ولذا ، وبالرغم أن ((ميثاق العمل الوطني)) حظي بنسبة موافقة بلغت أكثر من ٩٨٪ فإن الاصلاحات التي تلتها بما في ذلك دستور ٢٠٠٢ لم تعكس ماجاء فيه من التزام بفكرة ((الملكية الدستورية))، ولذا ظلت القوى المعارضة التي تتألف أغليبتها من القوى الشيعية ، تطالب بعدد من المطالب على رأسها تمكين الشيعة من التمتع بالحقوق الكاملة للمواطنة ، حيث لاتزال الوزارات السيادية مثل الدفاع ، والداخلية ، والخارجية مغلقة أمام الشيعة ، وفتح تحقيق في ملف التجنيس ، وتغيير شخص رئيس الوزراء الذي يشغل هذا المنصب منذ أستقلال البحرين في عام ١٩٧١<sup>١</sup> .

وقد حصل أفتراق بين الشيعة البحارنة مع المشروع الاصلاحى لملك البحرين الذي أطلقه في العام ٢٠٠٠ ، لانهم رأوا فيه أنقلابا على دستور ١٩٧٣<sup>٢</sup> الذي كانوا

<sup>١</sup> -أ.م.د.أبتسام محمد عبد، التطورات السياسية في البحرين بعد العام ١٩٧٥، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٦، (بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، يونيو ٢٠١٣)، ص ٧٧.

<sup>٢</sup> -دستور البحرين ١٩٧٣:- بعد عامين من أستقلال البحرين عام ١٩٧١ عن بريطانيا ، صدر أول دستور للبلاد عرف بدستور عام ١٩٧٣ ، وعلى أساسه نظمت أول انتخابات ، برلمانية ، وقد أعتبره الكثير من السياسيين ، وفقهاء القانون الدستوري ، خطوة ديمقراطية ، متقدمة ، ومفصلا ، مهما في تاريخ البحرين الحديث. لمزيد من المعلومات أنظر :- دستور البحرين ١٩٧٣ ، موسوعة الجزيرة ، ورد على الموقع التالي:- [www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2011/04/21](http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2011/04/21)

يريدون أحياءه ، أن الخلاف بين الشيعة ونظام الحكم البحريني حول المشروع الاصلاحى الذى أبدوه فى بادىء الامر **بحماسة تفسره ثلاثة عوامل**:<sup>١</sup>

**أولاً**:- أستهدف الملك من مشروعه الاصلاحى ، حسب رؤية بعض الشيعة تغييرا ، محدودا ، لاينال من جوهر سيطرته ، أو سيطرة آل خليفة على السلطة ، وهو بذلك يحقق هدفين الاول تخفيف حدة التوتر ، ونزع فتيل المواجهة مع الشيعة ، والثانى بناء شرعية ، قوية له فى الشارع البحريني فى مواجهة عمه رئيس مجلس الوزراء البحريني ((خليفة بن سلمان آل خليفة)) ، وهذا السبب شكل فجوة بين رؤية الملك ، ومطالب المعارضة.

**ثانياً**:- تراجع الملك عن وعود المعارضة الشيعية بخصوص الدستور ، سببه الخلاف الذى نشب بين أعضاء أسرة آل خليفة حول مشروع الاصلاح بين مؤيد ، ومعرض له .

**ثالثاً**:- معارضة القوى الاقليمية ، لاسيما المملكة العربية السعودية للمشروع الاصلاحى فى البحرين والذى نظرت اليه بمثابة الخطر الذى يهددها لجهة مواقف الشيعة ، وطموحاتهم فى المنطقة الشرقية للمملكة. وفى ضوء ذلك أعتبر بعض المتابعين الاحتجاجات فى فبراير ٢٠١١ بمثابة أنتفاضة على حافة ثورة ، فى حين فضلت الحكومة البحرينية التعامل معها على أنها أزمة سياسية، أن الحالة فى البحرين مختلف عن حالات الدول العربية الاخرى التى حدث فيها ثورات الربيع العربى فى تلك الفترة سواء من حيث نوع المطالب ، أو طبيعة المحتجين ، ومدى تمثيلهم لفئات المجتمع الاخرى ، أو من حيث

<sup>١</sup> -شحاتة محمد ناصر ، سياسات النظم الحاكمة فى البحرين والعربية السعودية فى التعامل مع المطالب الشيعية (٢٠٠٣-٢٠٠٨):دراسة مقارنة، مجلة المستقبل العربى ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مايو ٢٠١١)، ص ٤١. نقلا عن المصدر نفسه، ص ٧٥.

ديناميكية المجتمع في التعامل مع الاحتجاجات ، أو من حيث نوع نموذج التغيير الذي يمكن أن تسفر عنه<sup>١</sup> .

حيث تقوم معادلة الاحتجاجات فيها على ثنائية الصراع بين أقلية مذهبية ، مسيطرة على مقاليد الحكم ، والسلطة ، وأغلبية مستبعدة عنها ، صحيح أن هذه المعادلة ليست صفرية ، فكثير من الشيعة يمكن اعتبارهم ، معارضين للنظام القائم لكن المؤكد أن جانبا كبيرا من الصراع الدائر في البحرين يقوم بين سلطة تمتلك ، وتجنس ، وأخرى تحتج ، وترفض ، مثل هذه السياسات<sup>٢</sup> .

**وفي ضوء ذلك تميزت أنتفاضة ١٤ فبراير بعدد من الخصائص أبرزها: -<sup>٢</sup>**

**أولا:-** غلبة الطابع الشيعي على الاحتجاجات ، حيث لم يحتضن المجتمع البحريني بأكمله مطالب التغيير التي أطلقها منظموا الاحتجاجات ، فقطاع مهم من أبناء الطائفة الشيعية هم المحرك الاساس للتظاهرات ، وتؤكد ذلك من الرموز ، والهتافات التي استخدموها في احتجاجاتهم مثل استخدام الاعلام السوداء التي عادة ما ترفع في الاحتفالات الدينية للشيعة ، كما أن التظاهرات خرجت منذ اليوم الاول من ٢٥ منطقة شيعية ، أو ذات أغلبية ، شيعية ، فيما لم تخرج مثلها من أي منطقة سنية ، أو ذات أغلبية ، سنية ، فضلا عن أستقطاب المعتصمين ، السياسيين ،

---

<sup>١</sup> -أيمن أحمد رجب ، طائفية الاحتجاجات : ملامح الازمة الداخلية والاقليمية لمظاهرات البحرين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٤ ، (القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، أبريل ٢٠١١) ، ص ٧٤. نقلا عن المصدر نفسه ، ص ٧٦ .

<sup>٢</sup> -عمرو الشوكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٤ ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، فبراير ٢٠١١) ، ص ١٠٩. نقلا عن المصدر نفسه ، ص ٧٧ .

<sup>٣</sup> - أيمن أحمد رجب ، طائفية الاحتجاجات : ملامح الازمة الداخلية والاقليمية لمظاهرات البحرين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٨-٧٩. نقلا عن المصدر نفسه ، ص ٧٨ .

غالبيتهم من السياسيين ، ورجال الدين الشيعة الى غير ذلك.مثلت غلبة الطابع الشيعي للمظاهرات هاجسا لابناء الطائفة السنية الذين تملكهم المخاوف من يطرح الاغلبية الشيعية بهم اذا نجحوا في تغيير رئيس الوزراء ، وتمكين أحد المواليين لهم من أستلام هذا المنصب، مما دفع التيارات السياسية السنية على اختلاف توجهاتها الى تشكيل تجمع الوحدة الوطنية الذي أصدر بيانات تدعو الى التمسك بشرعية النظام القائم ، وحماية الوحدة الوطنية بين السنة والشيعة ، وقبول دعوة الحوار التي وجهها ولي عهد البحرين<sup>١</sup> .

**ثانيا:**-أولوية التعامل الامني مع الازمة:-فضلت الحكومة البحرينية التعامل مع الازمة عبر أستخدام الاداة الامنية لمواجهة المحتجين ، حيث دفعت ب((شرطة مكافحة الشغب)) الى الشارع منذ اليوم الاول للازمة على الرغم من سلمية المظاهرات ، وقد أصدر الجيش بيانا أعلن فيه أن الهدف من الانتشار هو تأمين حرية المواطنين ، وممتلكاتهم من أعمال العنف ، وأخذ كافة التدابير ، الرادعة ، والصارمة ، لبط النظام ، والامن العام.

**ثالثا:**-أنقسام الشيعة في البحرين حول مطالب التغيير ، ويرجع ذلك الى أختلاف خلفية القوى السياسية الناشطة في هذه الاحتجاجات التي أنقسمت الى مجموعتين تتمثل الاولى في الشباب الذين أطلقوا الدعوة على الفيسبوك للتظاهر ، والذين طالبوا بالغاء دستور عام ٢٠٠٢ ، وحل مجلسي النواب والشورى ، وتأسيس ((مجلس تأسيسي)) من أبناء السنة ، والشيعة ، وصياغة دستور تعاقدي ، جديد الى غير ذلك من المطالب ، أما المجموعة الثانية ، فتتمثل بقوى المعارضة التقليدية الذين تراوحت مطالبهم بين إقامة ((مملكة دستورية))، و((دولة مدنية))، وضرورة أن يتم أنتخاب الحكومة ، ورئيس الوزراء<sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> -المصدر نفسه، ص ٧٥، نقلا عن المصدر نفسه ، ص ٧٨.

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه، ص ٧٥-٧٧، نقلا عن المصدر نفسه، ص ٧٩.

ومن الاسباب السياسية لاندلاع الحراك الداخلي أستقرار ، وبقاء النخب السياسية في السلطة لاكثر من ٣٠ عاما ، وطالبت الاحتجاجات بأزاحة الشيخ ((خليفة بن سلمان آل خليفة ))رئيس الوزراء الاطول مدة في العالم ، حيث شغل المنصب منذ عام ١٩٧١ ، وقد دعي لمظاهرات يوم ١٤ فبراير ، لانه كان الذكرى العاشرة لاستفتاء شعبي وطد ((ملكية دستورية ديمقراطية)) بالبحرين ، أذ وافقت ٩٨،٤٪ من الاصوات على الخطة في أستفتاء عام ٢٠٠١ ، لكنها لم تنفذ بالكامل أبدا. وبعد عشر سنوات ٢٠١١ كان الاحباط في تصاعد ، بسبب البرلمان الضعيف، والمنتخب نصفه ولتقسيم الدوائر الانتخابية المجحف ، وبينما رغبت المعارضة بتمثيل أكثر جدية ، شعر فاعلون رئيسيون في الاسرة المالكة بأنهم كانوا كرماء بأدخال أي نوع من مجلس نواب منتخب، فهو ترف لا تتمتع به المملكة العربية السعودية ، والامارات العربية المتحدة المجاورتان ، وبدأت الحكومة بأخذ نهج أكثر تشددا أزاء المنشقين<sup>١</sup> فضلا عن ذلك أنقسمت المعارضة البحرينية بين صنفين ، صنف فضل المشاركة في النظام السياسي المقرر رسميا ، والمقيد بأحكام ، مثل جمعية ((الوفاق الوطني الاسلامية)) التي حازت على ٤٥٪ من الاصوات في أنتخابات عام ٢٠١٠ النيابية ، وصنف قاطع البرلمان الضعيف ، وركز على أحتجاجات الشارع ، مثل حركة ((حق))، وكانت قاعدة الدعم للصنف الاخير ضيقة ، لكن أعلى صوتا. وفي منتصف عام ٢٠١٠ سجن عدة قادة ، بارزين من الفصيل المقاطع . وذكر ناشطوا المعارضة الخوف الكثير من التداعيات المحتملة للنشاط السياسي. لكن في أوائل عام ٢٠١١ ، ومع تحفيز الاحداث التي شاهدها بتونس ، ومصر ، بدأ الناشطون ، السياسيون ، الشباب ، بتشكيل ، تجمعات ، جديدة ، وأستخدموا الفيسبوك لدعم أقرانهم الى المشاركة بمظاهرات يوم ١٤ فبراير. وفي نمط شوهد في بلدان اخرى ،

<sup>١</sup> -جين كننمنت، البحرين: ماوراء الجمود، (لندن ، المعهد الملكي للشؤون الدولية(تشاتام هاوس)،

يونيو ٢٠١٢)، ص ١٢.

تضخمت أعداد المحتجين بعد رد الشرطة القمعي الذي أسفر عن ست وفيات في الاسبوع الاول من الاحتجاجات ، وأقترحت التقديرات أن مائة وخمسين الف شخص شاركوا في مسيرة الى دوار اللؤلؤة أحياء لذكرى شهداء الايام القليلة الاولى<sup>١</sup> .

ولم يتوقع الحجم الذي بلغته الانتفاضة في النهاية أي تجمع ، سياسي ، ولاحتى التجمعات ، المتنوعة التي دعت الى الاحتجاجات الاولى.وأكثسبت الاحتجاجات زخما تلقاء نفسها ، أذ حفزتها التطورات الاقليمية ، ومن ثم الغضب من إطلاق النار على المتظاهرين .أما دعوات النظاره الاولى التي ركزت على مطالب ذات دعم واسع من أجل الاصلاح الدستوري ، وأزالة رئيس الوزراء ، فقد تصاعدت ومن ثم أنقسمت بعد الوفيات الاولى ، وشروع قلة من جماعات المعارضة بالدعوة علنا الى ((جمهورية))، حيث أنشئ ((التحالف من أجل الجمهورية))من قبل ثلاثة تجمعات ، سياسية ، هي حركة ((حق))، وحركة ((أحرار البحرين))، وتيار ((الوفاء)).وقد أستقال ردا على ذلك عدد من ناشطي حركة حق، ونظرا لعنصر المفاجأة كان هنالك نقص في التوجيه الاستراتيجي لدى جميع الاطراف ، مما يساعد على تفسير تشكيلة من الحسابات الخاطئة ، والقرارات ، قصيرة الاجل ، فضلا عن أضعاف الشخصيات السياسية الراسخة.فقد أعادت أنتفاضة ٢٠١١ رسم الخريطة السياسية للبحرين ، فحولت العلاقات ضمنها وبين الحكومة ، والاسرة الحاكمة ، والمعارضة التقليدية ، والتجمعات ، السياسية ، الصاعدة حديثا.فثمة تفتت ، سياسي ، جديد ، لدى جميع الاطراف مع أشتكاء أصوات عديدة من نقص التمثيل<sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه.

وثمة تغير حاسم ، آخر يتمثل بظهور تجمعات ، سياسية ، جديدة ، مناهضة للانتفاضة ، ويتنوع وصفها بين ((سنية)) أو ((موالية للحكومة)) ، أو ((مؤيدة للوحدة)) ، أو ((معارضة بديلة)) ولكل هذه التسميات أشكالها ، فهذه الحركات عابرة للطوائف شكليا ، رغم أنها في معظمها من السنة ، ولا تمثل بالضرورة كافة السنة ، كما قد تقترح تسميات من قبيل ((الشارع السني)) . وتنزع هذه التجمعات الى كونها مناهضة للمعارضة أكثر من كونها مؤيدة للحكومة بيد أنها ليست مؤيدة للحكومة تلقائيا ، وهي تدعم استمرار الملكية ، لكن معظم جماعات المعارضة تدعم استمرارها كذلك .

لقد اجتمع هولا في ٢١ فبراير ٢٠١١ عندما جذب ((تجمع الوحدة الوطنية)) ما يقدر بعشرات الآلاف الى جامع ((الفتاح)) ، وكان المتحدث الرئيسي رجل الدين السني الدكتور ((عبد اللطيف المحمود)) والذي أوجز مزيجا من الانتقادات للمتظاهرين ، وللحكومة ، وأصبح لاحقا رئيس التجمع أعلاه ، وهو مظلة حركات تضم عددا من التجمعات السياسية ، السنية الاخرى ، ومن ضمنها ((حزب الاصلاح)) السلفي ، و((جمعية المنبر)) المرتبطة ب((الاخوان المسلمين)) ، وبعض العلمانيين ، وقد أتحدت هذه الجماعات المتباينة أساسا حول انتقاداتها ، المشتركة لجمعية ((الوفاق)) ، وحركة ١٤ فبراير ، حيث تراهما كتيار عنيف طائفي موال لايران ، وعقد تجمع ((الوحدة الوطنية)) مسيرات مؤيدة لاجهزة الامن ، ودعى جمعية ((الوفاق)) للاعتذار عن أعمال العنف التي ارتكبتها المحتجون تمهيدا لاي حوار سياسي . ويعارض التجمع بشدة أي اقتراحات حوار ثنائي بين الحكومة ، وجمعية ((الوفاق)) ، ويريد ضمان تمثيل مصالح مؤيديه في أي صفقة ، سياسية ، ورغم أن التجمع كان حتى اليوم مفيدا للحكومة ، ألا أن مطالبه الخاصة مثل برلمان أقوى ((لكن لا يطالب بحكومة منتخبة)) ، ونظام قضائي ، أكثر



أستقلالاً ، وفساد أقل ، ويمكن أن يشكل في نهاية المطاف تحدياً للحكومة ، إذا ما أصبح قويا ، ومستقلاً<sup>١</sup> .

ومن الاسباب السياسية للحراك الداخلي البحريني أن ذلك الحراك ذو طبيعة ، سياسية ، واضحة ، وإذا كان غالبية الشعب البحريني ، أو حتى نصفه مثلا من الطائفة الشيعية ، فإن حراكهم ذاك لا يمكن لاي محلل سياسي نزيه أن يصفه كحراك طائفي ، لان مطلق الغالبية هنا لايعكس رؤية الطائفة بقدر مايعكس الشعارات السياسية المرفوعة ، وكان واضحا أن رفع أعلام البحرين بين جموع المتظاهرين دلالة على طبيعة ذلك الحراك نحو الاصلاح ، والتغيير ، خصوصا ذلك الشعار الذي كان يهتف به المتظاهرون ((أخوان سنة وشيعة هذا الوطن مانبيعه))<sup>٢</sup> .

وتطرح الباحثة الهندية ((د.أوتا ماينيل)) بعض من الاسباب السياسية لاندلاع أنتفاضة ١٤ فبراير بالقول((نموذج البحرين أحسن مثال على أن شعوبا ، محيطا ، يمكن أن تشكل خطرا حقيقيا على أنظمة ، متسلطة. فالغضب على النظام الحاكم نما بالتوازي مع الانحطاط المتواصل للوضع المعيشي ، والسياسي ، وهو موقف متفجر لم يفلح في أخماده سوى تنازلات من جانب هذا النظام. ومن النموذج البحريني يتضح أيضا أن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يفضي الى أستقرار اجتماعي ، داخلي هو أستعداد النخب ، الحاكمة ، للتخلي عن قمعيتها الشديدة تجاه شعوبها ، والسماح لهذه الشعوب ، بالمشاركة في العملية السياسية ، حتى وأن كان ذلك في نطاق محدود نسبيا))<sup>٣</sup> . وتلفت النظر الباحثة الهندية أنه بالرغم أن أنتفاضة ١٤ فبراير

---

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

<sup>٢</sup> -محمد جميل أحمد، مظاهرات البحرين محاولة للفهم، شبكة ألياف الالكترونية، ١٨ مارس ٢٠١١، ورد على الموقع التالي:-

[www.elaph.com/web/opinion/2011/03/639873.html](http://www.elaph.com/web/opinion/2011/03/639873.html)

<sup>٣</sup> -د.أوتا ماينيل، الديمقراطية في البحرين ، موقع قنطرة، ورد على الموقع التالي:-

[www.ar.qantara.de/content/ldymwqrty-fy-lbhryn](http://www.ar.qantara.de/content/ldymwqrty-fy-lbhryn)

هي غير طائفية ، ألا أن الاحباط الاكبر الذي أصاب المجتمع البحريني الذي كان الدافع الاكبر نحو الانتفاضة قد أصاب الطائفة الشيعية أكثر من السنة بالقول ((بسبب كون معظم السكان البحرينيين من المسلمين الشيعة. بلا شك فأن تأريخ الشيعة الخاص ، إضافة الى تكوينهم على المستوى العقائدي ، إنما يدل على أستعداد عال نسبيا للانتفاضة ، والثورة على أوضاع يرونها ظالمة. ودون تأريخ طويل من التعرض للاضطهاد ، والتهميش في البحرين ، فأن من المشكوك فيه أن الشيعة كانوا سيظهرون هذا القدر من قوة أرادة المقاومة ضد عنف ، وقمع الدولة))، وتؤشر ((ماينيل)) بعض التفاصيل عن أستهداف السلطة البحرينية لرجال الدين الذين عجلوا بأنطلاق الانتفاضة بالقول ((فقمع الزعماء الدينيين ، والقبض عليهم في البحرين أثبت أنه يأتي برد فعل عكسي ، ففي هذه الحالات ، فأن ماجرى هو أن أنصار هؤلاء الملالي قد تضاعفوا ، وأعتمدوا على العنف عندما قبض على زعمائهم الروحانيين ، أو تم نفيهم. وقد أدى هذا الفراغ في المرجعية الدينية أيضا الى زيادة نسبة التطرف بين الفئات الشابة ، وخروجها على نطاق الجماعات الدينية ، أو السياسية ، ومع الازدياد المضطرد في الاستعداد للشهادة ، تصاعد العنف ، وأصبح خارج نطاق التحكم رغم كل الاجراءات القمعية))<sup>١</sup>. وقد صاغت الباحثة الهندية ((ماينيل)) فرضيتين الواحدة منهما تنبئ على الاخرى التي تفسر بعض الاسباب السياسية لاندلاع أنتفاضة ١٤ فبراير وكما يأتي:-<sup>٢</sup>

أولاً:- أن الغضب الذي أستشرى في البحرين إنما يعد نتيجة لما يمكن تسميته ((ثقافة الخوف)) والتي يعد من أهم خصائصها الاذلال الشديد الذي تعاني منه الاكثرية الشيعية في البلاد.

١ - المصدر نفسه.

٢ - المصدر نفسه.

**ثانياً:** -ومن هنا فإن القول يجوز بأن الصراعات في البحرين هي صراعات على السيطرة رغم أن لها أبعاداً دينية ، وأثنية .

## ٢. الأسباب الاقتصادية :-

يؤشر ((ابراهيم شريف السيد))الامين العام السابق لجمعية ((العمل الوطني الديمقراطي))((وعد))بعض الاسباب الاقتصادية لانطلاق أنتفاضة ١٤ فبراير بالقول((في أحداث التسعينيات لعبت البطالة دورا كبيرا ، بسبب الازمة الاقتصادية آنذاك ، وبسبب التهميش ، وانتشار البطالة في أواسط الشباب ، خصوصا الشيعة ، وأنخفاض مستوى الدخل ، وحالة الافقار التي شملت أعدادا متزايدة ))<sup>١</sup> .

ويشرح بالتفصيل بعض الاسباب الاقتصادية لانطلاق الانتفاضة بالقول((مع انخفاض أسعار النفط في مطلع الثمانينات حدث تحول باتجاه تأكيد الهوية المذهبية مع زيادة مخاوف الحكم من هذا المكون الشعبي، تزامن ذلك مع تقلص الموازنة ، وبدل أن تظل دولة رعاية لجميع المواطنين تحولت الى تمييز ، وتفضيل للجماعات الموالية للحكم ، أو القريبة منه مقابل جماعات تم اعتبارها أقل ولاء ، أو معادية.وكانت الحلقات الاضعف هي الاقل ولاء ، فحرم شباب من هذه الفئة من العمل العام ، وخصوصا في القطاع العسكري ، وهكذا أخذ الحراك الشبابي يتسع مع وضع اقتصادي متراجع))<sup>٢</sup> .

ويؤكد الامين العام السابق ل((وعد))بالقول((لدينا أزمة اقتصادية ، متفاقمة ، والدين العام الذي يتزايد ليصل الى نسبة ٦٠٪، وقريبا سيصل الى نقطة الخطر.والاخطر من الدين العام في تقديري العجز الذي يعاني منه نظام التأمينات

<sup>١</sup> -قاسم حسين، أبراهيم شريف ل العربي الجديد :حاجة بحرينية لاصلاح حقيقي، صحيفة العربي

الجديد، ٢٩ يونيو ٢٠١٥، ورد على الموقع التالي:-

[www.alaraby.co.uk/politics/2015/06/28](http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/06/28)

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه.

الاجتماعية ، أذ قد يأتي يوم لن يستلم فيه المشتركون في نظام التأمينات مستحقاتهم ربما يستطيع النظام توفير ٢٠٠ الى ٣٠٠ مليون دينار من خلال عملية وقف الدعم عن اللحوم ، ولاحقا الطاقة ، والكهرباء ، ولكن ذلك لن يغطي العجز الذي نواجهه على الاقل ستحتاج الى ملياري دينار ، وعملية رفع الدعم نفسها ستؤدي الى تضخم ، كبير ، وفترة تقشف ، ستشهد عدم توظيف آلاف الشباب من الخريجين الجدد ما يوسع من بيئة الامتعاض))<sup>١</sup> .

وقد غدى من النفور الشعبي البحريني من الحكومة ونظام الحكم ((سياسات التمييز التي مارسها السلطة الحاكمة بحق المواطنين من أصول شيعية ، ونتيجة لغياب مفهوم ، موحد ، ومتساو السلطة الحاكمة بحق المواطنين من أصول شيعية ، ونتيجة لغياب مفهوم ، موحد ، ومتساو للمواطنة ، فمن بين الوظائف العليا في البلاد لايشغل الشيعة الذي يشكلون غالبية السكان ((٦٠-٧٠٪)) سوى ١٧٪ من هذه الوظائف ، وما يزيد من السخط الاجتماعي المتحول بسهولة الى نقمة طائفية ، أن نسبة البطالة في البحرين التي حققت نجاحات ، اقتصادية ، وعلى مستوى الحريات تبلغ ١٩٪ ، وهي نسبة ، مرتفعة منها شباب شيعية ، وسنة على السواء ، وقد دفع هذا التمييز ، مقترنا بملاحظات على مستوى حقوق الانسان الى زيادة الاحتقان))<sup>٢</sup> .

وقد حذر ((عيسى سيار))الكاتب في صحيفة ((الوسط ))البحرينية من أن ((مامرت به البحرين من التمييز الطائفي ، والذي زادت وتيرته حتى اليوم لانه أمرا خطيرا لا يمكن السكوت عليه ، لانه سيأخذ البحرين الى المهول))، وأضاف

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

<sup>٢</sup> - د.يسرى العزباوي ومي غيث، بين الاستمرارية والتغيير: البحرين في وضع مضطرب ، (القاهرة ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٣)، ورد على الموقع التالي:-

سيار قائلًا ((أن التوظيف في الاجهزة الحكومية ، وفي الشركات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة ، أصبح يتم على أساس طائفي ، ونحن نعيش في دولة القانون ، والمؤسسات)) موضحا ((يبدأ الفرز من سلم السيرة الذاتية ، ثم في المقابلة ، حيث تجد الاسئلة التي تستوضح عن أصلك ، وفصلك ، للتأكد فقط من أنك تنتمي الى هذه الطائفة ، وليست تلك))<sup>١</sup> .

ومن جانب آخر قال ((حسين الديهي)) نائب الامين العام لجمعية ((الوفاق الوطني الاسلامية)) في البحرين ((أن النظام في البحرين أوجد منظومة ، متكاملة ، يمارس من خلالها أبشع صور التمييز الطائفي بشكل مجنون ، وبلا هوادة)) ، وأكد ((أن التمييز أنتقل من ممارسة حكومية الى عقيدة حكم)) ، وشدد الشيخ الديهي على أن ((النظام في البحرين يمارس التمييز العنصري في الحقوق السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والدينية)) ، ولفت الى أن ((هذا النظام ذهب لتقنين ذلك ، ومأسسته ، إضافة لممارسته في التوظيف ، والتعليم ، والخدمات ، والصحة ، والاسكان ، وأبسط الحقوق الانسانية))<sup>٢</sup> .

ويشير الصحفي المصري ((أحمد بشتو)) أن ((البحرين تعتبر ، أكبر ، مركز ، مالي في منطقة الخليج ، والذي يدير أستثمارات بمليارات الدولارات ، لكن فيها في نفس الوقت ، مظاهر الفقر ، والفقر المدقع تبتدى في عدة مناطق ، وتجمعات ، وقرى بائسة. وهناك أسر تعيش حياتها يوما بيوم ، ووجبة طعام بوجبة طعام))<sup>٣</sup> .

<sup>١</sup> - عيسى سيار، التوظيف في البحرين طائفي والتمييز سيأخذها الى المجهول، وكالة أهل البيت (ع) للانباء (أبنا)، ١٠ أكتوبر ٢٠١٢، ورد على الموقع التالي:-

[www.ar.abna24.com/service/2012/10/10/355313](http://www.ar.abna24.com/service/2012/10/10/355313)

<sup>٢</sup> - الشيخ الديهي، التمييز في البحرين أنتقل من ممارسة حكومية الى عقيدة حكم، قناة الغدير الفضائية ، ٢٢ مارس ٢٠١٧، ورد على الموقع التالي:-

[www.alghaideer.tv/news/detail/51653](http://www.alghaideer.tv/news/detail/51653)

<sup>٣</sup> - الفقر في البحرين ، برنامج الاقتصاد والناس، قناة الجزيرة الفضائية، ١٩ / ٥ / ٢٠١٠، ورد على الموقع التالي:- [www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2010/05/19](http://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2010/05/19)

ويضيف الصحفي بشتو((تقول الارقام أن نحو عشرة آلاف و ٧٥٠ أسرة بحرينية فقيرة ، تتلقى ، مساعدات ، شهرية من وزارة التنمية الاجتماعية ، وواقع الناس هنا يؤكد أن أرباب الاسر الفقيرة يعملون في مهنتين ، أو ثلاث ، وأن الطعام وحده يستهلك من الفرد الواحد ٢٧٠ دينار شهريا ، لهذا تزداد المطالبات هنا برفع الحد الأدنى من الرواتب الى خمسمائة دينار ، وهو رقم مازال البعض يراه هزيلا))<sup>١</sup> .

وتؤشر بعض الدراسات الاكاديمية ملامح اقتصادية للوضع في البحرين كانت من محركات أنتفاضة ١٤ فبراير ، ومن أبرزها أن النظام السياسي البحريني ((لم يقبل التعامل مع حقيقة وجود قطاع عريض من الاغلبية الشيعية ذي أوضاع اقتصادية ، وأجتماعية متدنية ، مقارنة بأوضاع غالبية الاقلية السنية ، حيث يتدنى مستوى الخدمات في الاماكن التي يقطنها الشيعة ، كما أنهم أقل أستفادة من مشاريع الاسكان الحكومي ، حيث يضطرون للانتظار سنوات من أجل الحصول على وحدة سكنية في إطار أي من تلك المشاريع ، ومن ثم لا تحصل الاغلبية الشيعية على عائد من الاقتصاد يتفق وحجمها في المجتمع)).

أن ((هذا التمييز الممنهج من قبل الاسرة المالكة ، والعوائل السنية ، والشيعية التي ترتبط معها بعلاقات خاصة ، والذي يهدف لتحويل الاغلبية العديدة للشيعة الى أقلية سياسية ، مثل وقودا لتحريك قطاع عريض من الشيعة بوصفهم الاكثر تضررا من الوضع الحالي مطالبين بالتغيير))<sup>٢</sup> . وقبل الانتفاضة كان النزاع بشأن السياسة الاقتصادية صاحب الاثر الاكبر على ميزان القوى داخل الاسرة الحاكمة ، وأزداد الدور البارز لولي العهد في صنع القرار مع أنشاء ((مجلس التنمية

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

<sup>٢</sup> -أيمن أحمد رجب، طائفية الاحتجاجات :ملامح الازمة الداخلية والاقليمية لمظاهرات البحرين، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤. نقلا عن أبتسام محمد عبد، التطورات السياسية في البحرين بعد العام ١٩٧٥ ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧-٧٨.

الاقتصادية)) والذي أعتبر أحيانا ((مجلس وزراء)) موازيا. وكان المجلس مسؤولا عن خطة البلد الاقتصادية طويلة الاجل ((رؤية ٢٠٣٠)) وعن سلسلة من اصلاحات سوق العمل صممت لتشجيع البحرينيين على العمل في القطاع الخاص ، وتقليص فجوة الكلفة بين العاملين البحرينيين ، والوافدين ، ولولي العهد العديد من المؤيدين ضمن نخبة الاعمال ، لكن سياساته في سوق العمل قد نفرت بعض مصالح الاعمال التقليدية ، وخصوصا في قطاع البناء الذي عارض المشغلون فيه زيادة كلفة العمالة<sup>١</sup> .

ويوضح الناشط الحقوقي البحريني ((عباس شبر)) السبب الذي يكمن وراء تجاهل نظام البحرين لكفاءة مواطنيه ، وتفضيله للعمال الاجانب عليهم . وأشار شبر الى أن ((البحرين لم تعد في الاساس دولة تعني بتطوير الحالة الاقتصادية للمواطنين ، بل على العكس من ذلك ، بل هي أساسا تستقطب الاجانب ، وترعى الاجانب ، وهي الدولة الافضل لوجود الاجانب في البحرين)) ، وأكد شبر على أن ((المواطن ليس له مكان ، وهذا هو ما نخلص اليه من خلال هذا التعامل الغير منصف مع المواطنين من بداية الازمة الى يومنا هذا ، حتى قبل هذه الازمة ، فهناك مشاكل ، كثيرة واجهت المواطنين في البحرين ، ولذلك خرج المواطنون يطالبون عام ٢٠١١ وهذه لم تأتي نتيجة بسبب وجود تطوير فعلي حقيقي لمسه المواطنون البحرينيون ، لان المواطن في الاساس كان يرى التهميش ، وسوء الحالة الاقتصادية ، وتطبيب الاجانب ، وهم من يحتلون المناصب العليا ، والوظائف المهمة في البحرين ، هي في أيدي أجنبية وليست في يد المواطنين))<sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> -جين كئمننت، البحرين: ما وراء الجمود، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

<sup>٢</sup> -لهذا السبب يفضل النظام البحريني العمال الاجانب على المواطنين، قناة العالم الفضائية،

١٧ يوليو ٢٠١٩ ، ورد على الموقع التالي: - [www.alalamtv.net/news/4328676](http://www.alalamtv.net/news/4328676)

ووفقا لبيانات ((مجلس التنمية الاقتصادية البحريني)) بلغت معدلات البطالة بين البحرينيين نسبة أقل من ٤٠٪ في بداية عام ٢٠١١ ، ألا أن هذه النسبة تزايدت لتتخطى حاجز ٤٠٪ في الشهور التالية ، وعلى الرغم من وجود بعض حالات التسريح ، أو إنهاء العمل ، نتجت عن الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ، وخاصة في قطاع العقارات ، والقطاع المالي، ألا أن سوق العمل للبحرانيين ظلت مستقرة نسبيا علما بأن الاجانب يكونون مايقرب من ٨٣٪ من مجموع القوى العاملة في البحرين<sup>١</sup>. وقد أظهرت بعض التقارير عن سوق العمل المحلي حقيقة أن المواطنين البحرينيين غالبا ما يكونون في وضع غير تنافسي مع الاجانب ، فيما يخص اقتناص فرص العمل ، حيث يقبل الاجنبي في أحوال كثيرة بأجور أدنى ، وظروف عمل أكثر صرامة. يؤكد على ذلك واقع أن أكثر من نصف عدد الوظائف التي تمت إتاحتها على مدى العشرة سنوات الاخيرة والتي كان أغلبها في قطاعات البناء كانت من نصيب العمال الاجانب ، وهو ما سبب أستياء بين المواطنين البحرينيين العاطلين ، والذين يرون أن المغتربين يتمتعون بحصة غير متناسبة من ثمار نمو الاقتصاد الوطني. وتجدر الاشارة الى أن الشكاوي فيما يتعلق بحجم القوى العاملة الاجنبية ليست جديدة في البحرين ، فقد وقعت العديد من الاضطرابات ، والحوادث ، المرتبطة بسوق العمل وتوزيع فرص العمل منذ عام ١٩٣٨ ، وقد حاولت الحكومة إصلاح نظام العمل ، والهجرة ، ورغم ذلك ظلت أعداد المغتربين في البلاد في تزايد<sup>٢</sup>.

ويؤكد الناشط السياسي البحريني ((جعفر الحسابي)) ((أن ماجرى في البحرين من هبوط ، وأنهيار في الاقتصاد ، ناتج عن الفشل التي تدار بها الدولة من الناحية

<sup>١</sup> -محمود شريف بسيوني وآخرين، تعزيز اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨.

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه.



الاقتصادية))، وأشار الى أن الصحف ، والاعلام البحريني يشير بشكل دائم الى خلاف الواقع المر الذي يعيشه المواطن البحريني. وقال الحسابي ((أن الاعلام البحريني يخفي الديون التي على المواطنين البحرينيين ، والعمالة الاجنبية ، والفساد والاموال من العملة الصعبة التي تنقل عن طريق الاجانب الى الخارج دون تدويلها في البحرين ، وهذا الامر أنعكس بشكل كبير على الخدمات الداخلية ))، من جانبه أوضح الناشط السياسي البحريني ((محمد الصالح)) ((أن من مسؤولية أنهيهار الاقتصاد البحريني هو النظام الذي يقيم مسابقات ترفيهية لابناء الملك ، ولاتأتي بأي نفع لميزانية الدولة ، وعندما تعجز الدولة عن سداد عجز الميزانية من إيرادات النفط ، وأين تذهب أموال البلد ، ومن يتحمل هذا الهدر ، أو ذهاب الاموال في البلاد غير نظام آل خليفة ، خاصة أنه ليس هناك من يجاسب هذا النظام ، أو يسأله أو يقول له أين أموال الشعب؟))<sup>1</sup> .

### ٣- الاسباب المجتمعية:-

تؤشر الباحثة البحرينية ((منى عباس فضل)) نقطة الانطلاق للمعارضة البحرينية ، بعد معاناة المجتمع البحريني من تسلط نظام الحكم ، وسيطرته على السلطة التنفيذية ، وحصرها به ، مما يعطي مرونة في اتخاذ القرارات ، بعيدا عن المساءلة القانونية ، وتقول في ذلك ((مع مطلع عام ٢٠٠٠، بدأ الاصلاح بالتصويت على ميثاق العمل الوطني الذي نص على إنشاء مجلس تشريعي ، ونظام حكم ، ملكي ، دستوري، وقضاء مستقل، وسلطة تنفيذية ، على أن تتكون السلطة التشريعية من مؤسستين هما مجلس شورى معين ، ومجلس نواب منتخب.وعام ٢٠٠٢ عدل الملك الدستور مقرا بأن نظام الحكم ملكي ، دستوري ، قائم على

<sup>1</sup> - أزمة البحرين الاقتصادية أسباب وتداعيات ، قناة العالم الفضائية، ٢٥ يونيو ٢٠١٨، ورد على الموقع

مبدأ الشعب ، مصدرا للسلطات الثلاث ، ألا أن ذلك لم يمنع تمدد صلاحيات الملك في أقرار القوانين ، والتدخل لحسم أي قضية في حال خلاف المجلسين عليها. علاوة على تساوي الصلاحيات التشريعية للمجلس المعين بالمجلس المنتخب ما يعني تعزيز السلطة التنفيذية ، وهكذا تشكلت بأزاء كل ذلك حركة معارضة<sup>١</sup> .

وتضيف الباحثة البحرينية ((صحيح أن الدستور المعدل منح الحقوق ، السياسية ، المتساوية للمرأة ، وصحيح أنه أكد على حقوق المواطن الدستورية بالمساواة ، والعدالة ، ألا أن الصحيح أيضا أن الدستور ظل حتى اللحظة يعاني من خلل ونواقص تشريعية ، فالسلطات الثلاث ، متداخلة ، ما يعطل مبدأ فصلها ، وأستقلالية السلطة التشريعية ، والملك مع مجلس الوزراء يتولى جميع السلطات ، إضافة لسلطة القضاء التي تصدر أحكامها بأسمه ، فضلا عن هشاشة قانون مباشرة الحقوق السياسية فيما يخص قانون الانتخاب كطريقة توزيع الدوائر ، وأعتماد الصوت الواحد لكل دائرة ، وأعدام نظام القوائم ، مما يرجح كفة فئات ، مذهبية ، أو موالية للحكم ، فضلا عن كفة الرجال على النساء ، مثلا بموازاة ذلك زادت مواقف النظام بالتمييز الطائفي ، فأنعكس ذلك في أبعاد الشيعة تدريجيا عن مواقع النفوذ<sup>٢</sup> .

وتؤشر نفس الباحثة بعض العيوب للنظام السياسي البحريني في معالجته لحاجات المجتمع البحريني بالقول ((كانت البحرين مؤهلة للتفاعل سريعا مع تأثيرات الانتفاضات العربية ٢٠١١ ، فعلاوة على ضعف الممارسة الديمقراطية ، وهشاشة البنى التشريعية ، والقانونية ، هناك حاجات تنموية لمعالجة الفقر ، والبطالة ، وتحسين الخدمات ، والتعليم ، وتمكين النساء ، وهذا الواقع ساهم

<sup>١</sup> - منى عباس فضل، أنتفاضة البحرين بعد عام، صحيفة السفير العربي اللبنانية ، ٥/٧/٢٠١٢ ، ورد

على الموقع التالي :- [www.assafirarabi.com/ar/2460/2012/07/05](http://www.assafirarabi.com/ar/2460/2012/07/05)

<sup>٢</sup> - المصدر نفسه.

بتفجير لحظة الانتفاضة الشعبية الشبابية في ١٤ فبراير ٢٠١١ والتي تحركت الالة الامنية لقمعها بشراسة بعد شهر من أندلاعها ، وتميزت فترة الانتفاضة بتوتر أمني شديد ، متمثلا بالاعتقالات ، والتسريح من الاعمال ، وحصار القرى ، والاحياء ذات الطابع الشيعي الغارقة يوميا بغازات المسيل للدموع ، ويواجه ذلك بردود أفعال ، عنيفة للمحتجين ، تشير فيها السلطات الى استخدام ((المولوتوف)) ، و((أستمرار التجمعات الجماهيرية ، الحاشدة ، والمسيرات التي تنظمها المعارضة في ظل أنشطار طائفي ، خطير ، تسببت فيه المعالجات ، الرسمية التي تبادت بمزيد من أقصاء الشيعة ، وتسليط المتشددين من أنصار الموالة عليهم ، وتمييع مطالب الاصلاح))<sup>١</sup> .

وأخيرا تؤكد الباحثة البحرينية عناصر التقاطع بين الحكومة البحرينية ، والمجتمع وخاصة الفئات المتضررة من سياساته الاقصائية بالقول((لا يمكن نكران حقيقة حدة الصراع القائم بين الحكومة ، والمعارضة ، بسبب الاستحواذ على الثروة ، والسلطة المركزية المطلقة. أما قوى المجتمع التي تنشأ التغيير ، والاصلاح ، فتطالب بالتعديلات الدستورية ، والاخذ بمبادرة ولي العهد للحوار في ١٣ مارس ٢٠١١ المتضمنة إنشاء مجلس نواب كامل الصلاحيات ، وحكومة تمثل أرادة الشعب ، ودوائر أنتخابية ، عادلة ، وحل قضية التجنيس ، ومحاربة الفساد ، المالي، والاداري، وأسترجاع أملاك الدولة ، ومعالجة الاحتقان الطائفي كما تقول وثيقة المنامة التي طرحتها خمس جمعيات ، معارضة في ١٢ أكتوبر ٢٠١١ بأجراء أصلاحات حقيقية ، تقوم على أشراك الشعب في تشكيل الحكومة ، وأنتخابها ، وتأسيس برلمان ، منتخب ، يعبر عن الارادة الشعبية المنفردة بالتشريع ، والرقابة ، وقضاء نزيه ، ومستقل))<sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه.

وتؤشر بعض الدراسات ((التضييق)) التي تمارسه السلطة البحرينية على المرأة ، كنوع من ((الضغط الحكومي)) عليها لمنعها في الاشتراك في التظاهرات الجماهيرية ضد الحكومة البحرينية بالقول ((أن السلطة البحرينية تقدم نفسها أمام المجتمع الدولي كراعية للمرأة ، ولدورها في الحياة السياسية ، فيما في الواقع يقتصر الامر على توظيف عدد محدود من النساء في وظائف عليا، وفق أجنداث سياسية ، وأهداف طائفية ، خلافا لمعايير النظام الوظيفي، وعلى الرغم مايرافق الحملات الانتاجية من فقااعات اعلامية ، ألا أن هذه الاستحقاقات لاتمثل فرصا ، حقيقية ، للمشاركة في صنع القرار السياسي في ظل هيمنة الايادي الخفية للسلطة الحاكمة من خارج المؤسسات المنتخبة))، وتضيف تلك الدراسات((اليوم تخوض المرأة البحرينية رحلة نضال قد تكون الاقسى في تأريخ حكم عائلة آل خليفة للبلاد ، بتقديدها فلذات أكبادها شهداء ، أو تحولها الى أخت شهيد ، أو قريبة شهيد ، أو حتى شهيدة.لقد كشفت تقارير المنظمات الدولية أن أعتقال النساء في البحرين لاسباب سياسية ليس وليد الاحداث الاخيرة ، بل تم الاقدام عليه في تسعينيات القرن المنصرم ، لكن الامور لم تصل الى ماوصلت اليه راهنا ، إذ تم أعتقال العديد من النساء لاسباب مختلفة ، كوجود رسالة نصية في هاتف المرأة تدعو الى تظاهرة شعبية ، أو أي نوع من أنواع الانشطة السياسية ، أو حتى الاستماع الى أنشودة متعلقة بآنتفاضة ١٤ فبراير ، وتم بثها في دوار اللؤلؤة ، مركز الاحتجاجات ، الشعبية في العاصمة المنامة ، وتعد المواطنة ((فضيلة المبارك)) إحدى أبرز ، وأوائل المعتقلات السياسيات ، وقد كان سبب أعتقالها الاستماع الى أنشودة ثورية في سيارتها الخاصة ، ليحكم عليها بالسجن أربع سنوات ، وسط صمت من المؤسسات النسائية ، إضافة الى مجلس النواب الفاقد للكثير من صلاحياته ، فضلا عن ذلك تم أستهداف الجسم التعليمي ، والطبي، ومختلف الحقول المهنية بأعتقال العديد من النساء على خلفية مشاركتهن في الاحتجاجات الشعبية))<sup>١</sup> .

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

وتضيف تلك الدراسات ((السياسات الحكومية ، المتطرفة ، أتمت مصادرة الفضاء العام ، وسلمته الى وحدة الجرائم الالكترونية التابعة لوزارة الداخلية ، ولم تقتصر مفاعيل قانون العزل السياسي على حرمان غالبية المنتمين الى تيارات المعارضة من حق الترشح ، والانتخاب ، بل شملت أيضا محاصرتهم ، وملاحقتهم في الفضاء الالكتروني ، وفي الندوات الثقافية ، وبخلاف الكوارث المباشرة المرصودة ، ساهمت هذه السياسات في رواج ، مخيف لخطابات الكراهية ، والتحريض على العنف بين أبناء المجتمع ، وهو ما خلف ، ويخلق تداعيات ، وأمراضا ، اجتماعية ، خطيرة)) ويشير النائب السابق عن كتلة الوفاق ((علي الاسود)) بعض الاسباب الاجتماعية لانطلاق أنتفاضة ١٤ فبراير بالقول ((أن غياب العدالة الاجتماعية ، وترسيخ مشروع للاقصاء ، والتهميش في البحرين يؤثران سلبا على واقع الحال السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي ، والتعليمي)) ، الاسود أوضح عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي ((تويتر)) ((أنه عندما تتحقق العدالة الاجتماعية يتعمق مفهوم المواطنة في نفوس أبناء المجتمع ، وعقولهم شريطة أبعاد شبح الاقصاء ، والتهميش)) ، مضيفا ((أن في حالة غياب العدالة السياسية يسود الاستبداد ، وتبرز مظاهر الاقصاء ، والتهميش ، وتكون المواطنة في جوهرها تمويها للواقع ، وخداعا لابناء الوطن ، والمجتمع))<sup>١</sup> . وشدد على ((أهمية القبول بشراكة كل مكونات المجتمع كمنخرج من الازمات المتراكمة في البحرين)) ، مضيفا ((أن الحصول على المواطنة الحقيقية بحاجة الى عدالة سياسية ، تستوعب جميع القوى ، والفئات ، ويكون من ثوابت النظام ، ومؤسسات الدولة ، وحقائق المجتمع ، والمواطنين))<sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> - الاسود: المواطنة البحرينية بحاجة الى عدالة سياسية تستوعب جميع فئات الشعب، صحيفة منامة بوست، ١٢ أغسطس ٢٠١٥، ورد على الموقع التالي:-

[www.manamapost.com/news/2015014830](http://www.manamapost.com/news/2015014830)

<sup>٢</sup> - المصدر نفسه.

## العوامل المؤثرة على الحراك الداخلي البحريني

### ١- العوامل الداخلية :-

#### أ- بنية الاستبداد في البحرين :-

يصف الصحفي البحريني ((عباس بو صفوان)) نظام الحكم في البحرين في شخص الملك حمد بالقول ((أن حكم الملك حمد الذي تولى السلطة في مارس ١٩٩٩ قام على الاقصاء الكلي ، أو الشعور به لدى قطاعات ، شعبية ، عريضة ، وللمعارضة ، والبرلمان ، والجمعيات السياسية ، ومؤسسات المجتمع المدني، والنقابات ، والتجمعات التقليدية ، العائلية ، والقبلية ، والدينية ، الامر الذي أدى الى ردة فعل راغبة في ممارسة أقصاء مماثل للملك حمد ، ولعائلة آل خليفة من المشهد السياسي))<sup>١</sup>. ويدرج ((بوصفوان)) الفارق بين سياسة التهميش التي أتبعها رئيس الوزراء الشيخ ((خليفة بن سلمان آل خليفة)) الذي كان الحاكم الفعلي في عهد أخيه الشيخ عيسى ، وسياسة الاقصاء ، والتطهير التي أتبعها الملك حمد في

#### التالي :-<sup>٢</sup>

#### أولاً :- الدستور :-

كتب دستور ١٩٧٣ من قبل المجلس التأسيسي الذي تكون من ٢٢ عضواً منتخباً و ٢٠ عضواً معيناً، وطالما نظر اليه على أنه دستور متوافق عليه، يظل يحسب أيجابياً للامير الراحل ، وأخيه الشيخ خليفة. وما يؤسف له أنه تم تعليق العمل بأهم مواد الدستور ، وحل البرلمان في أغسطس ١٩٧٥ بعد نحو سنة ونصف السنة من

<sup>١</sup> -عباس بو صفوان ، بنية الاستبداد في البحرين :قراءة في توازنات النفوذ في العائلة الحاكمة ، (لندن ، مركز البحرين للدراسات ، ٢٠١٥)، ص ٢٢.

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه ، ص ٢٥ وما بعدها.

أنتخابه ، وأنهى ذلك عمليا الشراكة في الحكم. ومع ذلك فقد حافظ الاخوان عيسى وخليفة على دستور ١٩٧٣، بأعباره دستورا حاكما للبلاد ، تصدر القوانين بأسمه ، وتسير البلاد وفقه. وبالطبع لم يكن الشيخ خليفة يطبق الدستور ، بيد أنه لم يتجرأ على الغائه، وحتى عندما تم تشكيل ((مجلس الشورى)) المعين ١٩٩٢ منتصف تسعينيات القرن الماضي في أعقاب حرب تحرير الكويت من جيش صدام حسين ، وكرد فعل على الاحتجاجات المطالبة بعودة الدستور العقدي ، فإن التخرجات القانونية لم تكن لتلغي المواد الدستورية التي تؤسس لوجود برلمان ، ذي صلاحيات تشريعية ، ورقابية فاعلة ، بمعنى أنه تم تأسيس مجلس الشورى دون المس بالدستور ، فيما كان رد فعل المعارضة حينها أنه يمكن للحكم تشكيل مجالس شورية للنصح ، لكنها ليست بديلا للمؤسسة التمثيلية ، المنتخبة. بيد أن قيام الملك حمد بتغييرات ، دستورية ، من طرف واحد ، حين أصدر دستور مملكة البحرين في ١٤ فبراير ٢٠٠٢ دون مشاورة المعارضة ، ومجمل الجماعات السياسية القائمة. حينها بدا أن الملك يريد صراحة صيغة لا يكون للشعب فيها رأي ، ولاتأثير ، وذلك بحسب نصوص دستور ٢٠٠٢ الذي يعين رأس الدولة حاكما مطلقا ، وبحسب المواد الدستورية (٣٣-٤٣) من دستور المملكة سالف الذكر ، فإن الملك هو القائد الاعلى لقوة الدفاع ، ورئيس المجلس الاعلى للقضاء ، ويعين رئيس الوزراء ، والوزراء ، وأعضاء الشورى ، و((ذاته مصونة لاتمس)).

وبذلك تم الانتقال من مرحلة التهميش المخالف للدستور ، المكتوب (١٩٧٥-٢٠٠١) الى أقصاء يقره ، ويقننه دستور ٢٠٠٢. ويبدو الفرق واضحا بين سلطة تحالف الدستور ، ولاتطبق نصوصه حين تستفرد بالقرار ، كما قام بذلك رئيس الوزراء أبان عهد أخيه عيسى ، وبين سلطة تحتكر القرار وفق الدستور.

## ثانياً :- التشكيل الوزاري :-

يعبر التشكيل الحكومي عموماً عن رؤية رأس الدولة لطريقة الحكم في البلاد ، وتوازاناتها . ولم يكن مجلس الوزراء ذا أهمية في الحكم في البلاد ، وتوازاناتها . ولم يكن مجلس الوزراء ذا أهمية في الحكم في الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٩٩ ، إذ كان رئيس الوزراء هو الذي يقرر ، ومع ذلك فقد اتخذ التأييد الوزاري طابعاً يوصف ((بالتوازن))، ثلث من آل خليفة ، وثلث من السنة ، وثلث من الشيعة . قد يقال هذه محاصصة ، وهذا صحيح ، والصحيح أكثر أن ذلك لم يغير من معادلة السلطة التي تحتكرها العائلة الحاكمة ، بيد أن المحاصصة كفكرة سياسية ، قريبة من معادلة الديمقراطية التي هي أقل أنظمة الحكم سوءاً ، وهي كالتصويت الذي يقسم الجمهور . المحاصصة ضمن ضوابط أخرى قد تحفظ استقرار البلاد ، وقد أدى كسر الصيغة الشكلية للمحاصصة على نحو يفظ مع مجيء الملك حمد إلى ما رأيناه عشية أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ ، حيث كان الوزراء الشيعة من أصل نحو ٢٥ عضواً في مجلس الوزراء ، ٨ منهم من السنة ، والباقي من آل خليفة يحتلون المناصب الرئيسية ، وغير الرئيسية في الحكومة ، ويمكن تصور الوضع في المناصب التي تلي الوزراء أنه شكل فاقع لاقصاء الشيعة ، أقصاء النخبة ، والتكنوقراط ، والقبائل ، والأسر النافذة ، والتجار التي أنخرطت هي الأخرى في حدث ١٤ فبراير مؤيدة الرغبة في أحداث إصلاحات ، حقيقية في مؤسسة الحكم مادامت غير مستفيدة منها .

## ثالثاً :- التطهير :-

لم يجعل ((تقرير البندر)) الذي أعده مستشار الشؤون الاستراتيجية السابق في الديوان الملكي البحريني السوداني الاصل ((البريطاني الجنسية)) الدكتور ((صلاح البندر)) مجالاً للشك في استراتيجية الملك حمد الاقصائية لقطاعات واسعة من المواطنين ، وحرمانها من تحقيق الذات لاعتبارات الاختلاف في الرأي ،



والطائفة. ويعرض الصحفي البحريني ((عباس بو صفوان)) تقييمه لتقرير البندر بالقول ((لقد كتب تقرير البندر في ٢٠٠٦ بعد دراسة التجربة الشيعية في البحرين التي خلصت الى أن قوة المعارضة الراهنة ، وعمودها الفقري ، جمعية ((الوفاق))، والجمهور الشيعي تعود الى أمور عدة من بينها:-

أ- وجود ، مرجعية ، دينية ، نافذة ، تتمثل بأية الله الشيخ ((عيسى قاسم)) في هذه المرحلة ، مقابل تشتت القيادات السنية ، الدينية ، الموالية.  
ب- سيطرة شبه كاملة للمعارضة على مؤسسات المجتمع المدني ((جمعيات حقوق الانسان، النقابات ، المحامون ، الاطباء))، يضاف الى ذلك المؤسسات الدينية ((المساجد ، والحسينيات)) التي تعد بالالاف ، مما يسهل على المعارضة تعبئة المواطنين ضد السلطة في قبالة انخفاض الصوت الموالي ، كما يعتقد الجهاز الرسمي.

ج- نفوذ الكوادر المواطنة الشيعية (تحسب حكوميا كمعارضة تلقائيا) في بعض القطاعات الحيوية في البلاد مثل القطاع الصحي ، والاعلامي ، وقطاع المؤسسات الصغيرة.

د- وجود شبكة أمان اجتماعي ، عمادها ((الصناديق الخيرية)) الناشطة في كل قرية ومنطقة شيعية ، لا تكفي بمساعدة المعوزين ، والمحتاجين ، ولكنها وهذا هو الخطر من وجهة نظر السلطة أنها تعمل على ما يأتي:-

أولاً:- تساعد الطلبة على أكمال دراساتهم الجامعية ، والعليا ، الامر الذي ينظر اليه على أنه برنامج ((طموح)) لتشكيل نخبة شيعية ((معارضة)).

ثانياً:- تنظيم حفلات الزواج الجماعي للشباب الذين يتأخر عقد قرانهم ، بسبب ضيق اليد ، ما يؤدي الى زيادة نسبة السكان من المواطنين الشيعة ((المعارضين بنظر السلطة)).

هـ- سيطرة العديد من التجار الشيعة على سوق المأكّل ، والمشرب ، والخضروات ، والفواكه ، ويعد ذلك خطرا محققا ، خصوصا حيث تساهم يجعل السلطات ، والموالين السنة ، من خلال شراء احتياجاتهم من هؤلاء التجار في تقوية الجماعة الشيعية ((تجارا، وأفرادا)).

ويؤكد الصحفي ((عباس بو صفوان)) بالقول ((أن عددا من الامور الاخرى ، وكلها غير قابلة للتصديق ، ربما ، ولكنها الحقيقة التي أوضحت أن استراتيجية حمد اعتبرت كما كشف تقرير البندر كل فعل اعتيادي لتنمية المجتمع الشيعي ، وكل خطوة لانشاء روضة ، أو جامعة ، أو مستشفى ، أو عيادة طبية ، أو صحيفة ، أو صندوق خيري ، أو استثمار تجاري ، صغيرا ، أو كبيرا في أي مجال من المجالات ، من قبل مواطن ، أو مواطنين شيعة على أنها فعل مدروس ، وموجه ، ويتم أنجازه ضمن خطة كبرى للنهوض بالمواطنين الشيعة لتقوية جبهة المعارضة ، ويتوجب على السلطة القيام بفعل ، مضاد ، لذلك عبر اتباع سياسة ((تجفيف الينابيع)) ، و((تقليص الموارد)) ، و((الحد من الفرص)).

ويؤكد الصحفي البحريني ((بوصفوان)) أنه أزاء تلك النظرة المرضية للسلطة البحرينية لنشاط المجتمع بدأت بحرب خفية ، وعلنا ، بقيادة ((أحمد عطية الله آل خليفة)) المستشار لشؤون المتابعة في الديوان الملكي البحريني ، ويختص بمتابعة تنفيذ التعليمات ، والتوجيهات الملكية لوقف ((التمدد الشيعي المفترض)) ، وأستوجب ذلك رصد الخطوات التي تحدث في أي مجتمع بشكل اعتيادي ، وتصنيفها في خانة الاضرار بالدولة ، وأمنها ، وأستقرارها ، وأزاء ذلك أقترح تقرير البندر خطة عمل من أجل :-

أ- احتواء النهوض الشيعي ، المعارض ، المتنامي ، ضمن سياسة ، أوسع ، للتضييق على الحريات ، واحتواء البرلمان ، وأختراق مؤسسات المجتمع المدني ، الفاعلة ، وتقليص فرص العمل ، والترقي ، والتجارة للمواطنين الشيعة.

ب- العمل على النهوض بالمجتمع الموالي ((السنة)) المنكفىء بحسب تقديرات السلطة عبر تقليد بعض أوجه النشاط الشيعي ، من خلال تبني مجموعة من الخطوات منها:-

**أولاً:-** العمل على تشكيل ، مرجعية دينية ، سنية ، موالية ، قبالة المرجعية الدينية الشيعية ، المعارضة ، ويقترح تقرير البندر أسم الدكتور ((عبد اللطيف المحمود)) لقيادة هذه المرجعية. ولتهيئة ذلك تم خلق جدل حول تفتت الجماعات السنية ، ووجوب خلق مرجعية متوحدة<sup>1</sup> .

**ثانياً:-** تأسيس جمعيات أهلية/مدنية ، مموله ، حكوميا ، مثل ((جمعية الحقوقيين)) ، و((جمعية البحرين لمراقبة حقوق الانسان)) ، فيما الجهود ، متواصلة ، لاحتواء ، الجمعيات ، المستقلة ، النشطة ، وأخذ إجراءات ، ضدها ، مثل ، حل مجلس إدارة جمعية المعلمين ، والاطباء ، والمحامين ، والجمعية البحرينية لحقوق الانسان ، وأعاقة نشاط الصناديق الخيرية ، وأصدار قوانين ، لتقسيم النقابات العمالية التي صدقت توقعات الحكومة بأنها ستكون داعمة لاي تحركات ، ديمقراطية ، كما كشفت أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ .

**ثالثاً:-** تشجيع الاصوات التحشيدية للجماعات الموالية ، وأنشاء صحيفة الوطن الموالية ((في قبالة صحيفة الوسط المستقلة)) ، ومنتديات الكترونية ((مثل منتدى مملكة البحرين الموالي في قبالة ملتقى البحرين المعارض)) ، لبث نوازع طائفية ، وما قيل عن تشجيع ، الجماعات ، الموالية لابداء ، وجهة نظرها ، والفارق الاساسي بين صحيفة ((الوسط)) ، وصحيفة ((الوطن)) مثلا أن الاولى تأسست ، بمبادرة من

---

<sup>1</sup> - غسان الشهابي، مشروعية المطالبة بمرجعية سنية ، صحيفة الوقت البحرينية ، ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٦. نقلا عن عباس بو صفوان ، بنية الاستبداد في البحرين :قراءة في توازنات النفوذ في العائلة الحاكمة، المصدر نفسه، ص٣٦.

مستثمرين ، وسياسيين ، سنة ، وشيعة في ٢٠٠٢ ، والثانية مبادرة أطلقها ، وتبناها في ٢٠٠٥ الديوان الملكي البحريني ، والتي يمولها ، ويديرها ((أحمد عطية الله آل خليفة))، وهذا ينطبق على الملتقيات الالكترونية ، والجمعيات ، المدنية ، عموماً .

**رابعاً:-** زيادة البعثات الدراسية للموالين السنة ، من خلال وزارات الدفاع ، والداخلية ، والوزارات الخدمية ، إضافة الى وزارة التربية .

**خامساً:-** تشجيع زيادة معدلات الزواج للموالين السنة على طريقة الزوجات الشيعية التي تتم جماعياً ، لاسباب ، اقتصادية في الاساس .

**سادساً:-** زيادة مساحة سيطرة الموالين السنة على قطاع الخدمة المدنية ، والشركات الكبرى ، والقطاعات التجارية ، والاقتصادية .

**سابعاً-** العمل على تأسيس منابر اعلامية ، صحفية ، وأخرى الكترونية ، لاعلاء الصوت السني الذي تراه السلطات خافتاً ، ومواجهة الصوت الشيعي المتسم بالصخب .

**ثامناً-** محاصرة المؤسسة الدينية الشيعية التي تتخذ من المساجد ، والمآتم بدائل في ظل أقصائها من الاعلام الرسمي للترويج لافكارها المعارضة للنظام ، والهادفة لتثيت الهوية الشيعية للسكان والبلاد .

**تاسعاً-** القيام بأنشاء منظمات مجتمع مدني موازية ، بما في ذلك جمعية البحرين لمراقبة حقوق الانسان التي لازالت تعمل من أجل مواجهة الحملات الاعلامية ، الفعالة من الناشطين الشيعة من داخل البلاد وخارجها .

**عاشراً-** أختراق المنظمات ، والنقابات غير الحكومية التي عادة ماتخضع لسيطرة الشيعة ، ومعهم القلة من اليسار ، والليبراليين السنة .

كما وثق تقرير البندر ، كما يؤكد الصحفي البحريني ((بوصفوان)) الخطة الرسمية البحرينية ، وأحتواء النشاط ، الشيعي المعارض بنظر الحكم .ومن بين الوثائق التي

نشرها تقرير البندر دراسة كتبها الباحث العراقي ، والاستاذ في جامعة البحرين سابقا ، الدكتور ((نزار العاني))بتكليف مباشر من الديوان الملكي التي أوصت

**بالتالي:-**

أ-أبراز القيادات الدينية ، المؤثرة في أوساط أهل السنة ، والجماعة ليكون لهم ثقل في صناعة القرار بالبلاد.

ب-السعي للسيطرة على وظائف الشرطة ، والجيش ، والحرس الوطني ، ولابد من دعم قوي من الديوان الملكي البحريني ، لاهمية المشروع على المستوى الاستراتيجي ، والحيوي.

ج-تأسيس ، مركز خاص لاجراء الدراسات ، والرقابة على النشاطات التي يقوم بها الشيعة .

د-تذويب الشيعة في بحر واسع من السنة في الخليج ، وحينها سوف لن تزيد نسبتهم المئوية عن ٢٠٪- أو ٣٠٪.

هـ - الاهتمام بتمكين العرب من أهل السنة ، وزيادة حصصهم من المناصب العليا ، والحساسة بالدولة ، وتحسين أحوالهم ، المادية ، والاجتماعية ، بهدف بقائهم ، وتكاثرهم ، والحد من نزوحهم الى دول الجوار.

و-لابد من دور للديوان الملكي البحريني لدعم أبناء السنة ماديا ، بهدف زيادة نسل أبناء السنة بالبلاد.

ز-أعادة كتابة تاريخ البحرين ، وأبراز دور القادة ، والعلماء ، والمفكرين السنة السياسي ، والثقافي ، والديني.

ح-الاهتمام بالذين تحولوا من المذهب الشيعي، والاستفادة من المعلومات التي قد تتوافر.

## رابعاً: - التجنيس:-

يؤشر الصحفي البحريني ((بوصفوان)) أن قيام السلطات بتجنيس باكستانيين ، وأردنيين ، وسوريين ، ويمنيين ، وسودانيين يعملون في القطاع العسكري سياسة ليست جديدة ، ولكنها ظلت تتبع مجذر أبان عهد ((خليفة بن سلمان))، وأخيه الشيخ ((عيسى بن سلمان))، بيد أن الملك حمد أعتبر التغيير الديمغرافي جزءاً من أولويات استراتيجية التي تصنف المواطنين الشيعة خطراً استراتيجياً على النظام ، ينبغي تطهير المؤسسات المدنية ، والعسكرية منهم ، فمضى في ذلك ، مطبقاً بعضاً من أطر نظرية ((تجفيف الينابيع)) التي قد تشمل التجهيل ، والافقار ، وسحب مواقع النفوذ. ولا يمكن وصف شعور مواطن يكون الاجني مقداً عليه في وطنه في كل شيء ، حتى على مستوى الخدمات الاسكانية ، والتوظيف في المؤسسة العسكرية ، وغير العسكرية للجيل الثاني من المجنسين. وبدخول مرتكزات ((الحرب الشاملة)) ضد المواطنين ، فإن الشعور الشعبي بالاقصاء يبلغ مديات غير مسبقة ، أفرزت أنتفاضة غير مسبقة ضد ((استراتيجية حمد))، الامر الذي دفع الجمهور ، لان ((يخرج من ثيابه))، مطالباً بالتغيير ، والخلاص من حكم تجاوز خطوطا ظلت حمراء عقوداً طويلة.

## ب- ترسيخ السلطة أن الديمقراطية ضد الخصوصية البحرينية :-<sup>1</sup>

يكشف الصحافي البحريني ((بوصفوان)) أن الملك البحريني حمد أعتبر أن ((نظام الدولة المدنية النابع من طبيعة التكوين الثقافي ، والسياسي ، والاجتماعي ، والديني، هو الذي يناسب بلادنا))، وفي ذلك يرى ((بوصفوان)) أن خطاب الملك هو إعلان ملكي بأن النظام الراهن الذي تحتكر فيه العائلة الحاكمة القرار السياسي،

<sup>1</sup> -عباس بو صفوان ، بنية الاستبداد في البحرين :قراءة في توازنات النفوذ في العائلة الحاكمة، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٣-١٤٦.

والثروة القومية هو الذي ((يناسب بلادنا)) أمام الديمقراطية ، بما هو تداول للسلطة فأنها لا تتناسب ، والخصوصية البحرينية. حيث لم يستخدم الملك لفظ ((الخصوصية))، لكنه يعينها ، حين يشير الى ما يراه تكويننا ، متميزا للبحرين يجعل من تشكيل حكومة منتخبة ، وقضاء نزيه ، ومؤسسة أمنية تمثل الشعب ، وتحميه ، خارج إطار منظومة البحرين الثقافية ، والاجتماعية ، والدينية . والواقع فأن مقولة الخصوصية قد سقطت عالميا ، وباتت مفاهيم المساواة ، وحقوق الانسان وحق الشعوب في أن تحكم نفسها بنفسها ، معطى أنسانيا ، ثابتا ، تقوم عليها مبادئ الامم المتحدة ، والمواثيق الدولية ، الملتزمة بها مملكة البحرين ، والعديد منها صدق عليها الملك بنفسه ، نعم تستخدم كلمة الخصوصية في مختلف البلدان دون أن تخل بأسس الديمقراطية ، وأطرها القانونية ، وتطبيقاتها الفعلية بما هي صراحة حكم الشعب لنفسه .

ومن جانب آخر يقول الملك في خطابه الذي القاه في ٩ أكتوبر ٢٠١١ أن نظام الدولة الراهن ((هو الذي يناسب بلادنا ، ويعزز اللحمة الوطنية))، وكأنه يقول أن النظام الاحادي / الديكتاتوري هو الذي يصون الوحدة الوطنية ، وبهذا المعنى أيضا فأن تطبيق أسس الملكية الدستورية بما هي أحزاب تحكم بحسب أغلبيتها البرلمانية يضر بالوحدة الوطنية ، ويعمق من الشق الوطني، ويعزز الطائفية ، وقد يقود الى الحرب الاهلية. وفي الحقيقة فإنه عند أي مراجعة للخطاب الرسمي منذ ١٤ فبراير ٢٠١١ ، وخصوصا خطاب الملك يلحظ بوضوح ربط الديمقراطية بالحرب الاهلية ، وبهذا تقول العائلة الحاكمة للقطاعات المعارضة أن عليها الاختيار بين أمرين الديكتاتورية ، أو الحرب الاهلية ، وقد أجرت السلطة بروفة للنزاع الاهلي في فبراير ومارس ٢٠١١ حين حركت ميليشيات مدنية للهجوم على المناطق التي تقطنها قطاعات ، شعبية تطالب بالديمقراطية . وبصراحة سيظل فك الكماشة هذا ((الديكتاتورية أم الصراع الاهلي)) حاضرا دوما تستخدمه السلطة كلما حققت

الحركة الاحتجاجية نجاحات ، مستقبلية ، بل وبمقدار ما تحقق من نجاحات ستجر السلطة البلد للنزاع الاهلي. ويبدو من الصعب تفادي ذلك من دون تفاهمات ، وتوافقات ، لاتمام الانتقال للديمقراطية ، لكن يؤكد الصحافي البحريني ((بوصفوان)) أن ماغاب عن الخطاب الملكي هو أن الصحيح الثابت أن فكرة الديمقراطية تم بناؤها في أوروبا عصر الانوار كي يتم تفادي الصراع الاهلي وليس العكس.

### ج- الحركة الاسلامية الشيعية في البحرين :-<sup>1</sup>

الحركة الاسلامية الحديثة في البحرين في شقها الشيعي بدأت تباشير عملها في نهايات الستينات من القرن المنصرم ، متأثرة بأجواء الحركة الاسلامية في العراق ، حيث كان بعض طلبة العلوم الدينية الذين يدرسون في العراق ، قد تفاعلوا مع الجو الاسلامي ، النشط للحزاب ، وتيار الحركات الدينية في العراق. ولما كان أهم تنظيمين ، اسلاميين في العراق ينشطان بصورة دينية ، شاملة في مختلف الجوانب السياسية ، والثقافية ، والاجتماعية ، والفكرية ، والعلمية ، هما ((الحركة المرجعية)) المنطلقة من كربلاء المقدسة ، والتي عرفت فيما بعد ((بحركة الرسالين الطلائع)) ، أو ((الحركة الرسالية)) ، وحزب ((الدعوة الاسلامية)) ، المؤسس في أجواء النجف الاشرف ، فقد تأثرت الساحة الاسلامية ، الشيعية في البحرين بهذين التيارين الرئيسيين ، وبدأت طلائع عملها تنشط في الساحة البحرينية .من أوائل من تأثر بفكر الدعوة الاسلامية المرحوم الشيخ ((سليمان المدني)) ، كما هو المعروف في أوساط قيادات من الدعوة ، في حين ينفي بعض المقربين من الشيخ هذا الامر ، وتأثر أيضا بفكر الدعوة عدد من علماء البحرين ، حيث كانت النجف الاشرف تتحرك بهمة في مجال الدفاع عن العقيدة الاسلامية.

<sup>1</sup> -وسام عباس السبع، الاسلام الحركي في البحرين: حوارات ومخاور، (بدون مكان نشر ، بدون دار نشر، ٢٠٠٦)، ص ١٢-١٨.



وتتميز بالحركة العلمية ، والنشر الثقافي ، والادبي ، وبعد رجوعهم من الدراسة الدينية في العراق ، وكذا أثناء مجيئهم في العطل الدراسية أستطاعوا أن يجذبوا عناصر عديدة الى تيار ((الدعوة)) التي كانت تعيش فترة ازدهارها التاسيسي. في حين كان السيد ((هادي المدرسي)) أحد أبرز مؤسسي ((الحركة المرجعية)) يتردد على البحرين في بداية السبعينيات من القرن المنصرم لالقاء المحاضرات ، وتنتشر كتبه في أوساط المثقفين ، والطلبة ، والجمهور المتعطش لثقافة إسلامية جديدة ، وفي ذات الوقت كان أحد طلبة البحرين الذين سافروا للدراسة الدينية في العراق وهو السيد ((محمد العلوي)) قد تأثر بأجواء كربلاء الدينية ، النشطة بعد التقائه بالمرجع الديني السيد ((محمد الشيرازي)) الذي كان يقود حركة ، دينية ، شاملة ، بروح ، جديدة غير مألوفة في الوسط الديني ، وكذا التقائه بالسيد ((هادي المدرسي)) ، وبعد سنة من رجوع السيد العلوي من العراق ، أستقر السيد ((هادي المدرسي)) في البحرين ، وبدأ العمل سويا ، وكان لهما الدور الريادي في بناء الكوادر الرسالية في البحرين ، والتأثير على عدد ، واسع من الشباب .

وبسبب تغلغل العناصر الشيوعية ، والعلمانية في المجتمع العراقي ، وتبشيرها بالافكار الاحادية ، والعلمانية ، أخذ قادة الفكر الاسلامي في العراق يتصدون بحموية بالغة لتلك الافكار ، وباتت الساحة العراقية تشهد صراعا ، فكريا ، أيولوجيا ، ساخنا بين الاسلام والشيوعية ، كما شهدت ساحة البحرين الاجواء نفسها ، نظرا للنشاط الشيوعي الذي بدأ يمثل تحديا لثوابت العقيدة ، والمجتمع البحريني. وكانت أبرز صور المواجهة تجري على مستوى النقاشات ، الفكرية للتسلح ضد هذا الفكر الوافد.

ومن أبرز الكتب التي أنتشرت في أوساط المثقفين ، وطلبة العلوم الدينية في البحرين في مواجهة التيار الماركسي ، كتب المرجع الشهيد السيد ((محمد باقر الصدر)) وبالاخص ((فلسفتنا وأقتصادنا)) ، وكتب العلامة السيد ((هادي

المدرسي))((نقد النظرية الماركسية))، و((عشرة أشياء عن الماركسية))، و((حوار ساخن مع الطرف الاخر))، وفي حين كان ((فلسفتنا وأقتصادنا)) يمثل الرد الفلسفي ، العميق للرد على الفكر الشيوعي ، فقد كانت كتب المدرسي تمثل الرد الفكري ، الواضح ، المناسب لمستويات الطلبة ، والجامعيين ، والعمال ، الذين كانوا في احتكاك نقاشي ، دائم مع الشيوعيين، وقد أنطبت أجواء بداية السبعينيات من القرن المنصرم بهذا الصراع المحموم. ألا أن الحركة الاسلامية ، الشيعية في البحرين لم يقتصر عملها على الرد الفكري ، بل أخذت نمطا آخر من المواجهة الميدانية مع العناصر اليسارية ، وهي محاولة جذب الطلبة ، الجامعيين في القاهرة ، والكويت ، ولندن ، والبحرين وأستطاع ((التيار الرسالي)) أن ينشئ تكتلا ، اسلاميا ، نشطا في أوساط الطلبة البحرينيين ، الدارسين في مصر ، وكان لهذا التكتل علاقات قوية مع مرجعية ((أهل البيت الشيعية)) في مصر ، والطلبة الفلسطينيين ، المتأثرين بعدئذ ((بحركة الجهاد الاسلامي في فلسطين)). وأستطاع ((التيار الرسالي)) أن يمثل تحديا ، قويا ، لابرز التيارات اليسارية ، والقومية ، البحرينية ، النشطة في القاهرة ، في حين كان ((التيار الرسالي)) ينتشر في جامعة البحرين ((كلية الخليج الصناعية سابقا))، ويواجه المد اليساري ، والتسيب الاخلاقي في الجامعة ، وبعد سنتين من التحرك النشط لهذا التيار أستطاع أن يضمن أكثرية في مجلس الطلبة في الكلية ، ويكون له دور ، رئيسي ، في جذب عدد ، واسع من الطلبة ، نحو الفكر ، الاسلامي ، الواعي عبر وسائل عديدة ، منها عمل لقاءات ، مكثفة بين طلبة الجامعة ، والسيد ((هادي المدرسي))، ومنها تنظيم، محاضرات في قلب الكلية ، حضر بعضها المرحوم الشيخ ((أحمد الوائلي))، والدكتور ((محمد علي الستري))، وآخرون. كما تم إيقاف الحفلات الغنائية ، المختلطة ، الحافلة بالرقص على الطريقة الغربية ، والتي كان لها ، تأثيرات ، سلبية ، على المستوى الاخلاقي ، ويستعوضوا عنها بحفلات اجتماعية ، ومسابقات ، وأنشطة ، ثقافية ، متنوعة.

كما كان لكوادر ((الدعوة)) في العديد من مناطق البحرين ، دور فعال في وقف المد اليساري ، ومواجهته فكريا ، وتربويا، وبالاخص في سترة ، والدراز ، وحد حفص والديه ، وكرزكان ، وغيرها من قرى البحرين ، والتي أستطاع التيار اليساري أن يمد خيوطه ، التنظيمية اليها ، كما أستطاع طلبة الدعوة في لندن ، والكويت ، والرياض ، أيجاد تكتلات ، طلابية ، نشطة ، كان لها دور فعال ، في تحصين الطلبة ، ورفدهم بالفكر الاسلامي. أن جل أهتمام الحركة الاسلامية في البحرين في شقها الشيعي في بداية السبعينات من القرن المنصرم ، هو نشر الثقافة الاسلامية في أوساط الناس ، وتوعيتهم ، فكريا ، وصنع الكوادر ، المنظمة التي يمكن الاعتماد عليها في نشر منهجية ، الحركة الاسلامية ، ومن أبرز من كان لهم دورا في العمل الثقافي ، أو في بناء الكوادر الدينية في ذلك الوقت هم الشيخ ((عيسى قاسم))، والمرحوم ((أحمد الغريفي))، والسيد ((عبد الله الغريفي))، والشيخ ((عبد الامير الجمري))، والدكتور ((محمد علي الستري))، والشيخ ((علي العصفور))، والشيخ ((جاسم قمبر))، ، والاستاذ ((علي الشرفي)). ومن أجل تنظيم الحركة الثقافية ، فقد نشأت ضمن تيار ((الدعوة)) ((جمعية التوعية الاسلامية)) في بداية السبعينات من القرن المنصرم ، وتضاعفت ، مع عدد من العلماء من أمثال الشيخ ((عبد الامير الجمري))، في قيادة ، وتوجيه تلك الجمعية ، ألا أن الجمعية التي تأسست في الدراز ، أصطدمت بمواجهة داخلية على مستوى الدراز، قادها بعض النشطاء الاسلاميين هناك الذين لم يسعهم أن يتحول عملهم من حالته الشعبية الى مؤسسة ، رسمية ، حيث عابوا عليها ، حصولها على تبرعات ، مالية ، من رجال السلطة التنفيذية لبناء ، مقر الجمعية ، وأفتتاحها من قبل بعض المسؤولين في الدولة ، معتبرين ذلك أزدواجية في الموقف ، في حين كان رأي الدعاة أن مقتضيات الترسيم تتطلب مثل ذلك في ظل سلطة ، مركزية ، مطلقة ، لا يمكن تجاوزها بأي نحو ، وأن

الفاصل الفكري ، والمبدئي بين الجمعية ، ورجالها ، وبين السلطة سيظل ، كبيرا ، ولن يتأثر .

وقد أنضم بعض الدرازيين ، المناهضين ، لترسيم الجمعية بعدئذ الى تنظيم ((الخط الرسالي)) ، وأستطاعت الدعوة من خلال تأسيس ((جمعية التوعية الاسلامية)) وأنشطتها المتنوعة أن تقفز بالعمل الثقافي ، والتدريس في مناطق ، عديدة في قرى البحرين ، بينما أنشأ ((الرسالين)) مؤسسة أخرى هي ((الصندوق الحسيني -الاجتماعي)) الذي أنطلق من دون رخصة ، رسمية ، ليقود هو الآخر ، نشاطا ، فكريا ، وثقافيا ، واسعا خلال توزيعه المجاني للكتب ، والاشربة للعلامة السيد ((هادي المدرسي)) ، وشخصيات ((الاتجاه الرسالي)) ، وبالخصوص للامام الشيرازي ، كما كان للصندوق حركته النشطة في مجال ، المحاضرات ، والاحتفالات الكبيرة ، وبناء الكوادر الرسالية في البلاد ، وخاصة في أوساط الجامعيين ، وكان لوجود العلامة ((هادي المدرسي)) في البحرين ، بقدراته ، الفكرية

والعلمية ، والتأليفية ، المبدعة ، السهم ، الاوفر للرسالين ، في حظوظ أنتشارهم ، وتحولهم الى تيار له شعبية ، واسعة ، في السبعينات من القرن المنصرم ، وفي ذات الفترة الزمنية التي كانت حركة الدعوة تنشط ، بسبب شخصياتها ، المتعددة ، ومشايخها الكثيرين ، ألا أنها بدأت تفقد العديد منهم في ظل المنعطفات التي كانت تمر بها البحرين ، سياسيا ، وأجتماعيا .في حين أن الحركة ((الرسالية)) التي نشطت على مستوى الطلبة ، والعمال ، والموظفين ، لم تصنع طبقة من علماء الدين الذين كان المجتمع يتأثر بهم ، ويحترمهم ، مما أفقدها على المدى المتوسط الكثير من الشعبية التي حصلت عليها في بدء حركتها ، ونشاطها ، وعلى العكس من ذلك كان من أهتمامات الدعوة الاسلامية صنع الكوادر العلمائية ، وهو الامر الذي أكسبهم على المدى المتوسط شعبية ، واسعة ، وتواصل مع الساحة الدينية ، خاصة مع عدم تعرض شخصياتهم العلمائية الى ملاحظات ، وسجون ،

وهجرة ، كمثل ماتعرض له ((التيار الرسالي))أضطر للتحويل الى تيار يعمل ((تحت الارض))بعد تعرضه لاشد الضربات ، الامنية ، والمنع الثقافي ، لكتب زعمائه ، طوال عقدين من الزمن.

لقد أستمر التيار الديني بعيدا عن دائرة الاستهداف الامني حتى العام ١٩٨١ في أعقاب أحداث ديسمبر ١٩٨١ عندما بث تلفاز البحرين في نشرة الاخبار المسائية خبر كشف السلطات البحرينية عن ((مجموعة من المخربين))كانت تحضر لقلب نظام الحكم بالقوة ، وكانت عناصرها تلقت تدريبا عسكريا في ايران ، وكانت هذه المجموعة مرتبطة برجل الدين العراقي من أصول ايرانية السيد ((هادي المدرسي))، والذي كان مقيما في البحرين قبل أن تقدم السلطات على نفيه من أراضيها في ٢٧ اغسطس ١٩٧٩<sup>١</sup>.

وشكل ذلك الاعلان صدمة لعموم التيار الديني في البحرين ، إذ لم يكن اللجوء الى السلاح وسيلة من وسائل التغيير خيارا ، مطروحا ، أو مقبولا لدى المؤسسة الدينية في البحرين ، وتيارها الديني ، وقد أعتبر هذا التحويل الخطير خروجا ، صارخا عن النهج الاسلامي ، المعتدل في التعاطي مع الشأن السياسي.من هنا أخذت المؤسسة الدينية حيال الاجراءات الحكومية ضد المتورطين في الحدث موقفا ، متفهما ، يتسم باللين.ورغم ذلك ، شعر التيار الديني بأن الخناق الامني بدأ يضيق ، ويدنو منه شيئا فشيئا ، وكبرت هواجسه مع تصاعد اللهجة الايرانية المتشددة في مناهضتها للانظمة الخليجية ، وبرزت في الغضون شعارات ((تصدير الثورة))التي أيقظت مخاوف دول الخليج، جرى ذلك بالتزامن مع تنامي الخنق الشعبي في الداخل ، بسبب تقلص هامش الحريات العامة ، ومع صعود السياسي للتيار الديني ، واتساع قاعدته الشعبية ، أصبحت المواجهة محتمة ، وهكذا

<sup>١</sup> -وسام السبع، المؤسسة الدينية الشيعية في البحرين:التحولات والمآلات الغامضة، (لندن ، مركز البحرين للدراسات ، أغسطس ٢٠١٧)، ص ٢٧.

أقدمت السلطات في سنة ١٩٨٤ على أغلاق ((جمعية التوعية الاسلامية))، وأعتقلت ١٩ من أعضائها ، بما فيهم مديرها العام الشيخ ((أبراهيم الجفيري))، وحكم عليهم بالسجن من خمسة الى سبع سنوات ، وبأغلاق الجمعية يكون التيار الديني يفقد أهم قلاعه بعد أن خسر قبل سنوات ، حضوره السياسي في البرلمان الذي لم يستمر ، ثم تعرضت واجهته الاعلامية ممثلة في مجلة ((المواقف))الاسبوعية لانتكاسة ، عبر أستهداف رئيس تحريرها ، عضو الكتلة الدينية في البرلمان ((عبد الله المدني))بالاغتيال في ١٩ نوفمبر ١٩٧٦<sup>١</sup> .

لقد كان على التيار الديني في الثمانينات من القرن المنصرم أن يكيف وضعه للتعامل مع ثلاثة تحديات رئيسة: يتمثل الاول في التحدي الامني ، ويفرض التعامل الحذر ، مع هامش ، ضئيل من حرية الحركة في بيئة عمل ، متربصة ، ومستفزة أمنيا ، الثاني تحدي أيدلوجي، ويتمثل في التيارات اليسارية بمختلف مشاربها ، وكان على التيار الديني أن يكافح من أجل بناء قواعده الشعبية في مواقع ظلت سنوات طويلة مسرحا لعمل القوى اليسارية ، وتواجدها . أما التحدي الثالث فقد كان ينبع من داخل الحالة الدينية نفسها ، فقد كان على التيار الديني أن يضبط تناقضات حالته الداخلية ، ويواجه بين حين وآخر أزمات ، تتطلب حسما سريعا<sup>٢</sup> . في ١٥ يونيو ٢٠١٠ صدر قرار من المحاكم البحرينية بحل ((المجلس الاسلامي العلمائي))، وحوصر رئيسه السابق الشيخ ((عيسى أحمد قاسم))في منزله بالدراز ، وجرّد من جنسيته البحرينية ، وأثيرت حول نشاطه شكاوي تتصل بفريضة الخمس ، وحوكم قضائيا على أثرها أسقطت جنسية الشيخ ((حسين البخاتي))، وأبعد عن البلاد ، وهو مستقر حتى اليوم في بيروت. هاجر القاضي السابق الشيخ ((حميد المبارك))الى الولايات المتحدة الامريكية قبل أندلاع أنتفاضة

<sup>١</sup> -المصدر نفسه، ص ٢٨-٢٩.

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه، ص ٣٠-٣١.

١٤ فبراير ٢٠١١ ببضعة أشهر في إجراء أستباقي قيل أنه كان يستشعر مقدماته ،  
وصدر القانون الموحد للاحوال الشخصية<sup>١</sup> . وبعد أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ ، ومع  
تصاعد وتيرة الضربات الموجعة التي تعرضت لها المؤسسة الدينية ، فقد أبرز المشهد  
ظهور أربع نماذج في صفوف طلبة العلوم الدينية :الاول جماعة أبدت التزاما ،  
سياسيا ، بما كانت تنادي به ، وتقدمت صفوف المواجهة المفتوحة مع النظام ، وكثير  
منهم أنتهى به المطاف الى قضاء عقوبة السجن ، أو وجد طريقه الى اللجوء للخارج  
الثاني أدركت مبكرا ضرورة الارتقاء في تحالف ، متين ، مع مؤسسة الحكم ،  
يضمن أستمرار تدفق ، مصالحها ، ويقيها أذى نظام ، غاضب ، الثالث أنتهجت  
سياسة النأي بالنفس ، والتزام الصمت تجاه كل مايجري على الارض ، ويدخل في  
هذا القسم أولئك الذين كانت لهم مواقف صريحة ، ومعلنة ، تخلوا عنها ، أما  
النموذج الرابع ، والآخر ، فقد دفعته الجروح السياسية الى الدخول في مراجعة ،  
شاملة ، وخاض عملية تحول ، فكري ، ومسلكي أنتهى ببعضهم الى التخلي عن  
زيه الديني ، وفك ارتباطه بالمجتمع المحلي ، وأوضح نماذجه :الشيخ ((حميد  
المبارك))، والسيد ((ضياء الموسوي))، وربما يضاف اليهم السيد((حيدر  
الستري))<sup>٢</sup> .

#### د- دور المؤسسة العسكرية في أخماد المعارضة البحرينية :-

أصبحت العقيدة القتالية للجيش البحريني تركز على مبدأ الخوف ، المستمر ،  
والاخذ بالحسبان إمكانية تعرض النظام الحاكم ، والعائلة ، الحاكمة ، للتهديدات ،  
الداخلية ، من قبل الجماعات المعارضة في أي وقت ، كما أنها تركز على تقديم  
اسلحة في الجيش ، مقارنة بأسلحة أخرى ، فتعتمد على سلاح الجو أكثر من سلاح

<sup>١</sup> -المصدر نفسه، ص٤٣-٤٤ .

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه، ص٤٠-٤١ .

الدرع ، وسلاح الدرع أكثر من سلاح البحرية.وتغذي العقيدة القتالية لدى الجيش البحريني بمفاهيم ، دينية ، أحادية ، يغلب عليها الطابع الديني ، السلفي بشكل واضح قبل وبعد أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١. وهذا الاتجاه يظهر جليا في الرعاية ، المستمرة ، لمسابقات حفظ القران ، وتجويده ، لمنتسب قوة دفاع البحرين ، وفي سيطرة السلفيين على مديرية ((الارشاد الديني)) في قوة الدفاع ، وقيامها بطبع إصدارات سلفية ، تمجد لفكرة الطاعة المطلقة لولي الامر ، وحرمة الخروج عليه ، والاحكام الفقهية في شأن التظاهرات ، والاحتجاجات ، وهي نفسها الفتاوي التي تصدرها ((مؤسسة الافتاء الديني)) في المملكة العربية السعودية<sup>١</sup> .

وفي الواقع فإن أصرار النظام السياسي في البحرين على القول بوجود تهديدات أمنية ، مصدرها ايران قد تعززت مع أنتشار ، وتوسع نطاق التوتر الطائفي بعد سقوط النظام العراقي في عام ٢٠٠٣ ، وساعد الاعلام الرسمي ، وغير الرسمي على ترسيخ قناعة ثابتة قوامها أن الخطر الايراني لن يكون خارجيا ، بل خطر داخلي تقوده جماعات ، شيعية ، معارضة ، وهذا ماخلق تقاطعا بين عقيدة الجيش القائمة على الولاء المطلق للنظام ، والمملك ، وحمائته ، من أي أخطار ، داخلية ، وبين البحث عن مصاديق هذه الاخطار ، وتطبيقها بحق جماعات ، سياسية ، معينة. هذا النزوع أو Habitus حسب بورديو P.Bourdieu ((يميل الى توليد ، مسالك ، تكون ، بمثابة أداة من أدوات الحياة الاجتماعية تجعل أفرادها ينظرون الى الاخرين ، والى العالم أجمع نظرة خاصة من زاوية محددة ، وبشحنة ، نفسية ، اجتماعية ، معينة ))، (( فيتشكل من وعي الجميع لسلوكهم ، وتصرفاتهم ، مجموعة القيم ، والاعراف ، والتقاليد ، والعادات التي تضمن حسن سير العمل في المجتمع ، وتعمل على أستمراريته ، عن طريق الضبط الاجتماعي ، الصارم ، المخول القيام

<sup>١</sup> -عباس المرشد، المؤسسة العسكرية البحرينية:عقيدة الاقصاء والزبائنية، (لندن، مركز البحرين للدراسات ، ١٥ يونيو ٢٠١٣)، ص٧.



به، جهاز خاص ، يفرض احترامه طوعا ، أو قسرا على الجميع بأشراف مباشر مركز السلطة<sup>١</sup> .

ومن شأن هذه العقيدة أن تقود القوات ، المسلحة ، للوقوع في تعارض ، فاحش بين ماثؤسس عليه ، عسكريا ، وبين ما يطلب منها سياسيا، فالمهمة الرئيسية ، الخارجية ، كما تسهم في حماية ((الشرعية الدستورية الداخلية)) للدولة ، ومكتسبات الشعب ، فيما يزيد على طاقة الشرطة المدنية في حالة عدم وجود قوات حرس وطني National Guard وفي إدارة الازمات ، خاصة في حالة الكوارث الطبيعية ، والحوادث الكبيرة، ولكن طبيعة تنظيم ، وتسليح القوات ، المسلحة ، والمتناسب ، مع مهامها ، القتالية ، الرئيسية في ميدان القتال ، برا ، وبحرا ، وجوا ، لاتسمح لها بأن تقوم بالاعمال ، والمهام ، الشرطة ، البوليسية ، أو بمهام قوات فض الشعب. وهذا ما أثبتته أحداث أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ ، أذ وجدت هذه القوات نفسها غير قادرة على مجابهة الموقف ، منفردة ، لاسباب ، سياسية ، أو عرقية ، تطلبت العون الخارجي التي تدخلت فيها قوات درع الجزيرة لمجلس التعاون الخليجي<sup>٢</sup> .

وجدير بالذكر أن الافراد في قوة دفاع البحرين ، والحرس الوطني على أن يكون المتقدم يحمل الجنسية البحرينية دون الاشارة الى كونه بحرينيا ، أصيلا ، أو أية شروط تخص ((التجنيس))، وعادة مايراعى الانتماء المذهبي في هذه العناصر بشكل خاص ، حيث ينعدم وجود العناصر الشيعية تماما ، فعلى سبيل المثال فإن العناصر

<sup>١</sup> -فردريك معتوق، المعرفة:المجتمع والتاريخ، (طرابلس/لبنان، جروس برس، ١٩٩١)، ص٦٢.نقلا عن المصدر نفسه، ص٧-٨.

<sup>٢</sup> -اللواء أ.ح.محمد قشقوش، العلاقات العسكرية -المدنية:الاشكاليات السبع التي تواجه الجيوش بعد الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٨٨، (القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، ٢٠١٢)، ص٢٦.نقلا عن المصدر نفسه، ص٨.

العربية في القوات المسلحة ، والحرس الوطني ، وقوات الامن العام يعودون بأصولهم ، وأنتماؤهم الى سوريا ، والاردن ، واليمن ، ويعتقد أن عمليات الاختيار لا تتم بصورة عشوائية ، وأنما يراعى فيها التكوين القبلي خصوصا في بادية الشام ، أو ما يعرف بالجزيرة العربية ، حيث لاتزال العناصر القبلية ، محافظة على تكويناتها الثقافية ، والاجتماعية ، مثل قبيلة ((العويدات))، وهي قبيلة ، واسعة ، الانتشار ، في الاردن ، ودير الزور في سوريا ، ويمثلون الان العدد الاكبر من العناصر العربية في القوات ، العسكرية ، والامنية . وكان ((مركز البحرين لحقوق الانسان)) قد أشار في عام ٢٠١١ الى أن السلطات ، البحرينية تواصل ، جلب المزيد من الجنود السابقين من باكستان للعمل في الحرس الوطني .، وأضاف المركز في بيان له أنه قد تم نشر إعلان التوظيف على موقع شركة توظيف باكستانية ، معروفة بصلتها الوثيقة بالجيش الباكستاني تحت عنوان ((فرص عمل عاجلة للحرس الوطني البحريني))، وجاء في الاعلان وجود شواغر في مختلف المجالات للعاملين السابقين في الجيش الباكستاني بمن فيهم مديري شرطة مكافحة الشغب ، ومديري الطوارئ، وضباط مشاة ، متقاعدين ، وأفراد الشرطة العسكرية ، وذكر في الاعلان أيضا عن قيام وفد من الحرس الوطني البحريني بزيادة لباكستان بين ٧-١٤ مارس ٢٠١١ وذلك بفرض اختيار من سيتم توظيفهم هناك<sup>١</sup> . كما تم نشر إعلان مشابه آخر في صحيفة ((ديلي جانغ))الباكستانية ، الواسعة ، الانتشار ، في الاول من مارس ٢٠١١، وذكرت مصادر للمركز أنه تم توظيف نحو ٨٠٠ باكستاني ، كما أن أعدادا ، كبيرة ، تم توظيفها من غير البحرينيين في الشرطة البحرينية ، والجيش ، والحرس الوطني ، غالبيتهم من باكستان ، واليمن ، وسوريا ، والاردن<sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> -المصدر نفسه، ص ١٢ .

<sup>٢</sup> - المصدر نفسه .

## ٢. العوامل الاقليمية :-

### أ- ايران :-

كان للثورة الاسلامية في ايران ، وأنشاء الجمهورية الاسلامية الايرانية عام ١٩٧٩ أثر عميق في المجتمعات الشيعية خارج ايران ، وخصوصا المجتمعات الشيعية ذات الاغلبية في العراق، والبحرين. وقد أربكت الثورة قبل كل شيء توازن القوى بين الاصلاحيين ، والثوريين الشيعة. وفي أعقاب أنتصار آية الله العظمى الخميني راي الثوريون في الثورة الاسلامية في ايران نموذجاً لعملية التغيير ، الراديكالي ، للنظام ، السياسي ، القائم في مجتمعاتهم ، وبديلاً أكثر نجاعة من سبيل الاصلاح التدريجي البطيء. وبينما أتبعَت الدعوة طريقاً ، وسطياً ، ومعتدلاً ، للنضال السياسي ، بالرغم من أغلاق البرلمان ، فقد أعتبر الشيرازيون الثورة في ايران فرصة ، سانحة ، لتعبئة الجماهير الشيعية من أجل الاطاحة بنظام آل خليفة في البحرين . أما القيادة الثورية في ايران ، وبالذات آية الله العظمى الخميني، حجة الاسلام والمسلمين المنتظري ، وحجة الاسلام الهاشمي ، فقد كانت متحمسة لمساعدة الشيعة في الدول المجاورة للاطاحة بالحكام السنة ، ولفكرة إقامة مكتب لدعم حركات التحرر من أجل ((تصدير الثورة))<sup>١</sup> .

ولم يخفي آية الله العظمى الخميني البعد القومي لثورته ، وفي خطاب وجهه الى ممثلين عن شيعة البحرين في ٢٠ مايو ١٩٧٩ حذر ضد ((الاغراب))الذين يسعون الى تفرقة الامة الاسلامية الى دول، وأرتفعت قلق الحكام في البحرين حدة عقب تصريحات لاية الله ((صادق روحاني))والذي كان قد جدد في خطاب له في

<sup>١</sup> -علي الفوني، بين الاصلاح والثورة :الشيخ قاسم: شيعة البحرين وايران ، (نيويورك، مؤسسة أنتربرايز الامريكية، ١٤ أغسطس ٢٠١٢)، ورد على الموقع التالي :-

يونيو ١٩٧٩ من الدعاوي الايرانية بشأن البحرين ، والتي أعتبرها بمثابة ((الولاية الايرانية الرابعة عشرة)). وأعلن كذلك بأن أعترا ف البرلمان الايراني بالبحرين سنة ١٩٧١ كدولة ، مستقلة باطل. ولم يكن آية الله ((روحاني)) متحدثا رسميا في حكومة الجمهورية الاسلامية ، بل أن وزير الخارجية ((أبراهيم يزدي)) رفض تصريحاته.

بيد أنه في خضم فوضى الثورة كان للافراد من ذوي النفوذ وزن أكبر من الحكومة في حينه ، مما يعني بأن الضرر قد وقع لاحالة ، وسرعان ما بدأ نظام آل خليفة بالنظر الى شيعة البحرين كطواير خامسة للجمهورية الاسلامية حديثة العهد. وفي أغسطس ١٩٧٩ أعلن الاعلام الايراني أنه آية الله العظمى الخميني قد عين المدرسي في منصب ممثله الشخصي الى البحرين، وذلك بدلا من ممثله المؤقت خلال الستينات ((عبد الحسين المشكوط)). وقد أستغل المدرسي بدوره منصبه لانشاء ((الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين)). وفي ١٧ أغسطس ١٩٧٩ القى خطابا بمناسبة يوم الارض أعلن فيه صراحة عن دعمه لآية الله العظمى الخميني. وفي أعقاب ذلك تم أعتقال المدرسي ، مما أدى الى مسيرات ، حاشدة في ١٩ أغسطس من العام نفسه ، حيث خرجت مظاهرة من ٥٠٠ شخصية ، مطالبة بأطلاق سراحه. وقد نفت سلطات الجمهورية الاسلامية في ذلك الوقت أية مسؤولية لها عن الاضطرابات في البحرين ، ألا أن وثائق الجمهورية الاسلامية الحديثة تبين بأن ((موجة التظاهرات ، والاضطرابات كانت مدينة لمبادرات ، ومخططات ايرانية شكلا ، ومضمونا))<sup>١</sup>.

وقوبل الاكتفاء بطرد المدرسي من البحرين في ٣١ أغسطس ١٩٧٩ بنوع من الارتياح لدى الشيخ ((عيسى أحمد القاسم))، وآخرين من نشطاء الدعوة ، وقد

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

أدى الحدث الى ضعفة حركة الشيرازيين بشكل ملحوظ ، بيد أن بعد عودته الى طهران تم تنصيب المدرسي كمسؤول عن القسم العربي لاذاعة الجمهورية الاسلامية في ايران ، حيث أشرف على برامج الاذاعة الموجه الى منطقة الخليج. وفي ٣١ ديسمبر ١٩٨١ أعلنت السلطات البحرينية عن أفشال ماسمته ((مؤامرة ضد النظام))، وأعتقال ٣٠٠ شخص ، ومحكمة ٧٣ من بينهم ، وقد أتهم النظام ((الجهة الاسلامية لتحرير البحرين)) بقيادة المدرسي ((بالتأمر ضد حاكم البحرين))، وبعد أعدام آية الله ((محمد باقر الصدر)) على يد صدام حسين نظم الشيرازيون ، مسيرات ، حاشدة في البحرين ، تم قمعها بعنف ، على يد النظام ، وسرعان ما أنبثقت الاحداث عن أول شهيد في أوساط شيعة البحرين وهو ((جمال العلي)) المتظاهر الذي قضى حتفه تحت التعذيب<sup>١</sup> .

وعقب عودة الشيخ ((علي سلمان)) من طهران الى البحرين برز كزعيم خلال أنتفاضة الشباب في التسعينيات من القرن المنصرم ، وذلك في الفترة التي سبب خلالها نضوب أحتياط النفط البحريني هبوطا ، حادا في مستوى المعيشة في أوساط الشيعة بنسبة أكبر من تلك التي بين النخب السنية. وقد أدى ((الماراثون الخيري)) في نوفمبر ١٩٩٤ والذي أقدم خلاله عداؤون من الشباب ، والفتيات ، بنظولونات ، وقمصان ، قصيرة على دخول القرى الشيعية الى أشعال حالة من الاضطراب الشعبي. وفي غياب الشيخ قاسم من البحرين ، أستغل الشيخ سلمان فرصة الاضطرابات ، لانتقاد الحكومة ، وزيادة شهرته ، وقد تم أعتقال الشيخ سلمان في ٥ ديسمبر ١٩٩٣ ، وبقي في السجن حتى منتصف شهر يناير من عام ١٩٩٥ ، وتحت ضغط من النظام البحريني هرب الى لندن في محاولة ، واضحة لابعاد نفسه عن قم بوصفه ملاذا بديلا<sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه.

وفي لندن سعى الشيخ ((علي سلمان)) الى تحقيق هدفه من خلال التعاون مع حركة ((أحرار البحرين الاسلامية)) التي تأسست على يدي ((سعيد الشهابي))، و((منصور الجمري))، وقد كانا ناشطين ، سياسيين ، بحريين ، تم منحهما لجوءا سياسيا في بريطانيا في أعقاب قمع النشاط الشيعة على يدي الحكومة خلال التسعينيات من القرن المنصرم. وتجري المعارضة الشيعة البحرينية في لندن معظم اتصالاتها مع الشيعة في البحرين من خلال ((صوت البحرين)) وذلك مع التخفيض من حدة العنصر الاسلامي في اتصالاتها باللغة الانجليزية ، فمثلا يظهر الموقع الالكتروني للحركة تحت عنوان ((حركة أحرار البحرين)) بدلا من ((حركة أحرار البحرين الاسلامية))، ومع ذلك فإن السعي الى كسب أصدقاء ، وحلفاء ، جدد ، قد حدا بالشيخ سلمان الى أقصاء نفسه عن دائرة أصدقائه ، القدامى ، وعلى رأسهم الشيخ ((عيسى أحمد القاسم))<sup>١</sup> .

ويطرح مجلس ((أتلانتك)) الامريكي أهم استراتيجيات ايران في البحرين وهي

كما يأتي:-<sup>٢</sup>

١. رفع كلفة الوجود العسكري الامريكي، والبريطاني ، لتجبر كلا البلدين في النهاية على المغادرة من خلال اثاره مايكفي من الاضطرابات في المملكة ، مما يحسن المصالح الامنية ، والموقف الجيوسياسي الايراني بشدة.

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

<sup>٢</sup> -بلال صعب، اللعبة الايرانية طويلة الامد في البحرين ، (نيويورك، مجلس أتلانتك الامريكي، ١/٨/٢٠١٨)، ترجمة أسماء حفار، مركز أدراك للدراسات والاستشارات، ورد على الموقع التالي:-

[www.idraksy.net/irans\\_long\\_game-in-bahrain](http://www.idraksy.net/irans_long_game-in-bahrain)

الرابط الاصيلي للدراسة:-

[www.atlanticcouncil.org/images\\_irans\\_long\\_Gam\\_in\\_Bahrain\\_web-1218.pdp](http://www.atlanticcouncil.org/images_irans_long_Gam_in_Bahrain_web-1218.pdp)

٢. بناء قاعدة أكبر من الاتباع ، المحليين ، ومجتمع إسلامي ، شيعي ، أكثر بروزا ، ذي قوة سياسية ، متزايدة ، وأستقلال عسكري في النهاية.

٣. الاطاحة بالملكية البحرينية ، وأستبدالها بحكم ديني ، شيعي ، على غرار الجمهورية الاسلامية ذي صلات عميقة مع طهران.

ومنذ أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ مثل الفاعلون الذين لهم صلات مع ايران ، أو يتلقون ، مساعدة ، فعلية ، منها ، خطرا ، أمنيا ، متصاعدا على البحرين ، ويمكن تصنيف هؤلاء الفاعلين ضمن فئتين ، وكما يوضحها مقال المؤسسة الامريكية سالفة الذكر **وكما يأتي:-**

١. هي مجموعات ، مقاتلة ، سرية ، أنخرطت في أعمال ، عسكرية ، ضد مصالح ، وعناصر حكومة البحرين ، تحت إشراف الحرس الثوري الايراني، تتضمن هذه المجموعات ((سرايا المختار))، و((سرايا الاشرت)) ، و((حزب الله البحريني))، و((كتائب حزب الله)) ، و((سرايا الكرار)).

٢. هم أعضاء شبكة أكثر وضوحا ، لكنهم مجهولون من الشباب ، والفقراء ، وأفراد يتم تلقينهم تسمى ((تحالف شباب ١٤ فبراير)) ، والذين فقدوا أيمانهم بأداء المعارضة. وبفرص الحوار مع الحكومة. وتعتبر الاعمال العنيفة لهذه الشبكة أقل تأثيرا ، وأقل تعقيدا تعبويا من المجموعات السرية السابقة.

وتؤكد المؤسسة البحثية الامريكية سالفة الذكر أن نفوذ ايران على البحرين بعد أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ لا يتم من خلال المجموعات أعلاه ، بل تطبق ، منهجية ، مخرقة ، غير حركية في المملكة من خلال فاعلين ، محليين في السياسة ، والدين. ومن القضايا الخلافية في هذا الصدد حركة ((الوفاق)) التي تعد لاعبا رئيسيا في المعارضة البحرينية الواسعة ، رغم أن حجمها ، وقيادتها للشارع الشيعي قد تناقصا لسوء معالجتها للحوار السابق مع الحكومة، ولعدم قدرتها على تحسين حياة أتباعها على نحو ملحوظ في الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٨ مكانة الجماعة على نحو أكثر دقة

وهناك نقاش حاد في الغرب على الاقل حول أرتباطات الوفاق بطهران ، وعلى واشنطن أن تحذر الاستنتاجات النهائية ، والادعاءات في هذه القضية من كل من الحكومة البحرينية التي ((تؤكد تلك الارتباطات))، والوفاق ((التي تنفيها))، وكما أن أفترض أن الوفاق هي ((صنيعة إيرانية))!!! هو تبسيط للامور ، وأفترض خاطيء ، فإن جزءا من القيادة ، السياسية ، والروحية ، للجماعة ((الشيخ علي سلمان الذي سجن في البحرين ، والشيخ عيسى قاسم الذين سحبت منه السلطات البحرينية الجنسية مؤخرا ، متأثر دون شك بالمؤسسة الدينية في قم ، وطهران))، ووفقا للحكومة البحرينية فإنه ينفذ تعليماتهم.والاكثر من ذلك ظلت البحرين تقدم عدة أمثلة على تدخلات إيرانية في الشأن البحريني ، حيث ذكرت الاستخبارات البحرينية أنها أعترضت مكالمات بين ((محمد الفضلي))وهو دبلوماسي إيراني يعمل في السفارة الايرانية في البحرين ، ومتشدد من المعارضة البحرينية ، ((حث فيها المعارضة على الانخراط في عصيان مدني، ورفض الحوار ، وزيادة مطالبهم)) ، وقد طردت الحكومة البحرينية ((الفضلي)) خارج البلاد بتهمة سوء تمثيل منصبه الدبلوماسي ، وتهديد الامن القومي البحريني<sup>1</sup> .

وفي نفس الاتجاه ، وبعد دخول القوات السعودية ، والاماراتية الى البحرين بفترة وجيزة صرح الوفاقي الشيخ ((علي سلمان))أنه ((سيتعامل مع قوات مجلس التعاون الخليجي كمحتلين))، وطلب ((الدعم من ايران في حالة تعرض الشيعة البحرينيون للاذى))، حدث هذا بعد أن حذر رئيس البرلمان الايراني ((علي أكبر صالح))((أن بلاده لن تقف مكتوفة الايدي تجاه التدخل السعودي في البحرين))، بالطبع لايبث ذلك أن مواقف سلمان ، والمسؤولين الايرانيين كانت منسقة ، لكنه يثير التساؤلات حول التصادف ، والتشابه في محتوى التصريحات.

<sup>1</sup> -المصدر نفسه.



وتؤكد المؤسسة الامريكية أن العلاقة بين الوفاق وايران معقدة ، وتستحق فحصا أكثر شمولية ، ودقة ((الوفاق بالتأكيد ليست فقط علي سلمان ، وعيسى القاسم ، بل لديها المئات من الاعضاء الاخرين ، والشخصيات المؤثرة بمن فيهم عبد الله الغريفي دون ولاءات معروفة لايران ، لكن أرتباطات طهران بالمجموعات السياسية البحرينية المتطرفة غير الشرعية الان أوضح ))، بما في ذلك ((حركة الحرية والديمقراطية)) أو ((حق))، وتيار ((الوفاء الاسلامي))، و((حركة أحرار البحرين)) التي تنشط في لندن. فقد شكلت هذه المجموعات الثلاث تحالفا قبل أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ ، ووجدت مطالبها الجماهيرية للاطاحة بالحكومة البحرينية ((أخذ العديد من الاعضاء في حق ، ومن ضمنهم ((سعيد العسبول ، وعلي ربيعة ، وعيسى الجودر))، موقفا من الخطاب المتشدد ل((حسن مشيمع)) الامين العام ل((حق)) في دوار اللؤلؤة ، وأستقالوا نتيجة ذلك<sup>١</sup> .

ولربما تكون العلاقات الخارجية لحق هي الاكثر إثارة للجدل ، ففي ((فبراير ٢٠١١ ذكر أن حسن مشيمع سافر الى لبنان ، وأستقبله في المطار حسن حداد وهو عضو في المعارضة البحرينية ، يعيش في بيروت ، وذو أرتباط ، وثيق ، بحزب الله ، ويعتقد أن حداد ، ومشيمع توجهها للقاء مسؤول رفيع في حزب الله مع كبار مسؤولي الحزب ، وممثلين عن طهران في الضواحي الجنوبية لبيروت ، وذكرت التقارير ((ألا أنها لم تؤكد قط))، أن النقاش تركز على أستراتيجيات السيطرة على الانتفاضة الشعبية ، والحفاظ عليها ، والاطاحة بالملكية البحرينية في النهاية ، بمساعدة حزب الله ، وطهران))<sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

<sup>٢</sup> -طارق العامر وخالد هجرس، أبعاد الحقيقة ، (المنامة ، دار نشر المنامة، ٢٠١١)، ص ٢٣٥-

٢٦٥. نقلا عن المصدر نفسه.

كما يعتقد أنه كان ((حركة أحرار البحرين)) دور مماثل ، مثير للجدل خلال الانتفاضة البحرينية ، وبعدها ((ففي ٢١ أكتوبر ٢٠١٢ ذكرت التقارير أن الأمين العام لحركة أحرار البحرين سعيد الشهابي، بالإضافة الى عباس العمران ، ومحمد كاظم الشهابي، حضروا اجتماعا دوريا في إيران ، وزعم حضور حجة الاسلام شافعي الممثل الروحي للمرشد الاعلى لايران علي خامنئي ، ومسؤول أممي أستخباراتي عسكري لمحافظة الاحواز الايرانية ))، ويبدو ان اللقاء قد ناقش دور المعارضة البحرينية ، ومستقبلها ، حيث صرح الشهابي أن ((مجموعته تخوض نضالا أساسيا ضد الاخر ، يعني الحكومة وقادة دعمها حول قضية هوية البحرين))<sup>١</sup> .

#### ب- اسرائيل:-

ترجم مركز ((باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية)) عام ٢٠١٢ كتاب بعنوان ((التقدير الاسرائيلي الاستراتيجي ٢٠١١)) من تأليف باحثين اسرائيليين هما ((عنات كورتس وشلومو بروم)) أبديا تقييما لانتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ في البحرين ، وحدود التدخل الايراني فيها بالقول ((لايوجد أي دليل على أن ايران قد ساعدت على تحفيز الشيعة في البحرين للاحتجاج ضد النظام ، ولكنها تدرك أن ما يحدث هناك يمكن أن يعمل لصالحها))<sup>٢</sup> . ومن جانب آخر رأى الكثير من النخب الاسرائيلية أن الربيع العربي في البحرين سمح بالتعبير عن طابع المشاعر الحقيقية للجماهير العربية تجاه (اسرائيل)، وفي الوقت ذاته مهد الطريق أمام الجماهير العربية عموما ، والخليجية خصوصا لاجبار النخب الحاكمة في العالم العربي على

<sup>١</sup> -طارق العامر، مؤامرة ولاية الفقيه في البحرين، (المنامة، بدون دار نشر ، ٢٠١٣)، ص ٧٩-٨٢. نقلا عن المصدر نفسه.

<sup>٢</sup> -عنات كورتيس وشلومو بروم، التقدير الاسرائيلي الاستراتيجي ٢٠١١، (بيروت، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية ، ٢٠١٢)، ص ١٧.

أخذ رأيها في الاعتبار عند بلورة سياساتها تجاه (اسرائيل)، ففي مقال نشره في صحيفة ((معاريف)) الاسرائيلية يجزم الجنرال ((عاموس جلوبوع)) ((أن الربيع العربي أعاد اسرائيل للمربع الاول من حيث رفض شرعيتها لدى الجمهور العربي لان منح الفرصة للجماعات التي تتخذ مواقف عدائية من الحركة الصهيونية ، للتعبير عن ذاتها ، وأبراز مدى التفات الجماهير حول مواقفها))<sup>١</sup> .

أن أحد الاستنتاجات التي وصل اليها الكثير من النخب الاسرائيلية ، وعكستها تغطية الصحف الاسرائيلية هي الدعوة الى إعادة النظر في الصورة النمطية للانسان العربي ، وإعادة تقييم الانطباعات ، المسبقة عنه ، والاحكام الجاهزة التي تراكمت بشأنه والتي رأت أنه ((مستكين ، جبان ، يقبل الدونية))، وبالفعل فقد زادت ثورات الربيع العربي ، ومنها في البحرين من احترام النخب الاسرائيلية للشباب الخليجي ، بسبب ثورته أنظمة القمع ، كما حدث في البحرين ، فحتى شخص مثال ((يوفال ديسكين))الرئيس السابق لجهاز المخابرات الداخلية أو الامن الوطني الاسرائيلي ((الشاباك))، والمعروف بمواقفه العنصرية تجاه العرب قد ((أبدى إعجابه بميل الشباب العربي ، ومثل ذلك الشباب الخليجي ، والبحريني للتضحية بالروح من أجل مبادئه))<sup>٢</sup>. وتحذر بعض الدراسات أن دراسة واقع التطورات العربية ، ومنها ثورات الربيع العربي ، وماحدث في أنتفاضة البحرين في ١٤ فبراير ٢٠١١ ، وأثرها على المنظومة الامنية الاسرائيلية ، بحيث إذا ماتغيرت الانظمة العربية ، والخليجية ، المقربة من الغرب ، وبالضرورة ((اسرائيل))كما في النظام السياسي في البحرين ، فإن الموقف سيتغير على نحو جذري ، ولن ((يكون

<sup>١</sup> -صالح النعامي، اسرائيل:فزع من الربيع العربي واحتفاء بالثورات المضادة،ج١، موقع الجزيرة .نت،

٢٠١٤/٦/١٨ ، ورد على الموقع التالي:-

[www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/06178](http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/06178)

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه.

بوسع تلك الانظمة تجاهل مشاعر جماهيرها ، فيما يتصل بالعلاقة مع تل آيب وحتى للدول التي قد لا تتغير أنظمتها بالكامل لاعتبارات معينة ، كما حدث في البحرين ، فأنها ستضطر لتغيير موقفها أيجابيا من القضية الفلسطينية والصراع العربي -الاسرائيلي)<sup>١</sup> .

وتوجد وجهتي نظر داخل النخبة الاسرائيلية التي تشكل العقل الاستراتيجي

الاسرائيلي حول الثورات العربية ومنها داخل البحرين وكما يأتي:-<sup>٢</sup>

١. الاولى ترى أن التطورات الجارية في البلدان العربية تشكل تهديدا أمنيا يجب الحذر منه، خاصة في حال صعود أنظمة إسلامية تهيئ مناخا جهاديا ضدها كما في البحرين في حالة صعود الحركات السياسية الشيعية الى الحكم.

٢. أما الثانية فرأت في تلك التطورات فرصة يجب اغتنامها للتعايش مع الانظمة الجديدة. وترى بعض التحليلات أن (اسرائيل)هي الرابع الاكبر من التصادمات في العواصم العربية عام ٢٠١١ ومنها في البحرين من أجل أنهاكها في صراعات داخلية تستنزف القوى ، والموارد الاستراتيجية لتلك البلدان مايجعل (اسرائيل)تشعر بالامان ، والاطمئنان على نفسها ولو مؤقتا<sup>٣</sup> . ويحذر الباحث الاسرائيلي ((أفرايم كام))نائب رئيس ((معهد دراسات الامن القومي الاسرائيلي)) في ((جامعة تل آيب)) ((أن قيام أنظمة ديمقراطية ، حقيقية ، يمكن أن يكون النتيجة الافضل سواء

<sup>١</sup> -أحمد أبو رتيمة، منظومة الامن الاسرائيلي والثورات العربية ، موقع عربي ٢١، ١١ أكتوبر ٢٠١١، ورد على الموقع التالي:- [www.arabi21.com/story/952521](http://www.arabi21.com/story/952521)

كذلك أنظر د.عدنان عبد الرحمن أبو عامر ، منظومة الامن الاسرائيلي والثورات العربية ، (بيروت ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، ٢٠١٦).

<sup>٢</sup> -رشيد خشانة ، فلسطين لم تعد قضية العرب :اسرائيل تعتبر الربيع العربي شتاء سلفيا مليئا بالمفاجآت، موقع سويسرا أنفو، ٨ يوليو ٢٠١٥، ورد على الموقع التالي:-

[www.swissinfo.ch/ara/business/-41508912](http://www.swissinfo.ch/ara/business/-41508912)

<sup>٣</sup> -المصدر نفسه.

بالنسبة للدول العربية ، ودول الغرب ، واسرائيل ليس في ديمقراطية العالم العربي ، وأتينا من السيناريو الاخر المضاد ، والمتمثل في الاسلحة على غرار ايران ، ومن إمكانية صعود حركات إسلامية الى سدة الحكم عن طريق الانتخابات واذا لم تؤدي الهزة الاقليمية الراهنة من تقويض النظام الاسلامي في طهران ، أو تقويض حلفائه فإن ايران قد تكون من أكبر المستفيدين منها<sup>١</sup> . ويقصد المحلل الاسرائيلي أنه في حالة نجاح الانتفاضة البحرينية عام ٢٠١١ ، وسقوط نظام آل خليفة ، وظهور نظام ديمقراطي يقوم على تبادل السلطة عن طريق صناديق الاقتراع ، فإن إمكانية صعود حركات اسلامية ، شيعية الى سدة الحكم ، لها صلات مع ايران ، سيسبب (لاسرائيل) أزمات حقيقية على وجودها الهجين .

وتؤكد دراسات اخرى أن خيار (اسرائيل)لدعم الانظمة ، الملكية ، والعائلية في دول الخليج ، كما في النظام البحريني هو أحسن الخيارات لها ، حيث أن الانتفاضة البحرينية جعلت (اسرائيل)أكثر قلقاً من احتمالات ديمقراطية العالم العربي ، وتبين لها أن أنسب الاوضاع لها هي ((في استمرار النظم الديكتاتورية ، كما أن أتساع الديمقراطية العربية سيفقد اسرائيل الزعم بأنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط))<sup>٢</sup> .

---

<sup>١</sup> -أنطوان شلحت ، النخب الاسرائيلية والربيع العربي ١-٣ ، مجلة قضايا اسرائيلية ، العدد ٤١-٤٢ ، رام الله/ فلسطين ، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار) ، صيف ٢٠١١ ، نقلاً عن أنطوان شلحت ، النخب الاسرائيلية والربيع العربي ١-٣ ، موقع عرب ٤٨ ، ٢٣/٨/٢٠١١ ، ورد على الموقع التالي :- [www.arab48.com/3-1](http://www.arab48.com/3-1)

<sup>٢</sup> -د.سامر راشد ، المنظور الاسرائيلي لمستقبل الصراع مع الفلسطينيين على ضوء الثورات العربية ، صحيفة حق العودة ، العدد ٥٠ ، (بيت لحم / فلسطين ، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل) ، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢) ، ورد على الموقع التالي :-

[www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/1842-art4.html](http://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/1842-art4.html)

ويعود الخوف الاسرائيلي من الثورات ، والانتفاضات العربية ، كما حدث في البحرين الى أدراك تغير وزن الشارع العربي في القرار السياسي الرسمي العربي فقد كان هذا القرار يتشكل بفعل عوامل ، عديدة أقلها أهمية هو رد الفعل الشعبي أو موقف الرأي العام العربي ، غير أن الثورات العربية ٢٠١١ جعلت موقف الشارع أكثر وزنا في حسابات الانظمة ، وترافق مع ذلك قلق الحكام العرب ، ومن الحكام الخليجين من تخلي أمريكا عنهم على غرار التخلي عن بن علي في تونس ، ومبارك في مصر ، الامر الذي سيجعل هولاء الحكام أكثر أستجابة لتطلعات شعوبهم ، وكما يقول المؤرخ الاسرائيلي ((توم سيغيف)) ((أن سلام اسرائيل كان مع أشخاص حكام، وليس مع الشعوب))، ولما كانت (اسرائيل) تدرك أن موقف الرأي العام العربي أبعد كثيرا من التطابق مع رأي الانظمة ، فقد بدأت تتحسس الاثار المحتملة على تسارع العلاقات العربية -الاسرائيلية ، بل احتمالات تراجعها أي أن وتيرة التطبيع ستراجع ، كما أن أي علاقة مع (اسرائيل) ستكون محفوفة المخاطر في المدى الزمني المنظور)<sup>١</sup> .

ومن جانب آخر أقر مركز أبحاث الامن القومي الاسرائيلي أن قمع أنتفاضة البحرين بوحشية ، وبسرعة حسم مصير بقية الانتفاضات في الخليج ، وقد أعترف نفس المركز في دراسة ، طويلة ، ومعقدة ، عن ((ظاهرة الاستقرار في دول الخليج)) بالقول ((أنه منذ بدء الاضطرابات في العالم العربي أنفقت دول الخليج مليارات الدولارات لتشتري السكان بدءا من العطايا النقدية للمواطنين ، ورفع الاجور ، وأنتهاءا بمشاريع التطوير لنفسها ، وأيجاد الوظائف )) ولفتت الدراسة الى أن المنطق الذي يقف من وراء هذه الاستراتيجية هو منطق بسيط ، مفاده ((معظم الناس لايسارعون الى عض اليد التي تطعمهم بسخاء ، كبير على هذا الحد ، وأذا كان

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

هناك من يفعل ذلك تستخدم معهم القبضة الحديدية ، وسرعان مايشجبون ، ويقرر بأنهم أرهايين ، أو طابور خامس ايراني))<sup>١</sup> .

وشددت الدراسة على أن القول بأن ((الممالك الست في الخليج أستثنائية في نجاحها بالنجاة يقلل من قيمة النجاحات التي حققتها الجمهوريات في الحفاظ على حكمها على مدار السنوات ، وبتنصل من خطورة الانتفاضات التي أندلعت في البحرين في إطار الاضطراب الاقليمي))، تابعت الدراسة ((هذه الانتفاضة التي قمعت سريعا ، وبوحشية ، بمساعدة بقية دول الخليج ، لها أهمية رمزية بالغة ، بهذا الخصوص ، فمن الممكن فعلا الافتراض بأن مصيرها هو الذي حسم على الاقل لغاية الان مصير بقية الانتفاضات في الخليج))<sup>٢</sup> . ورأت الدراسة أنه بالنسبة للزاوية الاسرائيلية ((فإن تل آيب لديها اهتمام كبير في استمرار ، أستقرار ممالك الخليج ، من بين كثير من الاسباب من أجل أن تكون وزنا ، مناقضا في مواجهة ايران. لنفس السبب الخوف من ايران ، وممالك الخليج لها اهتمام بالعلاقات مع اسرائيل ، لذلك فقد كانت هناك تصريحات في الاعلام بأن اسرائيل تقيم علاقات حقيقية مع عدد من هذه الدول التي ليس لها معها علاقات دبلوماسية ))، وتابعت الدراسة ((يتمتع الجانبان من فوائد العلاقات السرية من دون أن يضطرا الى دفع ، ثمن ، سياسي ، وشعبي ، من أجل أقامتها))، موضحة ((أن الانظمة في دول الخليج تحشى من أن تثير العلاقات العلنية مع اسرائيل غضب الجماهير ، والمؤسسة الدينية ، بينما تحشى اسرائيل أن تضطر للقيام بتنازلات ، سياسية ، لقاء تحويل هذه العلاقات الى

---

<sup>١</sup> -زهير أندراوس، مركز أبحاث الامن القومي الاسرائيلي: قمع أنتفاضة البحرين بوحشية ، وبسرعة حسم مصير بقية الانتفاضات في الخليج والعلاقات مع اسرائيل ستستمر بالازدهار، صحيفة رأي اليوم اللندنية، ٢٩ أبريل ٢٠١٧، ورد على الموقع التالي:-

[www.raialyoum.com/index.php/30](http://www.raialyoum.com/index.php/30)

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه.

علاقات علنية))، بكلمات أخرى أكدت الدراسة الاسرائيلية((من المريح لكل من الطرفين في الوقت الحاضر وضع العلاقات الحالي ، وستستمر هذه العلاقات بالازدهار بعيدا عن تعقب الرادار ، أستمروا الطرفان في تقاسم المخاوف ، المشتركة الخوف من ايران ، ومن التدخل السلي للجمهورية الاسلامية في شؤون المنطقة))<sup>١</sup>. على حد تعبيرها .

وأردفت الدراسة ((أنه سيكون من الخطأ القول أن صمود دول الخليج منذ اندلاع الاضطرابات الاقليمية يضمن لها الاستقرار طويل الامد ، بل العكس صحيح ، تواجه دول الخليج جيلا من الشباب ، المتعلم ، ذا علاقات ، دولية ، لديه تطلعات ، اقتصادية ، وسياسية ، كثيرة ، ومن أجل الحفاظ على استقرارها ستحتاج هذه الدول الى الاستجابة لتطلعات هؤلاء الشباب ، وأيجاد الطرق الجديدة ، لاستيعابهم في أنظمة التأثير))<sup>٢</sup> .

### ج- ثورات الربيع العربي :-

ترى بعض الدراسات أنه يمكن النظر الى عام الثورات ، أي ((ثورات الربيع العربي))<sup>٣</sup> ٢٠١١ بوصفه عاما ، تاريخيا ، ومفصليا ، لسببين على الاقل هما:-<sup>٣</sup> أولا:- أن المتغيرات التي حدثت في العالم العربي ، ولا تزال من قبيل تغيير بعض النظم السياسية ستلقي بظلالها ، وتأثيراتها على أجزاء ، كثيرة في العالم ، خصوصا

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

<sup>٢</sup> - المصدر نفسه.

<sup>٣</sup> -محمد عبد الغفور الشيوخ، تأثير ثورات الربيع على ظاهرة الاسلام السياسي وعمليات الاصلاح في الوطن العربي:دراسة استشرافية لانعكاسات العامة للثورات العربية على التيارات الدينية السياسية والقوى الاصلاحية في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)، (الدانمارك ، كلية القانون والعلوم السياسية ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، ٢٠١١-٢٠١٣)، ص٩٤.



الذي تتشابك مصالحه الاقتصادية ، والسياسية ، وبشكل مباشر ، مع مصالح هذه المنطقة الحيوية ، والمهمة إستراتيجيا ، وسياسيا ، وجغرافيا ، هذا فضلا عن الاهمية الاقتصادية ، التي تمثلها المنطقة العربية ، نظرا للتنوع في مواردها الاقتصادية ، وأحتوائها على كميات ، هائلة من النفط ، والغاز الطبيعي ، كما تمثل أيضا رابطا بين قارات العالم ، مما ينعكس تأثيرها أيجابا ، أو سلبا عن الاقتصاد العالمي ، وطرق التجارة العالمية ، مضافا الى أن المنطقة العربية تشرف على ثلاثة بحار ، مهمة ، هم البحر الاحمر ، والمتوسط ، والخليج العربي ، التي تلعب دورا ، مهما على الصعيدين التجاري ، والاقتصادي ، العالمي .

ثانيا:- طبيعة الاحداث ، والمتغيرات التي حدثت في المنطقة العربية ، بعد موجة الربيع العربي ، فهي أحداث ، إستراتيجية ، كبرى ، وليست أحداثا ، أعتيادية ، وهامشية ، مما سيكون لها تداعيات ، كبيرة ، حاضرا ، ومستقبلا ، على سعد ، متعددة .

ومن جانب آخر تؤشر بعض الدراسات سمات ((ثورات الربيع العربي))، وكما

يأتي:-<sup>1</sup>

أولا:- ليس بإمكان أي ثورة أن تنجح ، وتصل الى أهدافها ، أو بعضها ، بدون رؤية ، واضحة ، وخطة ، مدروسة ، وتنظيم ، محكم ، وتوجيه ، دائم ، كما أن الثورة التي تتضمن تلك العناصر مآلها الفوضى ، والتخبط ، ثم الفشل . لكن المتابع للكيفية التي من خلالها أندلعت ثورات الربيع العربي بدءا من تونس ، ومرورا بسائر الدول العربية التي شهدت تلك الاحتجاجات ، خصوصا في بداياتها لا يرى أنها تحتوي على أي من تلك العناصر المشار اليها أعلاه ، بل ما هو أكثر الفاتا في تلك الثورات أنها قد بدأت بصورة ، عفوية ، وفجائية ، وبدون ، سابق ، وتخطيط .

<sup>1</sup> -المصدر نفسه ، ص ٩٥-٩٧ .

**ثانيا:** -عدم ، وجود ، تخطيط ، أو برنامج ، مسبق للثورات العربية في بداية انطلاقها ، لايعني بالضرورة أنها أستمرت على هذا النحو.ولو كان الامر كذلك لما كتب لبعضها النجاح ، وفي فترة ، قصيرة جدا كما في الحالة التونسية ، والمصرية ، مثلا.لقد أعتمدت هذه الثورات بشكل أساسي ، كما يشير أحد الباحثين على ((الحس العفوي))كمصدر ، أساسي لنظرية الثورة، وعلى خفة الحركة ، كأسلوب أساس لممارسة الثورة ، وعليه فأن الثورات العربية أستلهمت نظرية ، وأسلوب الثورة من مصدر قريب منها ، تمثل في الثقافة الشعبية ، العامة.ولقد أصبح القهر ، والحرمان ، الممزوج بالذل ، كالوقود الذي فجر ، وأشعل شرارتها في تونس ، وزودها بالاستمرار ، والانتشار ، السريع ، في العديد من الدول العربية.

**ثالثا:** -مع أن الغضب ، الكامن في نفوس ، المواطنين ، العرب ، هو أحد ، محركات ، الثورات ، الاساسية ، ألا أن مسارها ، لم يكن ، هو الانفعال ، والهيجان ، ولو كان الامر كذلك ، لكان الطابع العام للثورات العربية هو العنف ، والفوضى ، في حين أن نقيض ذلك السلوك هو الذي برز على السطح لهذا أصبحت ((السلمية))هي السمة الابرز ، للثورات في معظم الدول العربية ، وأستطاع الثوارالشبان الذين نزلوا الى الميادين ، والساحات ، وأكتظت بهم ، أستطاعوا أن يحولوا الغضب ، الجماهيري ، الكامن ، في النفوس ، الى قوة ، سياسية ، فاعلة ، وضاغطة ، أستطاعت أن تحرك ، عجلة ، التغيير في بعض الدول العربية ، وتحديددا في دول الربيع العربي ، بعدما أجبرت الانظمة الدكتاتورية فيها على التنحي عن السلطة ، والتخلي عن مناصبهم ، كما أوصلت رسالة ، بالغة الوضوح ، الى العديد من الانظمة ، العربية ، الاخرى ، مؤاها((أن بادروا في الاصلاحات ، المرجوة ، قبل أن يجرفكم ، طوفان ، الثورة ، قادم ، ومن ثم يصبح مصيركم ، كمصير نظرائكم)).

**رابعاً :-** صحيح أنه لم يكن على رأس الثورات العربية ، قيادات ، ملهمة ، تحرك ، الجماهير ، وتوجهها ، الوجهة التي تريد كما هو شأن الثورة الاسلامية في ايران ١٩٧٩ مثلاً ، كما خلت الثورات العربية أيضاً من وجود ، فلاسفة ، ومنظرين ، للحراك الثوري الذي يتناسب مع مختلف ، مراحل التغيير ، ولم يكن خلفها أحزاب ، سياسية ، تعبىء ، الجماهير ، وتشحذ هممهم ، وتوجه ، طاقاتهم ، لممارسة ، مختلف ، أشكال ، الاعمال ، الثورية ، المطلوبة . كل تلك العناصر ، ووفق الاشكال ، التقليدية ، المعهودة سابقاً ، لم تكن ، موجودة ، لكن الشيء المؤكد أن ثمة رؤية ، جماعية ، مشتركة للشوار ، كانت تصنع في الشوارع ، والميادين ، وعبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي ، وذلك من خلال ، عملية الحوار ، المستمر ، حتى أضحت هي البديل ، الموضوعي عن القائد ، الموجه ، والفيلسوف ، المنظر ، والحزب المنظم .

وتولدت أساليب ، جديدة من الحراك ، الثوري ، لم تكن معهودة من قبل . أن أبرز ، الانماط ، الجديدة من العمليات ، والعناصر ، التي أضحت ، سمات ، بارزة ، للثورات ، العربية ، مرده تطور ، وسائل الاتصال ، وتقنياته ، وسهولة التواصل بين الناس ، الى جانب ، ارتفاع ، مستوى ، الوعي ، السياسي ، والحقوقى في صفوف ، الشباب الذين يمثلون ، الشريحة ، الاوسع ، والاكثر تأثيراً في العالم العربي ، مضافاً الى حالة الابداع الذي يتمتع به الشبان . وفيما مضى ، سميت الثورة في ايران ١٩٧٩ بثورة ((الكاسيت)) ، لانها اعتمدت على ((الكاسيت شريط التسجيل الصوتي)) كوسيلة ، أساسية ، وبارزة ، للتوجيه ، والتعبئة ، والتثقيف ، السياسي ، في حين أن ((ثورات الربيع العربي)) اعتمدت بشكل ، كبير على مواقع التواصل ، الاجتماعي ، والقنوات ، الفضائية التي كانت تنقل الاحداث لحظة بلحظة ، مضافاً الى الحوارات ، السياسية ، التي كانت تجري في الشوارع ، والميادين باستمرار .

وقد أشرت بعض الدراسات بعض تأثيرات ثورات الربيع العربي على الانظمة السياسية ، وكما يأتي :-<sup>١</sup>

**أولاً:-** خلع عباءة الايدلوجيات ، المقدسة ، بثوراتها ، ومقاوماتها ، وأنقلاباتها ، وأحزابها للاشتغال ، ببناء ، مجتمعات ، غنية ، أنتاجها ، قوية بأقتصادها ، ديمقراطية بحكوماتها ، سلمية بتوجهها ، مزدهرة بأنجازاتها الحضارية .

**ثانياً:-** كسر ، عقلية ، النخبة ، والانتقال الى المجتمع التداولي ، حيث كل الناس هم ، فاعلون ، ومشاركون في أعمال ، البناء ، والائماء ، كل من موقعه ، وبأدوات أختصاصه ، وأبداعاته في مجال عمله .

**ثالثاً:-** كسر ، العقليات ، البيروقراطية ، المركزية ، الفوقية ، للانتقال الى عصر الشبكات ، الانية ، والكتب الرقمية ، والمعلومات ، العابرة ، والسيالة ، حيث تدار الشؤون بعقل أفقي ، تواصلية ، تبادلي .

**رابعاً:-** التخلي عن منطق ، العنف ، والارهاب ، للعمل على تغيير الاوضاع ، وتحسين ، الاحوال بأساليب ، ووسائل ، سلمية ، مدنية ، تواصلية ، والميل الى السلم ، بقوى يوما بعد يوم ، على وقع الازمات ، وعلى نحو تزداد معه القناعة ، بحاجة البشرية الى الانضواء تحت سقف ، رمزي ، خلفي ، ولكن دنيوي ، أرضي ، كوكبي ، يستقي ، أو يستنجد بقيم التقى ، والتواضع ، والاعتراف ، والزهد ، فضلا عن قواعد الشراكة ، والثؤامة ، والحماية ، والرعاية ، وسواها من القيم ، والقواعد التي تحتاج الى مراس ذاتي من المحاسبة ، والنقد ، والوعي المضاد بالذات ، للتصدي لمظاهر البربرية ، المعاصرة .

---

<sup>١</sup> -علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة الى الشبكة، (بيروت ، الدار العربية للعلوم)ناشرون)، ط٢، (٢٠١٢)، ص١٧-١٨ .

**خامسا:**- أن للثورات العربية أثرها على الافكار ، والعقول على الساحة العالمية ، في واقع سمته المزدوجة التشابك ، والتواطؤ . التشابك لان المصائر باتت متداخلة على المستوى الكوكبي، ولانها متشابكة ، فأن من يعتقد أنه يدافع عن حقوقه ، ومصالحه ، بالاضرار بمصالح سواه ، أو على حساب حقوق غيره ، فأن عمله سوف يرتد عليه أجلا ، أم عاجلا ، ولايفعل بذلك سوى التواطؤ مع من يعتبره ضده ، أو عدوه .

**سادسا:**-خلقت ثورات الربيع العربي ، واقعا ، جديدا تمثل بعقلية لايفكرون بعقلية البطولة ، ومن هذا شأنهم لا يخوضون حروبا ، لكي يدمروا بلدا ، أو يصنعوا بطلا ، ولا يطرحون مطالب ، مستحيلة للعبث بالمصالح ، والمصائر ، ولايسعون الى أن تسيطر الامجاد ، ولو أدى ذلك الى حرق البلاد ، والعباد ، كما أنهم لايطمحون الى إقامة قراديس أرضية تترجم شقاء ، وجحيما ، وأثما يهتمون بحل المشكلات ، وتحسين شروط العيش ، وبناء المصير ، المشترك في مواجهة التحديات التي تواجهها المجتمعات البشرية اليوم ، كما تشهد المشكلات الامنية ، والصحية ، والبيئية ، والمالية ، والخلقية<sup>١</sup> .

**سابعا:**-نحن أزاء ثورات تدخل العرب في عصر جديد بقدر ماتغير ، مشهد العالم الذي يجد شكلها عن العرب بذلك يمارس العرب لاول مرة جدارتهم ، الوجودية ، ويتزعمون ، مشروعهم بالمشاركة في صناعة الحضارة ، ورسم المصائر ، ولايعني ذلك أنهم يتدرجون في الزمن العالمي ، فأن مفهوم الزمن يتغير هو أيضا ، بالتححرر من ماهيته المطلقة ، وخلفياته الماورائية بهذا المعنى لكل شيء زمنه ، كما لكل مجتمع ، موقعه ، وأيقاعه ، ودوره ، بقدر مايسهم بتشكيل خريطة الواقع العالمي بعلاقاته ، وتراكيبه ، أو تجاوراته ، وتراكيباته<sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> -المصدر نفسه، ص ٣٢-٣٣.

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه، ص ٣٦.

وفي نفس الاتجاه يصف ((يفجيني بريماكوف)) السياسي الروسي المعروف ثورات الربيع العربي بما يأتي ((هذا الذي حدث في الشرق الاوسط ، وشمال أفريقيا في شتاء ٢٠١١ لم يكن مثيل ، أندلعت مظاهرات ، حاشدة ضد الانظمة ، الواحد تلو الاخر ، في البداية كانت تونس ، ثم تلتها مصر ، وتبعتها اليمن ، وليبيا ، والبحرين ، وسوريا ، أندلاع هذه الموجة وصل لعدد من الدول العربية الاخرى. انفجار عدم الرضا للجماهير ، الشعبية ، العريضة هذه المرة لم يكن موجهها ضد الاجانب ، بل ضد أنظمتهم))<sup>١</sup>. وحول الاحداث التي أنطلقت في البحرين وعلى رأسها أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ يقول بريماكوف ((المطالب التي سمعت في القاهرة ، بميدان التحرير ، وكذلك في الدول العربية الاخرى ، والمدن ، كان لها طابع أنساني عام ، أنتخابات نزيهة ، حركة الكلمة ، والتظاهر ، والتخلي عن التسلط ، والفساد المتوغل في كل نواحي الحياة الاقتصادية -الاجتماعية -حتى في البحرين ، حيث حدث الصدام بين أتجاهين إسلاميين ، الاغلبية الشيعية ، والاقلية السنية التي تمتلك السلطة لم تأخذ الاحداث طابعا دينيا، لكن الكل كان يطالب بالمساواة ، ورفض التمييز ، ومكافحة الفساد))<sup>٢</sup>.

وقد أسهب ((بريماكوف)) في الحديث عن أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ ، وأكد أن سحق تلك الانتفاضة له علاقة بأحتمال أن تكون من ورائها ايران ، أذ يقول ((رغم أن كل دول الربيع العربي تشترك في عدم الرضا عن الانظمة المستبدة ، لكن لدى الولايات المتحدة مدخل سياسي ، مختلف لكل دولة على حدة مثال على ذلك من الممكن أن تكون البحرين ، حيث تم سحق الحركة الجماهيرية ضد سيطرة النخبة السنية بواسطة الجنود الذين الذين أستقدموا من العربية السعودية ، والامارات

<sup>١</sup> -يفجيني بريماكوف، الكواليس السرية للشرق الاوسط: النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، ترجمة نبيل رشوان ، (القاهرة ، المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٦)، ص ٤٣١.

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه.

العربية المتحدة ، وصمت الامريكيون ضد الانظمة المستبدة ، والغيورون على الديمقراطية ، في هذه المرة لأستبعد أن واشنطن كانت تخشى أن تكون الجماهير الشيوعية المعادية للنظام في البحرين ، لعبة إيرانية ، لكن ممكن ، وهذا هو الاله مهم يكون نتيجة أن الاسطول الخامس الامريكي يتخذ من البحرين قاعدة له))<sup>١</sup> .

ويفسر ((بريماكوف)) لماذا لم تنجح الانتفاضة البحرينية بالقول ((أنا واثق من أنه في أي بلد من البلاد التي شملها الربيع العربي لن يحدث أنتقال ، مباشر لنظام حكم ديمقراطي يجب الاخذ في الاعتبار التأريخ ، والطبائع ، وتوازن القوى ، والعامل الديني في هذه الدول))<sup>٢</sup> وهذه الامور كلها تنطبق على البحرين تماما.

### ٣.العوامل الدولية :-

#### أ- الولايات المتحدة الامريكية :-

وجدت أمريكا في البحرين ، كيانا ، ملائما ، لاستراتيجيتها ، ويقدم لها الكثير من المزايا العسكرية ، والسياسية التي تسهل عملها في منطقة الخليج خصوصا ، وفي الشرق الاوسط عموما من أجل أحاطتها بعناية بالغة بعد أن وجدت فيها المنطقة الملائمة لها من حيث كونها<sup>٣</sup> :-

أولاً- جزر توفر لمن يتمركز فيها مزايا ، عسكرية ، مهمة ، تتعلق بالحركة البحرية في الخليج ، وحماية شاطئه الجنوبي ، الغربي ، ومن أجل ذلك سارعت أمريكا ، وعبر عملية الانتشار العسكري في المنطقة تلك ، الى اعتماد البحرين قاعدة ، عسكرية ، تقيم فيها قيادة الاسطول الخامس الامريكي الموكل بمهمة السيطرة على الخليج ، ومنه على مضيق هرمز ، وبحر العرب ، فالمحيط الهندي.

<sup>١</sup> -المصدر نفسه ، ص٤٣٦ .

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه ، ص٤٤٤ .

<sup>٣</sup> -د.أمين حطيط، موقع البحرين في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط، (لندن، مركز البحرين للدراسات ، ٣ يوليو ٢٠١٢)، ص٩-١٢ .

**ثانياً:** -جزر تقابل الشاطئ الإيراني ، وتوفر لمن يتمركز فيها قدرات ، إضافية لمراقبة هذا الشاطئ ، وأقامة قواعد الانذار ، المبكر ضد أي تحرك إيراني في اتجاه الشاطئ ، الجنوبي ، حيث دول النفط العربي. وقد أستغلت أمريكا هذا الموقع لاقامة قواعد الرادار ، والتنصت ، والتجسس في المنطقة ، خاصة ضد إيران ((خصمها الرئيس والخطر في المنطقة)).

**ثالثاً:** -منطقة تشكل مع قطر قواعد ، متقدمة ، في عمق الخليج ، للدفاع عن دول مجلس التعاون الخليجي ضد ((الخطر الإيراني))!!! المزعوم.

**رابعاً:** -دولة ذات أكثرية ، شعبية من المسلمين الشيعة الذين لبعضهم جذور إيرانية ، يخشى معها في حال إقامة الحكم الديمقراطي على أساس الاكثرية الشعبية أن تقيم علاقات استراتيجية ، وبنوية مع إيران ، وهنا ستنقل البحرين من واقعها الحاضر بوصفها جزءاً من منظومة تستعملها أمريكا ضد إيران الى قاعدة إيرانية تستعملها إيران ضد المنظومة الخليجية المؤطرة تحت أسم ((مجلس التعاون الخليجي)) بزعامة سعودية ، سنية ، وهابية. ومن أجل ذلك لقطع الطريق على مثل هذا الاحتمال سارعت المملكة العربية السعودية ، وبعد الحركة الاحتجاجية التي شهدتها البحرين وأنطلاق أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ الى طرح مشروع ((الاتحاد)) لدول الخليج عامة ، ومع البحرين خاصة ، لان في الاتحاد هذا تعطيل لمفاعيل العامل الشيعي الاكثرية في البحرين ، وتذويب له ضمن الاكثرية السنية في السعودية ، ومجلس التعاون الخليجي ، ولم تظهر بوادر نجاح لهذا المشروع.

لقد رعت أمريكا هذه الاهمية الاستراتيجية للبحرين ، وكان أوباما صريحاً في ذلك ، أذ قال ، وبوضوح كلي ((أن البحرين حليف ، طويل المدى بالنسبة لنا ، ونحن سنعمل على حماية أمنها ، ونحن نعلم أن إيران تعمل على أستغلال الفوضى هناك ، ونعرف أن الحكومة البحرينية لديها حق شرعي في حماية النظام))، ولهذا



كان الموقف الامريكى ((المشجع لملك البحرين من أجل التصدي للحركة الاحتجاجية ، الشعبية ، للمطالبة بحقوق المواطن ، وتحقيق المساواة في المواطنة بين أبناء الشعب الواحد ، كذلك كان التغاضي الامريكى ، لابل جاء الضوء الاخضر الامريكى للمملكة العربية السعودية ، من أجل دعم ملك البحرين في إرسال قوات درع الجزيرة ، لقمع الشعب المنتفض سلميا من أجل حقوقه)).<sup>١</sup>

لكن ملك البحرين فشل في مبتغاه ، رغم القمع الذي مارسه بقواته الذاتية ، ثم مدعوما من السعودية ، ورغم السكوت التام للجامعة العربية عما جرى في البحرين ، وأعتبر العرب ، وبذهنية مذهبية واضحة ((أن مايدور هناك هو حركة طائفية ، تغذيها ايران ، ولا تمت الى الثورات العربية بصلة))، ثم بطلان زيف تلك الادعاءات ، وزيف الدعوة التي أطلقها ملك البحرين ، كل ذلك بات يشكل مصدر أحراج ، وقلق لامريكا، حملها اليوم الى التفكير بمستقبل البحرين ، وموقعه في أستراتيجيتها ، وهنا نذكر بأن ((النهج البراغماتي)) للسياسة الامريكية يقوم على قاعدة ثبات المصالح ، وعدم التمسك بالاشخاص ، والاطر ، والنظم .

ويمكن أستقراء المخاوف الامريكية من الحالة البحرينية كما يأتي:-<sup>٢</sup>

**أولاً:-** وضع حراك البحرين المطلي أمريكا بين خيارين لاينخلو أي منهما من صعوبات ، ومخاطر:-

-أستمرار دعم الملك ، وأبقائه في الوضع القائم ، وذلك عبر أستمرار ، عمليات ، القمع ، والحوؤل دون أي تدخل ، خارجي ، لحل الازمة ، القائمة بينه ، وبين شعبه.وهنا ستضطر أمريكا للاستمرار في تغطية سلوك حاكم ، مستبد، وإذا أستمرت فئات الشعب في رفضها ، وأستمرت بحراكها ، المطلي ، فإن النتيجة ،

<sup>١</sup> -المصدر نفسه، ص ١٠.

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه.

ستكون فقدان ، الاستقرار ، وتدهور الحالة العامة ، ماينعكس سلبا على وظيفة البحرين في الاستراتيجية الامريكية التي أعمدها مقرا ، عسكريا ، لقيادة أسطولها الخامس ، ونقطة دفاع ، متقدمة ، بوجه ايران .

-أفساح المجال أمام الحراك الشعبي ، لتحقيق ، الاصلاحات التي يطالب بها ، مايعني إقامة حكومة الاكثرية ، الشعبية ، الموالية لايران ، حسب الزعم الامريكي .وهنا ستفقد أمريكا الكثير من المكتسبات التي تتمتع بها اليوم ، وسيجد حلفاؤها في الخليج أنفسهم أمام تهديد ، ايراني ، مباشر ، يفاقم المخاطر التي شكلتها ايران برأيهم ، عبر تمركزها ، وأنتشارها العسكري المباشر في جزر((أبو موسى ، وطنب الكبرى ، وطنب الصغرى))، مقابل شاطئ الامارات العربية ، وعلى المدخل ، الشمالي ، الغربي ، لمضيق هرمز، لابل ، وأكثر من ذلك قد يشكل الامر أول طعنة في جسم مجلس التعاون الخليجي ، المتعثر .

**ثانيا:** -وأخذا بالاعتبار لهذه المخاطر ، فقد خرجت أصوات في أمريكا تطرح المشكلة ، وبقاء الموضوع بما يرى أصحابها أنه يحفظ المصالح الامريكية في المنطقة عامة ، وفي البحرين خاصة ، فبعد أن أعطت أمريكا الضوء الاخضر للسعودية بالتدخل العسكري في البحرين ، لحماية الملك ، خشية أن يؤدي أنهياره ، الى تغيير بنيوي ، وسياسي، وديمقراطي ، يصب في مصلحة ايران ، عادت ، وبعد مايقارب السنة على هذا الموقف ، وحثت ملك البحرين على إجراء اصلاحات ، معقولة ، وأجراء حوار مع المعارضة ، للوصول الى حل يرضي جميع الاطراف غير معقول .

وعلى هذا الاساس ، ونظرا للتحويلات القائمة في المنطقة ، وعلى الصعيد العالمي ، العام ، فإنها ترى(( أن أمريكا ستستمر في النظر الى البحرين كركن من أركان تنفيذ استراتيجيتها في الشرق الاوسط ، بأعباره القاعدة ، العسكرية ، البحرية ، المتقدمة في الخليج دون أن يعني هذا التمسك ، المطلق ، بملكها ، ونظامه القائم ، بل يعني التحكم بأي تغيير ، وتطور ، داخلي ، بما يبقى البحرين في فلكها الاستراتيجي ،

وهي لاتستطيع التراجع عن ذلك ، بل سيزداد تمسكها بهذه الدولة أكثر في ظل القوة المتعاضمة لايران في المنطقة ، وفي ظل الاتجاه الذي يسلكه العراق اليوم في تقاربه مع ايران ، والظهور العلني للدور الروسي في الازمة السورية<sup>١</sup> . وقد يتبلور هذا السلوك بشكل غير مباشر في تشجيع السعودية على حماية الملك ، ونظامه ، ومنع أي تغيير استراتيجي لموقع البحرين في مرحلة أولى ، وفي حالة العجز عن تحقيق الاستقرار ، فإن أمريكا قد تسعى الى حل للازمة البحرينية بطريقة تفصل الاصلاح الداخلي عن الوظيفة الاستراتيجية ، الداخلية ، بحيث تبقى البحرين استراتيجيا في القبضة الامريكية ، والحؤول دون تحولها الى جزء من ((الفضاء الاستراتيجي لايران)) و((نجمة الهلال الشيعي)) الذي تخوف أمريكا منه ، وتحذر من قيامه ، وتثير هواجس ((الخليج السني الوهابي)) من أرسائه ، بزعامه ايرانية ، أمتدادا الى لبنان ، عبر سوريا ، والعراق ((وهو محور المقاومة والممانعة)) ، إذ أن تسمح بقدر من الاصلاحات الداخلية بشكل لا يؤثر على تلك الوظيفة ، ويمنع تبلور حكم الاكثرية الشعبية ، المخشي منها سواء في ذلك بقي الملك ، أو أستبدل ، بحاكم من نفس مواصفاته ، من حيث التبعية لامريكا ، وحراسة مصالحها<sup>٢</sup> .

## ب- حلف الناتو:-

تولي مملكة البحرين ، أهمية ، كبيرة لحلف الناتو ، كمنظمة تلعب دورا ، محوريا في تعزيز ، السلام ، والامن ، ومن هذا المنطلق أصبحت عضوا في ((مبادرة أسطنبول للتعاون))<sup>٣</sup> منذ أنشائها عام ٢٠٠٤ ، وقامت المملكة بالتعاون مع الناتو على كل المستويات ، السياسية ، والعسكرية ، وغيرها والتي من أهمها:-<sup>١</sup>

<sup>١</sup> -المصدر نفسه، ص ١١ .

<sup>٢</sup> - المصدر نفسه .

<sup>٣</sup> -مبادرة أسطنبول للتعاون:- تم إطلاق مبادرة أسطنبول للتعاون في العاصمة التركية في يونيو من عام ٢٠٠٤ ، وتهدف الى المساهمة في الامن على المدى الطويل سواء على المستوى العالمي، أو الاقليمي

**أولاً:-**تبادل الزيارات ، ومشاركة البحرين في عدد من ورش العمل ، والدورات.

**ثانياً:-**أفغانستان:-

الامن في أفغانستان مهم جدا ، لاستقرار ، وأمن المنطقة ، ولذلك فإنه من الضروري تضافر جهود المجتمع الدولي ، من أجل الاستقرار في أفغانستان ، حيث تساهم المملكة جنبا الى جنب مع المجتمع الدولي ، والنااتو في هذا المجال ، وتقوم بتدريب الشرطة الافغانية.

**ثالثاً:-**القرصنة:-

تتخذ مملكة البحرين دائما موقفاً إيجابياً ، وصريحاً ، وعملياً ، تجاه ظاهرة القرصنة وهي على استعداد مطلق للتعاون مع النااتو ، لتحقيق السلام ، والاستقرار ، قبالة الصومال ، وخليج عدن.

**رابعاً:-**أمن الطاقة:-

قضية أمن الطاقة ، هي ، قضية ، رئيسية في منطقتنا ، ومن الضروري تبادل وجهات النظر حول كيفية حماية الهياكل الاساسية ، الحيوية في هذا المجال ، وعليه ، فمن الطبيعي أن يكون أمن الطاقة من أولويات مملكة البحرين، وترحب بالتعاون وتبادل الاراء مع النااتو في هذا المجال.

---

من خلال عرض تعاون عملي في مجال الامن بين دول الشرق الاوسط الموسع والنااتو.لمزيد من المعلومات أنظر:- مبادرة أستانبول للتعاون ، موقع حلف النااتو(عربي)، ١١ أكتوبر ٢٠١٢، ورد على الموقع التالي:-

[www.nato.int/en/natohq/topics-52956.html?selectedlocal](http://www.nato.int/en/natohq/topics-52956.html?selectedlocal)

<sup>١</sup> -مملكة البحرين ومنظمة حلف شمال الاطلسي (النااتو)، موقع وزارة الخارجية البحرينية ، بدون تاريخ ، ورد على الموقع التالي:-

[www.mofa.gov.bh/Default.aspx?tabid=8335&language=ar-BH](http://www.mofa.gov.bh/Default.aspx?tabid=8335&language=ar-BH)

#### **خامسا:-**برنامج التعاون الفردي:-

تؤكد مملكة البحرين على أهمية ، توسيع ، وتعميق ، علاقاتها مع الناتو في إطار ، مبادرة أسطنبول ، للتعاون ، وقد أوشكت على الانتهاء من برنامج للتعاون الفردي Individual cooperation programme الذي يضم كافة أنشطة الجهات ، الرسمية ، ذات العلاقة في المملكة مع الناتو.

#### **سادسا:-** الحوار السياسي:-

في الوقت الذي يتحول فيه العالم الى ((قرية صغيرة))، هناك تهديدات ، مشتركة ، ينبغي علينا التعامل معها ، حيث لا يوجد أي بلد في العالم ، محصن أمام هذه التهديدات ، ولهذا السبب ، فإن مملكة البحرين تؤيد الحوار السياسي ، في إطار مبادرة أسطنبول للتعاون.

#### **سابعا:-**المفهوم الاستراتيجي الجديد:-

أن مملكة البحرين تتابع بأهتمام عملية ((تطوير))المفهوم الاستراتيجي ، الجديد ، وتأمل أن يأخذ هذا المفهوم في الاعتبار جميع الافكار ، والهواجس الامنية التي تهم دول مجلس التعاون الخليجي ، الى جانب التشاور ، وتبادل وجهات النظر حول كافة القضايا التي تمس المنطقة ، وذلك حفاظا على الامن ، والاستقرار ، السياسي في منطقة الخليج.

#### **ثامنا:-**التعاون في المجالات المدنية:-

ترى مملكة البحرين أن هناك مجالات ، واسعة في التعاون مع الناتو ، في إطار مبادرة أسطنبول للتعاون تتعدى المجالين الامني ، والعسكري ، ومن ضمنها خطط الطوارئ المدنية ، والكوارث ، وكذلك المشاركة في دورات ، تدريبية ، لمواجهة الكوارث، والتعاون ، العسكري ، المدني، التي لها تأثير على الامن ، الوطني، والاقليمي.

وفي إطار متابعة العلاقات بين البحرين ، والناتو أجرى الشيخ ((عبد الله بن أحمد آل خليفة)) وكييل وزارة الخارجية للشؤون الدولية البحريني مباحثات مع ((جيوفاني روماني)) رئيس قسم الشرق الاوسط وشمال الاطلسي (الناتو) في بروكسل في ٢١ نوفمبر ٢٠١٩ على هامش أعمال مؤتمر ((حوار المنامة)) سبل تطوير أوجه التعاون المشترك بينهما ، ونوه المسؤول البحريني الى أن النسخة الثانية لبرنامج ((الشراكة والتعاون الفردي)) بين مملكة البحرين ، وحلف الناتو من ٢٠١٨-٢٠٢٠ تحقق نتائج ، مثمرة ، وبناءة ، لاسيما في مجالات التعاون السياسي ، والدبلوماسية وتبادل الخبرات الدفاعية ، والامنية ، والتعاون ، لمواجهة التحديات ، الامنية ، الناشئة<sup>١</sup> .

بالرغم من ذلك لم يكن حلف الناتو الضيف الخفيف في الخليج ، بل كان ينظر له في السنوات الاخيرة بالضيف الثقيل ، خاصة أن الاكاديمي الكويتي الدكتور ((ظافر محمد العجمي)) يصف العلاقة بين الناتو ، ودول مجلس التعاون الخليجي بالقول ((أن الامن الزائف الذي يوفره لنا الناتو عبء استراتيجي ، أكثر من أن يكون عوناً لدول الخليج ، فالحلف بالكاد يحمل نفسه ، فكيف سيحملنا لشاطئ الامان؟ بل أن تسمية ((تحالف الشرق الاوسط الاستراتيجي)) بأسم ((الناتو العربي)) طالع سوء عليه))<sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> -مباحثات بين البحرين وحلف الناتو للتعاون وتبادل الخبرات ، صحيفة الوفد المصرية ،

٢٢ نوفمبر ٢٠١٩ ، ورد على الموقع التالي :- [www.alwafd.news/2653249](http://www.alwafd.news/2653249)

<sup>٢</sup> -د.ظافر محمد العجمي، حلف الناتو عبء على الخليج، صحيفة الوطن البحرينية ، ١٣ نوفمبر

٢٠١٩ ، ورد على الموقع التالي :- [www.alwatannews.net/article/854432/opinion](http://www.alwatannews.net/article/854432/opinion)

يشار ان ((دوغ باندو)) الباحث في ((معهد كاتو))، والمساعد السابق للرئيس الامريكي الاسبقي ((رونالد ريغان)) قلل من فرصة نجاح تشكل ادارة دونالد ترامب تحالفا ، عربيا ، جديدا ، تحت أسم ((ناتو عربي)) لمواجهة تهديدات ايران ، ويؤكد ((باندو)) في مقال له نشر في الموقع الالكتروني لمجلة ((ناشنال أنترست)) الامريكية ((أن التحالف الجديد الذي يريده ترامب محكوم عليه بالفشل ، لكون الادارة

ويسهب العجمي في بيان مواصفات الحلف المذكور ، وعلاقته بدول الخليج بالقول ((الراكد يأسن، وهذا ما حدث لحلف شمال الاطلسي ، بعد أن أنهارت الذريعة الرسمية لوجوده ١٩٨٩ بسقوط الاتحاد السوفياتي ، وتلاشي حلف وارشو. أن جولات الحلف منذ الحرب الباردة هي فشل تلو الاخر ، ولكم في أفغانستان خير مثال . الاشارة الى عدم جدوى مبادرة أسطنبول للتعاون ٢٠٠٤ ICI وضعت هيكلًا للتعاون مع دول الخليج التي وافقت بأستثناء الرياض ، ومسقط . والقصور الذي نشير اليه ليس عدم تقدم التعاون فحسب ، رغم مرور عقد بأستثناء أفتتاح مكاتب المركز الاقليمي للئاتو في الكويت منذ ٢٠١٧ ، بل قصور في أوج الازمة التي بدأت صيف ٢٠١٩ ، ومازالت قائمة ، فقد قابلها الحلف بسلبية ، معيبة ، يتوجها تصريح الامين العام للحلف في يوليو ٢٠١٩ أن أحدا لم يطلب من الحلف المشاركة في تأمين الملاحة في مياه الخليج))<sup>١</sup>.

ويعضي بالقول ((الئاتو نفسه يتلقى اللمز من منتسبيه أنفسهم . فأمريكا ما برحت تردد في ظل قيادة ترامب أنه لن يشارك في عمليات لانقاذ دوله في الحلف لم تسدد التزاماتها المالية ، لذا تولد شعور أطلسي بعدم القدرة على التنبؤ بالسياسة الامريكية ، أما أقوى أعضاء الحلف بالقوة البرية ، وهي تركيا ، فقد تنبتهت للانسانية ، الاوروية ، والجشع الترامبي ، فتبنت السلوك الاحادي . أما السهم الثالث ، فمن فرنسا وصف ماكرون حالة الئاتو بالموت السريري لغياب الغايات الاستراتيجية للحلف ، والاستخفاف بالمادة ٥ من معاهدة قيامه التي تنص على

---

الامريكية الحالية تعتبر حلف شمال الاطلسي عبئا على الولايات المتحدة ، فكيف لها أن تقدم على خطوة أنشاء حلف مماثل في الشرق الاوسط؟)) ، لمزيد من المعلومات أنظر مجلة أمريكية : كيف يمكن لهذه الانظمة القمعية أن تشكل ناتو عربيا ، ترجمة منال حميد ، موقع الخليج أونلاين ، ٢ / ١٠ / ٢٠١٨ ، ورد على الموقع التالي :-

[www.alkhaleeonline.net](http://www.alkhaleeonline.net)

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

تضامن عسكري حال تعرض أحدهم للهجوم ، ورغم أن مبادرة أستانبول لاتنص على الدفاع عن دول الخليج ، لكن أمن الخليج في إطار عام مصلحة لدول (الحلف)<sup>١</sup> .

### ج- الاتحاد الاوروبي:-

وقعت البحرين اتفاقية تعاون مع الاتحاد الاوروبي في عام ١٩٨٨ ، هذه الخطوة مهدت الطريق لعلاقات اقتصادية ، وسياسية أوثق<sup>٢</sup> . في عام ٢٠١١ أنتقدت البحرين من قبل الاتحاد الاوروبي بسبب معاملتها للنشطاء السياسيين أثناء وبعد احتجاجات ٢٠١١ ، وأنتفاضة ١٤ فبراير من تلك السنة، أذ قال ((روبرت لوبر))المستشار الاول لرئيسة الشؤون الخارجية في الاتحاد الاوروبي ((كاترين أشتون))((أصبح الوضع لايطاق في هذه الجزيرة الصغيرة .من حق السلطات المحلية أستعادة الهدوء ، والنظام ، وهذا ما فعلوه ، ولكن عن طريق الحوار))<sup>٣</sup> . ويمكن رصد مواقف أخرى للاتحاد الاوروبي أزاء أندلاع أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ وكما يأتي:-<sup>٤</sup>

أولاً:- طلب النواب الديمقراطيين ، والاشتراكيين في البرلمان الاوروبي بموقف دعم لمطالب الشعب البحريني ، وأتهموا الاتحاد الاوروبي بأخذ موقف ((غير منصف))أزاء الانتفاضة البحرينية لحساب المصالح النفطية ، والاقتصادية ، والعسكرية الامريكية ، والاوروبية في المنطقة ، ووصفوا ما يطلق من مواقف أزاء

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

<sup>٢</sup> -علاقات البحرين والاتحاد الاوروبي، الموسوعة الحرة(ويكيديا).

<sup>٣</sup> -ردود الفعل الدولية على الاحتجاجات البحرينية ٢٠١١، الموسوعة الحرة (ويكيديا).

<sup>٤</sup> -خليل سامي أيوب، موقف الاتحاد الاوروبي من الثورات العربية ، موقع الحوار المتمدن ، العدد ٣٥٦٤، ٢/١٢/٢٠١١، ورد على الموقع التالي:-



البحرين ب((المهزلة الاخلاقية ))، وتوجيه انتقادات ، صريحة ، وموجه في تذكير الاتحاد الاوروبي بأرثه المشترك مع الانظمة الاستبدادية في الخليج، وسياسة الكيل بمكيالين.

**ثانيا:** -دعت ((كاثرين أشتوت))الناطقة بأسم الاتحاد الاوروبي السلطات البحرينية لوقف محاكمة المعتقلين المدنيين على ذمة الاحداث التي شهدتها البحرين أمام المحاكم العسكرية .وقالت(( أشتون))في بيان لها في ٣١ أغسطس ٢٠١١((بودي الاشارة الى أولئك المعتقلين ، المضربين عن الطعام ، احتجاجا على ما يرونه من ممارسات غير عادلة بحقهم وذلك في الوقت الذي يحتفل فيه البحرينيون بعيد الفطر المبارك)).

بأستثناء ذلك لم يصدر عن الوزيرة مايشير صراحة الى أنتقاد النظام في البحرين ، والتشديد على ضرورة تلبية مطالب المحتجين بالحرية ، والديمقراطية ، كما غيرها من التصريحات النارية ، المتوهجة التي أطلقت في مواقع أخرى بشأن الاوضاع في ليبيا ، ومصر ، وسوريا ، ولعل المواقف أزاء ذلك يعود لطبيعة تلك الانتفاضة التي تم تصويرها للعالم ككل على أنها بتحريك إيراني ، وتقوم بها طائفة شيعية ، تسعى لتحقيق مصالح ايران في المنطقة ، ولعل تأثير المال السعودي ، والخليجي حال دون اتخاذ مواقف مؤيدة لتلك الانتفاضة.

وفي عام ٢٠١٣ وقعت دول مجلس التعاون الخليجي والاجتماع الوزاري للاتحاد الاوروبي في المنامة عن طريق ((كاثرين أشتون))الممثل السامي / نائب الرئيس الاتحاد الاوروبي ، ووزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة<sup>١</sup>. وفي مايو ٢٠١٥ أعربت البحرين والاتحاد الاوروبي رغبتهما في أستضافة مشاريع بيئية ، مشتركة التي تضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي في البلاد ، ومراجعة

<sup>١</sup> -علاقات البحرين والاتحاد الاوروبي، مصدر سبق ذكره.

التشريعات البيئية. ويعد الاتحاد الاوروبي أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي ، وتبلغ قيمة التجارة ١٥٢ مليار يورو، وهي مايمثل أكثر من ١٣٪ من أجمالي الصادرات ، في المقابل ، فإن دول مجلس التعاون الخليجي هي خامس أكبر سوق تصدير للاتحاد الاوروبي الذي يبلغ ٩٥ مليار يورو<sup>١</sup> .

---

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

## انعكاسات أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ البحرينية

### على دول مجلس التعاون الخليجي

#### ١.١ الانعكاسات السياسية :-

لم تكن دول الخليج متفقة على موقف واحد تجاه موجة ثورات ، وأنتفاضات الربيع العربي ، وخاصة التي أنطلقت في البحرين ، فالقطريين كانوا يشجعون التغيير ليدفعوا ، حلفائهم من تنظيمات الاسلام السياسي ليصلوا الى سدة الحكم بديلا للانظمة التي خرجت عليها الشعوب ، ومن ثم يسهل السيطرة على الامور ، مستقبلا ، بفضل أحكامها ، السيطرة على حلفائها من تنظيمات ((الاخوان المسلمين)) ، و((الحركات السلفية)) ، المتشددة ، بينما السعوديين ، والاماراتيين ، والبحرينيين كان لهم تكتيك ، مختلف ، وهو دعم الانظمة لتصمد ، أو دعم نواة من داخلها ، لتحل محل القديم ، وبين الموقفين ، والتكتيكيين توزعت مواقف الكويتيين والعمانيين<sup>١</sup>. أن تأثير أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ في البحرين ليس فقط على السياسة الخارجية لدول الخليج ، وأما على سياستها الداخلية ، وعلى بنية العلاقة بين الحكومات فيها ، والمواطن ، وبين مؤسساتها فيما بعضها البعض<sup>٢</sup>.

ويمكن متابعة الانعكاسات السياسية لانتفاضة ١٤ فبراير البحرينية على بعض

#### دول الخليج وكما يأتي :-<sup>٣</sup>

<sup>١</sup> -أنور محمد سليمان، انعكاسات نسخة التغيير الثانية على سياسات دول الخليج، موقع كتابات ،

١٨ نوفمبر ٢٠١٩، ورد على الموقع التالي:- [www.kitabat.com/2019/11/18](http://www.kitabat.com/2019/11/18)

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه.

<sup>٣</sup> -صلاح حسن محمد ، إعادة تشكيل منطقة الشرق الاوسط ومستقبل التوازنات الاستراتيجية ، بحث تقدم الى المؤتمر الدولي الاول العلمي الثالث، (الموصل ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل ، ٢٣-٢٤ سبتمبر ٢٠١٣)، نقلا عن م.د. مروان سالم العلي، النظام الاقليمي الذي في ظل حركات التغيير

## أ- المملكة العربية السعودية:-

سبب أندلاع أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ في البحرين قلعا كبيرا في المملكة ، وخشيتها من سقوط حاكم البحرين كأحد حلفائها ، القدماء ، وهي كانت قلقة ، للغاية من أن تتسبب الانتفاضة البحرينية بالاستقرار ، والفوضى ، وخشيت من أن تتمدد المطالبات بالديمقراطية الى شعبها ، فضلا أن السعودية كانت غاضبة للغاية لان الولايات المتحدة الامريكية لم تفعل شيئا للوقوف الى جانب أصدقائها ، وحلفائها القدامى ، لذا أخذت السعودية زمام المبادرة ، أذ قادت خطوة مجلس التعاون الخليجي بأرسال تعزيزات ، عسكرية الى البحرين ، لاختاد الانتفاضة هناك بالقوة.

## ب- قطر:-

كانت قطر من بين الاطراف ، الاكثر ، نفوذا في الربيع العربي ، فقناة الجزيرة كانت أداة رئيسية في نقل دراما الثورة من بلد الى آخر ، والامر المثير للجدل هو أنه ربط قطر أيضا بتمويل بعض الجماعات الاسلامية التي أبلت بلاءا حسنا في أنتخابات مرحلة مابعد الثورة ، وعلى ما يبدو ، فأن موارد قطر المالية ، الضخمة ، وتأثيرها في وسائل الاعلام جعلت منها طرفا مؤثرا في الشرق الاوسط الجديد.<sup>١</sup>

## ج- دولة الامارات العربية المتحدة:-

كان موقف الامارات سلبيا جدا تجاه ثورات الربيع العربي ، وذلك يرجع الى محددتين ، مترابطين ، بدرجة ، كبيرة ، وهما:-<sup>٢</sup>

---

العربية: دراسة مستقبلية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٠، (تكريت، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، يونيو ٢٠١٧)، ص ٦٤-٦٥.

<sup>١</sup> - (١) للاستزادة حول الدور القطري في الثورات العربية أنظر:- مروة فكري، مابعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٧، (القاهرة ، مؤسسة الاهرام، ٢٠١٢)، ص ١٦٢-١٦٥. نقلا عن المصدر نفسه، ص ٦٥.

<sup>٢</sup> - طارق عثمان ، ثورات وثورات مضادة: في تحولات النظام الاقليمي العربي، (الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٦/٨/٢٠١٤)، ورد على الموقع التالي:-

**أولاً:**-يتعلق بمناهضتها لفكرة التغيير أصلا ، والتغيير الثوري من باب أولى ، وذلك بوصفها ، ملكيات ، راسخة ، تتحسس من الالفاظ التي تتضمن ، معاني الاصلاح ، والتغيير ، والثورة.

**ثانياً:**- فينصرف الى علاقتها شبه العدائية بحركات الاسلام السياسي ((الاخوان المسلمون تحديدا))والتي بدا مبكرا ، أنها ستتولى مقاليد السلطة في كل الدول التي مرت منها عاصفة الربيع العربي.

#### **د - سلطنة عمان :-**

هي دولة هامش في مجلس التعاون الخليجي، وتبدي ، درجة ، عالية ، من الزهد في التواصل ، العميق ، مع باقي أخواتها ، ومن ثم فعلاقتها معهم تتسم بتوافق ، صامت.

ويسرد ((جاستن غنغر))مدير برنامج الابحاث في (( معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية ، المسحية)) في ((جامعة قطر)) بعض التداعيات السياسية للانتفاضة البحرينية على دول الخليج وكما يأتي:-<sup>1</sup>

**أولاً:**- سنت ، أنظمة ، الخليج ، قواعد ، أنتخابية ، وتشريعية ، تضيئي ، طابعا ، مؤسسيا على الانقسامات ، القائمة ، على سياسة الهوية.

**ثانياً:**- كثيرا ماتقتصر السرديات ، الوطنية ، الرسمية ، في الخليج ، على فئة معينة بحيث تبرز، الاختلافات بين المواطنين ، ويتم ، تمييز ، بعض فئات ، السكان على الفئات الاخرى.

---

[www.studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/08/2014826102841262618.html](http://www.studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/08/2014826102841262618.html)

<sup>1</sup> -جاستن غنغر، الاقتصاد السياسي للطائفية في الخليج، (بيروت ، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، ٢٩/٨/٢٠١٦)، ورد على الموقع التالي:-

[www.carnegie-mec.org/2016/25/ar-pub-64408](http://www.carnegie-mec.org/2016/25/ar-pub-64408)

**ثالثا:**-تعامل الانظمة ، الخليجية ، المعارضة ، السلمية ، والاحتجاج على نحو متزايد ، باعتبارها ، تشكل ، تهديدات ، حقيقية ، للامن القومي ، وليس على أنها تحديات ، سياسية ، عادية .

**رابعا:**-مارست بعض دول ، مجلس التعاون الخليجي ، سياسة ، خارجية ، حازمة ومغامرة ، ساهمت في زعزعة ، الاستقرار ، الاقليمي ، وعززت ، النزعة ، الوطنية ، العسكرية .

**خامسا:**- حكام الخليج غير قادرين في الغالب على ادارة التوترات ، الاجتماعية ، حين تنطلق ، وقد أنتهى الامر ببعضهم الى تأجيج المعارضة ذاتها التي رغبوا في تعميمها ، وهذه الاستراتيجية الخطرة تنطوي على مخاطر ، جدية ، لرفاهية ، المواطنين ، ولبقاء الانظمة على المدى البعيد .

وترى بعض الدراسات أن حدود التأثير ، السياسي لانتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ البحرينية لم يكن ناجعا ، بسبب الطابع ، القبلي في دول الخليج الذي لازال ، قويا ، مما يسهل حفاظ العائلات المالكة على اتصال ، مباشر ، بزعماء ، القبائل دون ، وساطة .ولعبت أيضا الشرعية الدينية دورا هاما في الحفاظ على بعض هذه الانظمة من أمتداد الاحتجاجات اليها ، وأخيرا أقامت بعض هذه الانظمة ، بخطوات أستباقية ، كالتعجيل بالانتخابات ، التشريعية ، وأحداث ، إصلاحات ، سياسية ، تمتص ، غضب ، الشعوب<sup>١</sup> .

---

<sup>١</sup> -لبنى نبيه وثروت محمد حسن ، عام على الربيع العربي:التداعيات الاقليمية والدولية ، (لندن ، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية ، ٤ / ٥ / ٢٠١٢) ، ورد على الموقع التالي :-

## ٢. الانعكاسات الاقتصادية :-

يؤشر الاكاديمي السعودي الدكتور ((عبد الله بن ابراهيم القويص))التأثيرات الاقتصادية المباشرة لانقفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ في البحرين على باقي دول الخليج الاخرى وكما يأتي :-

أ-المصروفات المباشرة التي أملت على دول المجلس الالتزام بها كنتيجة للحراك السياسي في المنطقة ، ولتقليل احتمال أنتقاله الى دول المجلس ، ومثال ذلك زيادة رواتب الموظفين ، وتقديم أمتيازات أخرى للمواطنين كتعويضات بدل البطالة ، وتوفير المزيد من المساكن ، والفصول الدراسية ، والجامعات ، والمستشفيات الخ، يضاف الى ذلك المبالغ التي التزمت بها دول المجلس لبعض أعضائه ، ولعدد من الدول العربية ، أما مباشرة ، أو تلبية لجهود دولية.أضافة الى تلك الالتزامات المالية سواء كانت ضمن الميزانية ، أو خارجها فأن هناك تبعات ، اقتصادية سلبية اخرى مباشرة على دول المجلس نتيجة لهذا الحراك السياسي منها :-

أولاً:-ستؤجل الحكومات إعادة النظر في الاسعار المحلية للطاقة من بترول ، وغاز ، وكهرباء ، وأسعار الخدمات الاخرى المعانة مثل المياه، وأسعار تذاكر السفر ، مما سيزيد معدلات أستهلاكها ، وأستمرار التشوهات السعرية.

ثانياً:-تأجيل أي توجه نحو التخصيص ، مما سيؤخر أي جهود ، لتحسين الادارة ، وكفاءة الاداء لبعض الخدمات ، والمرافق الاقتصادية ، ويحرم خزينة الدولة من أية مداخيل أضافية ، نتيجة التخصيص ، هذا في الوقت الذي تحتاج الدول الى مزيد من الاستثمار بما في ذلك الاستثمار الموجه لزيادة الطاقة الانتاجية من البترول ، والغاز وصيانة الحقول المنتجة.

ب-الخسائر التي تكبدتها الاستثمارات الخليجية العامة ، والخاصة داخل الدول التي شهدت حراكا ، سياسيا ، أضافة الى تعرض الاسواق ، المالية بدول المجلس ،

والاستثمارات العربية ، البينية من أهتزازات في الامد القصير، وفي نفس الوقت توجه بعض المستثمرين من دول الحراك السياسي ، وغيرهم من الدول الاخرى الى الاستثمار بدول مجلس التعاون الخليجي عوضا عن وجهاتها الاصلية.

ج- أن هذا الحراك السياسي ، وما خلقه من عدم أستقرار في المنطقة أدى الى أرتفاع الاسعار البترولية ، وزاد بالتالي المداخيل النقدية لدول المجلس ، ألا أن ذلك حدث في وقت شهد فيه العالم أنحسارا ، أقتصاديا ، بفعل أزمة الديون السيادية، وأهتزاز النظام البنكي ، مما فاقم الازمة الاقتصادية العالمية ، ومن جهة أخرى فأن المصاريف الاضافية التي التزمت بها دول المجلس داخليا ، وخارجيا ، نتيجة لهذا الحراك ، ستجعلها أقل مرونة في التعامل مع الاسعار ، المستهدفة للبتترول ، ويقلل بالتالي المداخيل المستقبلية لدول الخليج ، كما أن ذلك سيجعل في نفس الوقت الوقود الصخري أكثر جاذبية ، وقدرة على المنافسة خصوصا في مجال الغاز.

ويؤشر نفس الباحث بالارقام الواقع الاقتصادي لدول الربيع العربي قبل وبعد أحداث الاحتجاجات ، والانتفاضات ، فقد أنخفض معدل النمو الاقتصادي من ٤،٢٪ في عام ٢٠١٠ الى ٢،٢٪ في عام ٢٠١١ بفعل الحراك السياسي ، لكن في نفس الوقت الذي شهدت المنطقة فورة الحراك السياسي مر العالم خصوصا أوروبا ، والولايات المتحدة بأزمة مالية أدت الى أنخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، وزيادة نسب البطالة في تلك الدول ، مما أثر سلبا على أوضاع بنوكها ، وعلى ربحية المشاريع الاستثمارية فيها في هذه الاجواء أعتقد عدد من المستثمرين الخليجين أن الحراك السياسي في هذه الدول يمكن أن يشكل فرصة استثمارية يجب أستغلالها ، ألا أن أستمرار تردي الاوضاع السياسية ، والامنية خيب أمل هولاء المستثمرين لمعالجة الوضع الاقتصادي المتردي في أوروبا عمدت الدول الاوروبية الى مصادرة بعض ودائع البنوك في قبرص ، وفرض ضرائب جديدة في الدول الاوروبية التي



لجأت الى برنامج الدعم الاوروبي ، مما قلل جاذبية السوق الاوروبية أمام الاستثمارات الاجنبية ومنها الخليجية<sup>١</sup>.

أن ذلك شكل فرصة ، مناسبة لدول الحراك السياسي العربية لجذب الاستثمارات من دول الخليج، وذلك عن طريق ضبط الوضع الامني ، وسن القوانين ، وأنشاء المؤسسات التي تشجع ، وتحمي هذه الاستثمارات ، فأوضاع السيولة في دول مجلس التعاون الخليجي ، والتعيينات الجديدة أمام الاستثمارات الاجنبية في دول الاستثمار التقليدية ، خصوصا في أوروبا شكل فرصة سانحة أمام دول الحراك السياسي العربية الخليجية ينبغي أستغلالها . عمليا دول مجلس التعاون الخليجي هي التي تقود العمل الاقتصادي العربي منذ الحرب العراقية- الايرانية(١٩٨٠-١٩٨٨) وقد تعزز هذا الدور بعد الحراك السياسي الاخير ، نظرا لما تواجهه دول الحراك السياسي من تحديات ، اقتصادية ، وحاجتها الى الدعم المادي من مختلف المصادر بما في ذلك دول المجلس<sup>٢</sup>.

ويؤكد الاكاديمي العراقي الدكتور ((فاضل عباس مهدي)) أن هناك بعض الاثار الاقتصادية لانفاضة البحرين ، وغيرها من الانتفاضات داخل دول مجلس التعاون الخليجي بالقول((أدت الزيادة الملحوظة في الانفاق الحكومي السعودي في عام ٢٠١١ الى تعزيز ، وتيرة ، النمو ، الاقتصادي ، ألا أن هذا الانتعاش قد لا يستثمر بالوتيرة ذاتها في عام ٢٠١٢ نتيجة أستقرار أسعار البترول ، والذي صار أكثر احتمالا أنذاك مع تفاقم أزمة الاقتصاد الاوروبي ، وتصاعد أنتاج النفطين الليبي ، والعراقي ، مما سيؤثر على الايرادات الخليجية ، وعلى الميل الى زيادات ، ملحوظة

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

<sup>٢</sup> - د. عبد الله بن أبراهيم القويز، الاثار الاقتصادية للربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة المجلة ، ٢٩ مايو ٢٠١٣ ، ورد على الموقع التالي:-

[www.arb.majalla.com/2013/05/article/55245330](http://www.arb.majalla.com/2013/05/article/55245330)

في الانفاق العام ، ولما كانت اقتصادات الخليج أساسية لتحويلات المغتربين قد ينعكس تباطؤ نمو الانفاق هناك على تحويلات المصريين ، واللبنانيين ، والسوريين ، والاردنيين ، والفلسطينيين ، وبالتالي على مستويات الاستهلاك ، والاستثمار ، والنمو لبلدانهم (الام) <sup>١</sup> .

وتوجد هناك تحليلات اقتصادية تقلل من تأثير أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ في البحرين على دول الخليج، لابل أن تلك التحليلات تزعم أستفادة دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى من ثورات الربيع العربي حيث ((دفعت الثورات العربية الاستثمارات ببلدان الربيع العربي للهجرة لدول الخليج التي تشهد أستقرارا ، سياسيا ، وأقتصاديا ، ملحوظا ، وجاء في مقدمة البلدان التي شهدت ، هجرة لرؤوس أموالها مصر ، وتونس ، وليبيا ، وسوريا في الوقت التي تكشف مراكز بحوث خسائر الاقتصادات العربية جراء الثورات بنحو ٨٠٠مليار دولار)) <sup>٢</sup> .

وتؤكد نفس التحليلات ((وخلافا لموجات حركة تدفق الاستثمارات ، وأنتقال رؤوس الاموال والتي تكون عادة من البلدان ، المنتجة للنفط الى البلدان غير المنتجة وبالتحديد المستهلكة ، فأن تطور ثورات الربيع العربي ساهم في هجرة عكسية للاستثمارات العربية الهاربة ، حيث أستقبل عدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي كمية من رؤوس الاموال من تلك البلدان . وكان نصيب دولة الامارات العربية المتحدة نحو ٨،٢مليار دولار طوال العامين ٢٠١١-٢٠١٢ ، والسبب كما يقول الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي يعود الى الاستقرار السياسي الذي

<sup>١</sup> - د.فاضل عباس مهدي، الربيع العربي والابعاد الاقتصادية، صحيفة الحياة اللندنية ، ٣٠ ديسمبر ٢٠١١، ص ٩. نقلا عن شبكة الاقتصاديين العراقيين ، ورد في الموقع التالي:-

[www.raqieconomists.net/ar/2011/01/04](http://www.raqieconomists.net/ar/2011/01/04)

<sup>٢</sup> - عدنان كريمة، الخليج المستفيد الاول من ثورات الربيع العربي، وكالة الاناضول التركية ، ٥ / ٥ / ٢٠١٣ ، ورد على الموقع التالي:- [www.aa.com.tr/ar249485](http://www.aa.com.tr/ar249485)

تشهده الدولة ، فضلا عن وضع دبي كمركز ، عالمي للاعمال ، ونظرا لاهمية ، موقعها الاستثماري ، فقد جذبت الامارات في العام ٢٠١١ أستثمارات أجنبية ، مباشرة ، بقيمة ٧،٦٨مليار دولار مقارنة ب٥،٥مليار دولار في العام ٢٠١٠ ، ووفق تقديرات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة ، والتنمية ، فإن هذا الرقم تجاوز العشرة مليارات في العام ٢٠١٢ نتيجة طبيعية لمساهمة الاستثمارات الهاربة من بلدان الربيع العربي في التدفق الى دول مجلس التعاون الخليجي))<sup>١</sup>.

وتضيف تلك التحليلات ((على الرغم من ضخامة الاستثمارات الهاربة من مصر وتونس ، واليمن ، وسوريا ، وبلدان اخرى بحثا عن ملاذات آمنة ، أثر تفجر الاضطرابات الامنية ، والسياسية ، والاقتصادية في تلك الدول ، فهي ضئيلة نسبيا في رأي حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد الذي أعتبر أن الامارات لم تستفد من دول الربيع العربي لانه سبق أن أستثمرت بمبالغ أكبر في تلك الدول، وقال أيضا لو أستمر الامن ، والاستقرار في دول المنطقة لكان حجم الاستثمارات في الامارات أكبر بكثير ، وهو يقصد بالطبع أنه اذا كان الاضطراب ، الامني ، والسياسي ، والاقتصادي يفسح المجال لاصحاب رؤوس الاموال من البلدان النفطية الى مضاعفة أستثماراتهم في البلدان ، المستهلكة ، وبالتالي ، مضاعفة أرباحهم خصوصا وأن تلك البلدان بحاجة ماسة الى تمويل مشاريع أستثمارية ، ضخمة ، يتطلب تنفيذها في أطار خطط التنمية المستدامة ، وأنطلاقا من كل ذلك بدأت رؤوس الاموال الخليجية سواء مايعود منها الى المستثمرين الافراد أو الشركات ، أو المتعلقة بخطط الحكومات ، والصناديق السيادية بدأت بدراسة خطط تمويل إعادة الاعمار في مختلف المشاريع الاستثمارية في بلدان الربيع العربي))<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> -المصدر نفسه.

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه.

وتجزم بعض التحليلات أن أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ ، وفي القطيف ، وغيرها من مناطق الخليج لا يمكن أن تؤثر اقتصاديا على دول مجلس التعاون الخليجي لانه ((يتمتع أغلب مواطني دول الخليج العربية بمستوى دخل مال مقارنة بدخل الفرد في الدول العربية ، بل أن بعض التقديرات تشير الى اقتراب مستوى دخل الفرد في الخليج من مستوى دخل الفرد الامريكي ، والاوروبي هذه الحقيقة تقلل الى حد كبير من احتمال خروج تظاهرات ، واحتجاجات تحمل مطالب ذات طبيعة معيشية واقتصادية))<sup>١</sup>.

وحاولت دول الخليج الاخرى تجنب تأثيرات أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ من خلال بعض الاجراءات الاقتصادية كنوع من الحماية لها ، ولانظمتها من أية اهتزازات قد تحصل متأثرة بما حدث في البحرين ، فعلى المدى القصير ((قامت دول الخليج بضخ الاموال من أجل تهدئة الرأي العام كما وعد العاهل السعودي الملك عبد الله آنذاك بتقديم حزمة مساعدات بقيمة ١٣٠ مليار دولار شملت تقديم رواتب أعلى ، ومنح سكن للسعوديين القاطنين هناك ، فضلا عن ذلك قدمت حكومات اخرى في الخليج عروضاً ، مماثلة ، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط ، وفي فبراير ٢٠١١ منحت الحكومة الكويتية لكل مواطن ١٠٠٠ دينار كويتي بما يساوي ٣٥٦٠ دولار ، وأطعمة أساسية ، مجانية لمدة تتجاوز السنة ، أما في سلطنة عمان فقد وفرت الحكومة ٣٠ ألف وظيفة إضافية ، ورفعت من قيمة من المنح الجامعية بنسبة ٤٠٪))<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> -ملهم الملائكة، هل يزور الربيع العربي دول الخليج العربية؟، موقع DW بالعربي، ٦/١٢/٢٠١١، ورد على الموقع التالي:- [www.dw.com/ar/a-15582460](http://www.dw.com/ar/a-15582460)

<sup>٢</sup> - [www.noonpost.com/content/25286](http://www.noonpost.com/content/25286)

[www.alarabiya.net/ar/aswaq/banks/2013/01/28](http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/banks/2013/01/28)

كذلك أنظر :- لجنة برلمانية توافق على أسس قانون لاسقاط قروض الكويتيين، قناة العربية الفضائية ، ٢٨/١/٢٠١٣ ، ورد على الموقع التالي:-

### ٣. الانعكاسات العسكرية :-

في عام ٢٠١١ وخلال فترة الاحتجاجات الشعبية طلبت حكومة مملكة البحرين الاستعانة بقوات درع الجزيرة، وقد شاركت السعودية بأكثر عدد من الجنود ١٢٠٠ جندي ، وبعدها الامارات ٨٠٠ جندي ، ولم ترسل الكويت قوات برية ، وأكتفت بأرسال ، قوات بحرية بقيادة المقدم ركن بحري ((عبد الكريم العنزي))الذي صرح بأن قوته ((جاهزة للدفاع عن البحرين ، وأن الدفاع عن البحرين مثل الدفاع عن الكويت)) ، ويعود السبب في أكتفاء الكويت بأرسال قوات بحرية فقط ، وعدم إرسال أي قوات برية هو تفضيل الكويت القيام بدور دبلوماسي ، وشعبي ، لتهدئة الاوضاع ، بدلا من إرسال قوات ، برية ، وسبب هذا نوع من الحيرة لدى الحكومة الكويتية ، حيث أنها تسببت في تصعيد بعض التوترات ، الداخلية ، وخاصة بين السنة ، والشيعية ، فمن جهة لم ترد الكويت التخلي عن حليفها السعودية ، ومن جهة اخرى لم يرد أغلبية الشعب رؤية ، ثورة ، شيعية ، ناجحة ، فكانت إرسال ، قوات ، بحرية ، بدلا من برية حلا وسطا.

ولم ترسل سلطنة عمان أي قوات ، فيما أكد مسؤول ، عسكري ، قطري مشاركة بلاده في الانتشار ، العسكري ، الخليجي في البحرين ، الى جانب السعودي وقال العقيد الركن ((عبد الله الهاجري))((أن مهمتنا المساهمة على حفظ الامن والنظام في البحرين)).وقالت الحكومة البحرينية أن القوات سالفه الذكر جاءت لتأمين المنشآت الاستراتيجية ، وقد اعتبرها البعض ، وخصوصا ايران ((غزو للبحرين))، فيما ردت البحرين على لسان وزير خارجيتها ((خالد بن أحمد آل خليفة))((أن قوات درع الجزيرة لن تبارح البحرين حتى يذهب الخطر الايراني))،

---

مروان المعشر، كيف سيشتعل النفط فتيل الثورات العربية القادمة؟، موقع نون بوست ،

٢٤ / ١٠ / ٢٠١٨ ، ورد على الموقع التالي :-

وقد تقدمت ايران بشكوى في مجلس الامن بشأن ارسال درع الجزيرة الى البحرين ، فيما ، و جهت وسائل اعلام ، ومنظمات ، حقوقية ، مناوئة للتدخل الخليجي انتقادات ، وأتهامات لقوات درع الجزيرة بأرتكاب انتهاكات ، منها منع الطواقم الطبية من تقديم العلاج ، للجرحى ، وقتل المدنيين<sup>١</sup> .

وأقتصر دور القوات الخليجية في تأمين المنشآت ، الاستراتيجية ، وحراستها ، ولم تشارك في في أي مواجهة ، ميدانية ، ويمكن القول بأن الهدف الرئيسي من وجودها معنوي ، وهو توجيه رسائل تحذير للخارج وكان الراي العام في الدول المشاركة في ارسال قوات الى البحرين في مجمله مرحب ، ويعبر عن أرتياح تجاه هذه الخطوة ، أو على الاقل عدم ابداء أي رفض يذكر ، لكن هذا لم يمنع من اعتراض أفراد من الاقلية الاسلامية الشيعية ، حيث خرجت عدة تظاهرات من قبل بعض المواطنين ، السعوديين في شرق السعودية ، وبالتحديد في محافظتي القطيف ، والاحساء ، للمطالبة بخروج قوات درع الجزيرة من البحرين<sup>٢</sup> .

وقد ظهرت عدة أصوات ، بحرينية ، معارضة ، للتدخل الخليجي العسكري في البحرين ومنها ماأشره الاكاديمي البحرينى الدكتور ((سعيد الشهابي))على ذلك التدخل من عدة ملاحظات وكما يأتي:-<sup>٣</sup>

أ-أن ذلك التدخل جاء خارج قواعد مجلس التعاون الخليجي . فبرغم أنه في الاساس منظومة ، أمنية ، منذ تأسيسه في العام ١٩٨١ ، ألا أن التدخل العسكري في الدول الاعضاء ، مشروط بأن يتعرض ذلك البلد ((عدوان خارجي))، ولا تنص الاتفاقات على التصدي لما يحدث داخليا من تطورات. ويتردد أن المجلس لاحقا

<sup>١</sup> -تدخل قوات درع الجزيرة في البحرين، الموسوعة الحرة (ويكيبيديا).

<sup>٢</sup> -المصدر نفسه.

<sup>٣</sup> -د.سعيد الشهابي، سبع سنوات على التدخل العسكري في البحرين ، صحيفة القدس العربي اللندنية ، ١١ مارس ٢٠١٨ ، ورد على الموقع التالي:- [www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF](http://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF)

أعاد صياغة تلك السياسة التي أصبحت الرواية تشمل التدخل من أجل حماية النظام السياسي في حال تعرضه لخطر السقوط ، حتى لو كان ذلك بسبب الرغبة الشعبية.

ب- أن التدخل السعودي -الاماراتي كان يهدف لضرب الحراك الشعبي في البحرين الذي كان قد مضى عليه آنذاك شهر تخلله عنف سلطوي أدى الى قتل عدد من المتظاهرين ، وبرغم أن الاعلان الرسمي عن ذلك التدخل أدعى أنه من أجل ((حماية المنشآت العامة))، وليس مواجهة الاحتجاجات ، إلا أن العديد من القرائن ، والادلة تؤكد ، مشاركة تلك القوات في قمع الاحتجاجات .وفي عام ٢٠١٧ أعدمت السلطات البحرينية ثلاثة ، مواطنين ، أدعت أنهم شاركوا في قتل ضابط أماراتي يدعى ((طارق الشحي))الذي كان متواجدا في العام ٢٠١٤ قمع احتجاجات بمنطقة ((الديه)).

ج- أن التدخل السعودي -الاماراتي كان ((بالون اختبار))في ذروة ، ثورة ، عربية واسعة كادت تحدث تغييرا ، جوهريا في المنظومة ، السياسية في الشرق الاوسط.ومن بين دوافع التدخل ، المباشر ، المذكور أنزعاج حكام السعودية ، والامارات من الموقف الامريكي أزاء الربيع العربي وتأرجح ، مواقف ، واشنطن بين دعم التحول الديمقراطي ، أو الاستمرار في نمط ، السياسات ، التقليدية التي تدعم أنظمة الاستبداد العربية.

أما الصحافي البحريني((عباس بو صفوان))فقد أشر جملة من القضايا التي أبرزها الوجود ، العسكري ، السعودي ، والاماراتي في البحرين ، **وكما يأتي:**<sup>١</sup>

<sup>١</sup> -عباس بو صفوان، سقوط الاقنعة :عامان على الوجود العسكري السعودي في البحرين ، صحيفة الاخبار اللبنانية ، ٢٧ مارس ٢٠١٣ ، ورد على الموقع التالي:-

## أ - سقوط النظام البحريني :-

أعطى دخول ، قطع ، عسكرية ، سعودية -أماراتية الى المنامة في وضح النهار في الرابع عشر من مارس ٢٠١١ إشارة ، واضحة الى أن النظام البحريني سقط من الناحية ، السياسية ، بشكل أو بآخر ، ولم يعد قادرا على مواجهة الآلاف من المتظاهرين الذين تجمعوا في دوار اللؤلؤة ، وهم يهتفون ((الشعب يريد أسقاط النظام))، ((يسقط حمد)) ملك البحرين منذ عام ١٩٩٩. من نواح عدة فأن خروج أكثر من نصف الشعب في الساحات ، والميادين ، والشوارع العامة على مدى نحو شهر كامل ، مطالبين بتغيير بنية النظام القائم، لا يمكن ألا أن يعد أكبر من خدش في شرعية النظام ، وأكبر من أنتكاسة لحكم العائلة الحاكمة. ولعله ليس من المبالغة القول أن تلك المسيرات ، المستمرة قد سحبت الجانب الشعبي ، والرئيسي من مرتكزات ، شرعية النظام. من ناحية أخرى فأن وصول القطع ، العسكرية ، السعودية للمنامة لا يمكن أن يعني ألا أن النظام الخليفي في البحرين بات غير قادر من الناحية ، العسكرية هذه المرة على استخدام جنوده من أجل لجم الاحتجاجات العارمة التي تفجرت قبل شهر من التدخل السعودي. بمعنى أن شيئاً ما حدث ، وهو ليس ، إلا ثورة ١٤ فبراير ٢٠١١ وتداعياتها ، وبات أثره العناصر الامنيون ، والجيش البحريني ، مكبلين ، وغير فعالين ، بعدما أستنفذت ، قوتهم ، المفرطة في ١٦ فبراير ٢٠١١ ، حين دك العسكر الخليفيون ، المحتجين في دوار اللؤلؤة ، مما أدى الى سقوط شهداء ، ومئات الجرحى أعقب ذلك تنام غير متوقع في حركة الاحتجاج. أن التدخل ، العسكري ، الخليجي ، المستمر يهدف في النهاية الى حماية النظام الخليفي من السقوط ، عبر تشكيل ، غطاء ، سياسي ، وعسكري ، لقمع المتظاهرين ، والمشاركة في هذا القمع ، كلما أستدعت الحاجة ، ولعل أفضل ، جهة تصف ذلك هي وكالات الانباء ، العالمية التي قالت صراحة أن التدخل الخليجي



جاء لنصرة العائلة الحاكمة أمام طوفان شعبي غير مسبوق أستمد نموذجه من ثورتي تونس ، ومصر .

### ب- الغرق في الحل الامني :-

لقد حسم التدخل العسكري السعودي خيارات السلطة في البحرين أنها ، متجهة تماما ، ومازالت نحو النهج العسكري (أو مايمكن تسميته النهج السعودي)) ، بيد أن التدخل السعودي العسكري دفن الحلف السياسي ، وأحدث أنكسارات ، عميقة في بنية الحالة الوطنية ، وأوقع انتهاكات ، مروعة لحقوق الانسان ، سجل بعضها تقرير بسيوني الشهرير .

### ج- تشوية سمعة المؤسسة العسكرية في البحرين :-

لقد زاد التدخل العسكري السعودي في البحرين من أهمية السؤال عن دور المؤسسة العسكرية البحرينية الرسمية من ربيع ١٤ فبراير ٢٠١١ . لقد أتضح أن الجيش البحريني ، والقوة الامنية ، التابعة لوزارة الداخلية تتكونان من عناصر من المرتزة من باكستان ، واليمن ، وسوريا ، والاردن ، ومن خبراء أمنيين ، غربيين ، وعرب ، وأن شيعة البحرين الذين يشكلون الغالبية غير ممثلين في الجهاز العسكري وأن العقيدة الراسخة لهذه المؤسسة هي الدفاع عن الحكم الخلفي ، واذا أستعملت كلمة الدفاع عن حياض الوطن ، فإنه مصطلح يتماهى ، وقبلية آل خليفة الحاكمة. أن الجيش ، وعموم المؤسسة العسكرية في البحرين ، متورطان في الانتهاكات ضد المطالبين بالديمقراطية ، لذا فإن أبرز توصيات تقرير بسيوني إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية ، بيد أن ذلك فيما يبدو غير مطروح على جدول أعمال الاسرة الحاكمة ، وداعيمها ، الاقليميين الذين يؤمنون بخيار القوة ، ويعتبرون الحوار أداة ، عنيفة مساعدة له .

## د- بروز أشكالية التدويل وعقدة الجيوبوليتيك:-

هذا العنوان برز على نحو جلي بعد دخول أرتال ، عسكرية ، خليجية الى المنامة تحمل اشارات النصر ، وفي الواقع يبدو الحديث ، الرسمي ، البحريني عن رفض التدخل الخارجي ((كليشيهات)) فارغة ، مادام الجيش السعودي على الارض البحرينية، الامر الذي يفتح ابوابا لتدخلات أخرى ، لعل أبرزها الصوت الايراني الذي ظل داعما لثورة البحرين ، لكنه أيضا بدأ حذرا من أن يمضي الى أكثر من دعم إعلامي ، وسياسي. لقد سجل الغرب ، والشرق مواقف تشيران بأن الحدث البحريني بات ذا أبعاد غير محلية فقط ، ومع ذلك فإنه يبدو ، واضحا أن أنتفاضة البحرين وحدها لم تناقش في الامم المتحدة التي تداول مجلسها ثورات الربيع الاخرى ، ومازال ، ولم يخف ذلك قضية تدويل المسألة البحرينية ، ولعله عرى طبيعة التحالفات القائمة التي تشتغل ضد مطالب المنتفضين ، وحقهم في أنتخاب حكومتهم ، ومجلسهم النيابي ، ومع ذلك فإن ٤٤ دولة دانت البحرين في مجلس حقوق الانسان مطلع مارس ٢٠١٣ ، بينما ٢٧ دولة فقط كانت قد أدانت المنامة في مايو ٢٠١٢ ، بسبب عدم تنفيذها توصيات بسيوني ، ويفترض أن ذلك يعكس أيضا أن الثقة بعود السلطات البحرينية تكاد تكون معدومة دوليا حتى والقرار الدولي يدعم الديكتاتورية القائمة.

## هـ - الاساءة الى مشروع الاتحاد الخليجي:-<sup>١</sup>

لقد طرح الاتحاد الخليجي في ذروة القمم الرسمي المدعوم خليجيا في المنامة. أن اساءة بالغة لحقت بمشروع الاتحاد الخليجي بعد أتهام جنود خليجين بقتل

<sup>١</sup> - محمد عبود ، الاتحاد الخليجي -والدرس المستفاد من خروج بريطانيا من الاوروبي، موقع الخليج أون لاين ،

٢٤/٦/٢٠١٦ ، ورد على الموقع التالي:- [www.alkhaleejonline.net](http://www.alkhaleejonline.net)

ثمة مطالبات في دول الخليج للتوجه من التعاون الى الاتحاد ، وأنشاء كيان ، واحد ، قوي تحت أسم ((الاتحاد الخليجي)) يتفوق على نظيره الاوروبي بوحدة اللغة ، والدين، فضلا عن تقارب العادات ، والبيئة. لمزيد من المعلومات أنظر:-

خليجين آخرين مجرد تعبيرهم عن رأيهم ، وبدا الاتحاد الخليجي فإنه تحدي لكل خليجي أن يحلم بالديمقراطية ليكون مصيره اتحادا خليجيا ، فأن الخياران أما الديكتاتورية القائمة أو اتحاد أمني ضد الشعوب.

### و- المصالح الخليجية معيق للتغيير في البحرين :-

التدخل العسكري الخليجي أظهر أن الحالة الاقليمية ذات تأثير ، بالغ في طبيعة الحكم في البحرين ، وأنه قد لا يتمكن المعطى الجماهيري ، الداخلي ، مهما كان زخمه من تبديل الوضع القائم على النحو الذي جرى في تونس ، مثلا من دون الاخذ بالاعتبار مصالح العوائل الحاكمة الخليجية . لقد دعم الخليجيون البحرين عسكريا بقوات ، وعتاد ، وسياسيا على كل الصعد ، واقتصاديا بعشرة مليارات دولار ، ولعل المخاوف في محلها من أن يكون ((المارشال الخليجي)) بديلا للاصلاح السياسي ، والاقتصادي .

أن ((البعث الاقليمي ، الخليجي خصوصا يبدو طاغيا في مسار البحرين السياسي ومستقبلها ، ولذا فإنه يبدو خطأ الاعتقاد بأن أنتفاضة البحرين تواجه آل خليفة أنها تواجه كل العوائل الحاكمة في الخليج ظنا من هذه العوائل أن البحرين الديمقراطية قد تنقل عدوى الحريات الى الجوار الخليجي))، كما قد تكون منصة لدعم الديمقراطية في هذا الجوار المحافظ.

## مستقبل الحراك الداخلي البحريني

عند أستقراء مستقبل الحراك الداخلي البحريني يمكن طرح سيناريوهين ، الاول يرجح سيناريو تفعيل الحراك الداخلي البحريني ، والثاني يؤيد سيناريو جمود الحراك الداخلي البحريني، وسوف يتم تناولهما بنوع من الاسهاب.

### ١. سيناريو تفعيل الحراك الداخلي البحريني :-

يرى هذا السيناريو أن أمكانية زيادة ، فعاليته ، موجودة أصلا في الساحة البحرينية ، لان هناك شبه أفتناع على نطاق ، واسع ، لدى الشيعة ، وكذلك لدى الليبراليين ، والمعارضين السنة بأن النظام البحريني ينتهج أستراتيجية ((التجنيس)) لمواطنين سنة من خلفيات ، متنوعة ((ولاسيما من باكستان ، ومن السعودية ، وسوريا ، والاردن ، وغيرها)) لتغيير التركيبة ، الديمغرافية ، الطائفية في البلاد من قادة ، ومواطنين ، موالين اذا ما أندلعت أحتجاجات ، واسعة النطاق ، مناوئة للحكم على شاكلة الاحتجاجات التي شهدتها البلاد في سنة ٢٠١١<sup>١</sup> . فغداة الثورة التي أندلعت في سوريا خططت البحرين لمنح الجنسية البحرينية لنحو خمسة آلاف لاجيء ، سوري ، سني ، لكن أرث الاستعمار الاخر هو المستشارون ، والمسؤولون ، البريطانيون الذين بقوا ، مكونا ، أساسيا في القوى ، الامنية ، البحرينية<sup>٢</sup> .

---

<sup>١</sup> - laurence Louer, The Political Impact of Labor Migration, City and society, VOL20, NO1, 2008, P32-53.

نقلا عن توبي مائيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، ترجمة أمين الايوبي، (بيروت ، الشبكة العربية للابحاث والنشر، ٢٠١٤)، ص ٦٦-٦٧.

<sup>٢</sup> - أشهر تجسيد لاستخدام السلطة البحرينية للبريطانيون هو أيان هندرسون ، وهو مسؤول أستعماري ، شارك في قمع ، ثورة ((الماو ماو)) في كينيا ، في خمسينيات القرن الماضي ، ثم توجه الى البحرين في

ويرى الباحث الانكليزي المختص بشؤون الخليج ((توبي مايسن)) حجم العمال الاسويون الجنوبيون الذين يكتون العداء للشيعه ، مما ستشكل هذه الحاله عاملا لاثاره هذه القضيه للاصطدام مع السلطات البحرنيه لاستنكارها ، اذ يقول ((وقد اذهلني عدد العمال الاسويين ، الجنوبيين الذين اضمروا للشيعه الكراهيه ، وجعلوهم رديفا للخطر ، ومدى ثنائهم على الاسره الحاكمه في العلن ، وفي محادثاتهم مع الاجانب على الاقل<sup>١</sup>. ومن الامور الاخرى التي يمكن ان تشعل لهيب الحراك الداخلي البحريني استمرار النظام البحريني باستهداف قادة المعارضه ، واصحاب المدونات الالكترونيه ، والناشطين في مجال الدفاع عن حقوق الانسان ، كما حدث قبل الانتفاضة البحرنيه في عام ٢٠١٠<sup>٢</sup>.

ويرى الباحث الانكليزي سالف الذكر ان من الامور الاخرى لتأجيج سيناريو تفعيل الحراك ، الداخلي ، البحريني ((تمكين حركات ، شبابيه ، متراخيه ، التنظيم ، وليس لها قياده ، متماسكه ، عبر احزاب اكثر رسوخا))، ويستشهد نفس الباحث بتجربه الانتفاضة البحرنيه السابقه بالقول ((كان الانطباع الذي تكون

---

سنة ١٩٦٤ ، وهناك بقي مكلفا برئاسة أجهزة الامن الداخليه البحرنيه مدة طويله سنة ١٩٩٨ بعد استقلال البلاد رسميا في سنة ١٩٧١ ، واشتهر بسوء سمعته في اوساط المعارضه لاساليبه الوحشية في التحقيق التي ذكر انه اجازها.لمزيد من المعلومات أنظر:-

Staci strobl ,From Colonial Polcing to Community Policing in Bahrain:The Historical Persistence of Sectarianism,International Journal of Compative and Applied criminal justice,VOL35.NO1.(February2011),p19-37.  
And Kristian Coates Ulrichsen,The Hollow shell of Security Reform in Bahrain,Fereign Policy,(12April2012).

نقلا عن المصدر نفسه، ص ٦٧ .

<sup>١</sup> -المصدر نفسه، ص ٦٥ .

<sup>٢</sup> -للاطلاع على تفاصيل حملة القمع البحرنيه في سنة ٢٠١٠ أنظر في:-

Christopher Davidson,After the sheikhs:The Coming Collapse of the Gulf Monarchies,(London:Hurst and company,2012),p141ff.

نقلا عن المصدر نفسه، ص ٦٨ .

لدي حين تحدثت الى البحرينيين الشباب ، فتيانا ، وفتيات في دوار اللؤلؤة . حيث أدى هولاء الناشطون الشباب دورا ، رئيسا في تنظيم الاحتجاجات ، ثم نقل المعلومات الى المحتجين ، والى العالم الخارجي ، مستخدمين مواقع التواصل الاجتماعي ، والمنتديات ، والمواقع الالكترونية الاخرى ، فضلا عن إجراء الاتصالات مع الصحافيين الاجانب))<sup>١</sup> .

وليس من باب المبالغة القول أن هناك جيلا سيظهر في البحرين هم ورثة عوائل لاقت الضرر السياسي ، والنفسي ، والاقتصادي بعد تعرض أفراد من عوائلهم الى حملات أعتقالات ، وأحكام جائزة بحقهم بسبب موقفهم من الحكم ، حيث سيشكلون ((قنبلة موقوتة)) يمكن أن تنفجر في أي وقت للاخذ بالثأر من حقوق أشقائهم ، وأبائهم ، وأحوالهم ، وأعمامهم الذين تعرضوا للمتابعة ، والمضايقات من السلطات الامنية البحرينية الى مستوى أسقاط الجنسية البحرينية عنهم بسبب آرائهم المعارضة للسلطة ، ونظام الحكم في البحرين ، وسيعود عدم الاستقرار مرة اخرى هناك في حالة زيادة فعالية نشاط هولاء في الساحة السياسية في المستقبل المنظور.

## ٢. سيناريو جمود الحراك الداخلي البحريني :-

أن جمود الحراك الداخلي البحريني في المستقبل المنظور له علاقة بحجم زيادة القمع من قبل السلطات البحرينية ، وزج النشطاء في السجون ، كما حدث بعد أتهاء الانتفاضة البحرينية ، حيث ((أستقبل البحرينيون العام ٢٠١٢ بنفس الحال الذي ودعوا فيه العام الذي سبقه ، حيث لازالت المملكة الصغيرة تعيش مأزق ، أنقسام ، سياسي ، حاد ، ففي اليوم الاول من السنة سقط مواطن يبلغ من العمر ١٥ سنة جراء أصابة في عنقه بطلقة مسيل للدموع والذي تستخدمه قوات الامن

<sup>١</sup> -المصدر نفسه، ص ٧٧.

من أجل تفريق المحتجين. وتواصل سقوط قتلى وجرحى من الشارع المعارض على أيدي القوات الامنية ، وواصلت اعتقال بعض المواطنين الذين يشاركون في التجمعات ، والمسيرات المعارضة التي انطلقت من خلال المجموعات الثورية المعارضة<sup>١</sup>.

وقد يكون الجمود بابا من بدء حركة الصراع بين الحكومة والمعارضة البحرينية في المنظمات الدولية كما حدث في عام ٢٠١٢ ، حيث ((أعتمد مجلس حقوق الانسان ، تقرير للحكومة البحرينية ضمن جلسته الخاصة بالمراجعة الدورية الشاملة لملف البحرين والتي عقدت في جنيف في ١٩ سبتمبر ٢٠١٢ ، حيث أعلن الوفد الرسمي برئاسة وزير خارجية البحرين خالد بن أحمد آل خليفة موافقة السلطات البحرينية على تنفيذ ١٤٥ توصية وبشكل كلي و١٣ بشكل جزئي من أصل ١٧٦ ، وشكل هذا الحدث معركة ، حقوقية ، اعلامية ، مهمة من جانبي الحكومة ، والمعارضة ، حيث أولى الطرفان أهمية ، كبيرة للاجتماع ، وهو ما انعكس على مستوى الحشد الاعلامي ، والشعبي الذي وجه للحدث ، وجرى في هذا السياق استخدام توصيف ((معركة جنيف)) ، ورغم عود الحكومة البحرينية بتحسين وضعها الحقوقي ، ألا أن الاتهامات بالانتهاكات لم تتوقف ، حيث خلقت الاحداث ، والمناوشات ، الامنية التي وصلت في العام ٢٠١٢ ، وحسب احصائيات جمعية الوفاق المعارضة أعتقال ١٨٦٦ شخصا ، ومداومة ١٣٢٣ منزلا ، وأعتقال ٣٧٩ طفلا ، و٧٠٠ مفصول ، وعشرات القتلى ، وحصار المناطق ، ومئات المحاكمات ، السياسية ، وتشكك الحكومة ، البحرينية في صحة هذه الارقام ، بناء على أن المعارضة تسعى الى تهويل الانتهاكات<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> - مجموعة مؤلفين، عمرهشام الشهابي (تنسيق وتحرير)، الخليج ٢٠١٣: الثابت والمتحول، (الكويت ، مركز الخليج لسياسات التنمية ، ٢٠١٣)، ص ٤٧.

<sup>٢</sup> - المصدر نفسه.





## الخاتمة والاستنتاجات:-

بعد الانتهاء من هذه الدراسة المتواضعة ، لأدعي أنني أحطت بكل مايتعلق بانتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ في البحرين ، ولكني قصدت تسليط الضوء عليها ، بعد أن غيبت أعلاميا ، وثقافيا ، وأكاديميا في المنطقة العربية عموما ، وفي الخليج خصوصا ، وددت أن يكون لي أسهامة في رفع الملامح المغيبة عن تلك الانتفاضة التي تعتبر أول أنتفاضة ، عربية ، وقفت بوجه حكامها ، منددة بأحتكار السلطة ، ومطالبة بحقوقها الشرعية في المشاركة في صنع القرار ، ورفع الغبن عن الشرائح التي تعاني من التغييب ، والتذويب ، والصراع معها سياسيا ، وأيدلوجيا ، وحتى دينيا ، وطائفيا ، لاغراض سياسية من قبل السلطة الحاكمة لم تؤدي سوى الى زرع بذور التفتت الاهلي ، وعدم الاستقرار المجتمعي سوى للحفاظ على الوضع الراهن ، بعيدا عن أي تغيير ، بالرغم أن انطلاق الانتفاضة البحرينية كانت ضمن حقبة الثورات العربية ضمن مايسمى ب((الربيع العربي))، ولولا التدخل العسكري الخليجي لقوات ((درع الجزيرة)) لانقاذ السلطة الحاكمة في البحرين لكانت البحرين قد عاصرت فترة ، سياسية ، أصلحية جديدة بكل معنى الكلمة، لان التغيير قد حدث من داخل المجتمع البحريني نفسه ، وليس وافد من خارج البلاد ، كما حدث في العراق عام ٢٠٠٣.

وقد توصلت الدراسة الى عدة أستنتاجات مهمة لعل من أبرزها:-

١. الانتفاضة البحرينية عرفت بانتفاضة ١٤ فبراير ، وأنتفاضة اللؤلؤة ، وعلى الرغم من أن معظم المصادر تشير الى أنها أنتفاضة أطلق بعضهم عليها أسم ((ثورة))وهي سلسلة من التظاهرات ضمن سلسلة من حملة متواصلة من المقاومة المدنية ، تحولت الى مقاومة عنيفة في البحرين ، كجزء من الموجة الثورية من الاحتجاجات في شمال أفريقيا ، والشرق الاوسط بعد التضحية بالنفس من قبل

((محمد البوعزيزي)) في تونس ، حيث كانت تهدف في البداية الى تحقيق قدر أكبر من الحرية السياسية، الدعوة لانهاء النظام الملكي للملك حمد بن عيسى آل خليفة بعد غارة حكومية ليلية في ١٧ فبراير ٢٠١١ ضد المتظاهرين في دوار اللؤلؤة في المنامة المعروف محليا بأسم ((الخميس الدامي)).

٢. بدأ في أواخر شهر يناير عام ٢٠١١ تعميم الدعوة من خلال بعض المنتديات على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك ، وتويتر FeaceboBook, Twitter لمظاهرات تطالب بالاصلاح السياسي، والاقتصادي ، والاجتماعي في البحرين ، وقد تمت الدعوة لتلك الاحتجاجات لمحاكاة الانتفاضات ، الشعبية التي أندلعت في تونس أولا ، ثم في مصر والتي أدت للاطاحة بكل من الرئيسيين زين العابدين بن علي ، وحسني مبارك.

٣. يونيو ٢٠١١ أقام الملك حمد ((اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق))، مكونة من شخصيات ، دولية ، مستقلة برئاسة ((محمود شريف بسيوني)) لتقييم الحوادث و صدر التقرير في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ ، وأكد استخدام السلطات الامنية البحرينية للتعذيب المنهجي ، وغيره من أشكال الايذاء البدني ، والنفسي على المعتقلين ، فضلا عن غيرها من انتهاكات حقوق الانسان ، كما رفضت اللجنة ادعاءات الحكومة البحرينية بأن الاحتجاجات كانت بتحريض من ايران.

٤. عام ١٩٨٢ ذاع صيت دوار اللؤلؤة أثناء الاحتجاجات البحرينية حيث أصبح مركزا لاعتصام شباب الرابع عشر من فبراير، ويشكل هذا الدوار شريانا ، رئيسيا ، للتنقل داخل المنامة من خلال مداخله الخمسة القادمة من المحافظات الجنوبية ، والوسطى ، والشمالية ، وحتى القادمين من جنوب العاصمة ، وهو مادفع المعتصمين لاختياره مقرا لهم لاهمية موقعه الجغرافي ، تم هدمه في ١٨ مارس ٢٠١١ في إشارة رمزية ، للقضاء على ساحة التظاهر.

٥. قامت مجموعة أطلقت على نفسها أسم شباب ثورة ١٤ فبراير، بأصدار بيان يضم الخطوط العريضة لقائمة من الخطوات في عدد من القضايا كانت في رأيهم ضرورية لتحقيق التغيير والاصلاحات الجذرية في نظام الحكم ، والادارة في البحرين والتي كان غيابها من أسباب التوتر ، المستمر في العلاقة بين الشعب والنظام، وقد وصف أصحاب هذا البيان أنفسهم بأنهم غير منتسبين لاية حركة ، أو تنظيم سياسي، وينبذون أية أختلافات تقوم على أسس ، دينية ، أو طائفية كما شددوا على أن المظاهرات المزمع تنظيمها ستكون سلمية.

٦. تميز الحراك ، الشبابي باللامركزية ، إذ لم ينتج زعامة ، وقيادة ، مركزية ، حقيقية رغم محاولة ، بعض وسائل الاعلام أيجاد هذه الزعامة في شخص ، أو مجموعة ، أشخاص ، أو مجموعة أشخاص ، ولم تفلح النخب ، السياسية، والثقافية ، بكل تنوعاتها في تصوير نفسها ، كقيادة ، للحراك ، الشبابي ، ووفر هذا الاسلوب عجز النظام عن ملاحقة ، وقطع النواة ، المحركة ، للفعاليات ، ومن المدهش أن تكون هذه المرة الاولى التي تعجز أجهزة الاستخبارات البحرينية ، من الوصول للقيادات الشبابية.

٧. من النقاط السلبية على أنتفاضة ١٤ فبراير عدم قدرة تسويقها لغياب الهيئة ، الرسمية ، المتمثلة لائتلاف ١٤ فبراير، وأكتفائها بأدوات التواصل الاجتماعي ، وأخفاها في التواصل مع قنوات الرأي العالمية ، بشأن تصوراتها لمخرجات الواقع المتأزم ، وهذا يجعل من أئتلاف شباب ١٤ فبراير في وجه من الوجوه شبيه بقوى محلية ضاغطة ، أكثر من كونها قوى ، فاعلة ، ماسكة بزمام الامور ، فأغلب التشكيلات الشبابية في الربيع العربي أسست لها منبرا ، معروفا ، وأن أتسم بالسرية في بعض اللحظات ، وهو ما أمدها بقوة إضافية لتواجه بها قوة الاحزاب السياسية الاخرى.

٨. لقد أدركت أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ أن تعامل النظام السياسي البحريني ، وأجهزته الامنية ، هذا الحراك الجماهيري كان متصاعدا نحو العنف ، والرغبة الجاحمة في أجتثاث قوى المعارضة ، ومنهجيتها ، والابقاء على الوضع الانقسامى ،

الطائفي كمكافئ لمطالب الديمقراطية ، وتهرب النظام الدائم من أستحقاقات الحوار الجاد ، وتوصيات التقارير الدولية ، مما أدى ذلك الى رفض التعامل مع النظام ، ومخرجاته ، وهي مقارنة تتعاضد مع مقاربتة للوضع الاقليمي ، والدولي ، فالوضع الدولي لا يبدو أنه معني تماما بالاقتصار لمسألة أسقاط النظام في البحرين ربما أعتبر الاحداث فيها غير كافية لممارسة دور مختلف عن الدور السائد ، وهذا يجعل من قضية تسويق المطالب السياسية مسألة ثقيلة وشائكة خصوصا في ظل أنقسام سياسي واضح.

٩. ومن الامور ، المثيرة للانتباه أن السلطات الامنية البحرينية كانت تستهدف الجميع في أنتفاضة ١٤ فبراير حتى الكوادر الطيبة الذين يسعفون المتظاهرين لم يسلموا من أستهدافهم.

١٠. وأمام آلة القمع ، وشراسة دوافع الانتقام ، تراجع الاداء السياسي ، والميداني لاغلب التشكيلات ، السياسية ، التقليدية ، وحتى تنظيمات قوى الممانعة لم يظهر لها صدى بعد أعتقال قياداتها التنظيمية ، بأستثناء أئتلاف ١٤ فبراير الذي كان الوحيد ، الماسك بزمام المواجهة ، والتحرك الميداني ، تسانده في ذلك بعض قيادات الوفاق ، وقيادات العمل الحقوقي ك((نبيل رجب)).

١١. أستهدف الملك من مشروعه الاصلاحى ، حسب رؤية بعض الشيعة تغييرا ، محدودا ، لاينال من جوهر سيطرته ، أو سيطرة آل خليفة على السلطة ، وهو بذلك يحقق هدفين الاول تخفيف حدة التوتر ، ونزع فتيل المواجهة مع الشيعة ، والثاني بناء شرعية ، قوية له في الشارع البحريني في مواجهة عمه رئيس مجلس الوزراء البحريني ((خليفة بن سلمان آل خليفة)) ، وهذا السبب شكل فجوة بين رؤية الملك ، ومطالب المعارضة.

١٢. معارضة القوى الاقليمية ، لاسيما المملكة العربية السعودية للمشروع الاصلاحى في البحرين والذي نظرت اليه بمثابة الخطر الذي يهددها لجهة مواقف

الشيعة ، وطموحاتهم في المنطقة الشرقية للمملكة. وفي ضوء ذلك أعتبر بعض المتابعين الاحتجاجات في فبراير ٢٠١١ بمثابة أنتفاضة على حافة ثورة ، في حين فضلت الحكومة البحرينية التعامل معها على أنها أزمة سياسية، أن الحالة في البحرين مختلف عن حالات الدول العربية الاخرى التي حدث فيها ثورات الربيع العربي في تلك الفترة سواء من حيث نوع المطالب ، أو طبيعة المحتجين ، ومدى تمثيلهم لفئات المجتمع الاخرى ، أو من حيث ديناميكية المجتمع في التعامل مع الاحتجاجات ، أو من حيث نوع نموذج التغيير الذي يمكن أن تسفر عنه.

١٣. غلبة الطابع الشيعي على الاحتجاجات ، حيث لم يحتضن المجتمع البحريني بأكمله مطالب التغيير التي أطلقها منظموا الاحتجاجات ، فقطاع مهم من أبناء الطائفة الشيعية هم المحرك الاساس للتظاهرات ، وتؤكد ذلك من الرموز ، والهتافات التي استخدموها في احتجاجاتهم مثل استخدام الاعلام السوداء التي عادة ما ترفع في الاحتفالات الدينية للشيعة ، كما أن التظاهرات خرجت منذ اليوم الاول من ٢٥منطقة شيعية ، أو ذات أغلبية ، شيعية ، فيما لم تخرج مثلها من أي منطقة سنية ، أو ذات أغلبية سنية ، فضلا عن استقطاب المعتمدين ، السياسيين ، غالبيتهم من السياسيين ، ورجال الدين الشيعة الى غير ذلك. مثلت غلبة الطابع الشيعي للمظاهرات هاجسا لابناء الطائفة السنية الذين تملكهم المخاوف من يطرح الاغلبية الشيعية بهم اذا نجحوا في تغيير رئيس الوزراء ، وتمكين أحد المواليين لهم من أستلام هذا المنصب، مما دفع التيارات السياسية السنية على أختلاف توجهاتها الى تشكيل تجمع الوحدة الوطنية الذي أصدر بيانات تدعو الى التمسك بشرعية النظام القائم ، وحماية الوحدة الوطنية بين السنة والشيعة ، وقبول دعوة الحوار التي وجهها ولي عهد البحرين.

١٤. أنقسام الشيعة في البحرين حول مطالب التغيير ، ويرجع ذلك الى أختلاف خلفية القوى السياسية الناشطة في هذه الاحتجاجات التي أنقسمت الى مجموعتين

تتمثل الاولى في الشباب الذين أطلقوا الدعوة على الفيسبوك للتظاهر ، والذين طالبوا بالغاء دستور عام ٢٠٠٢ ، وحل مجلسي النواب والشورى ، وتأسيس مجلس تأسيسي من أبناء السنة ، والشيعية ، وصياغة دستور تعاقدي ، جديد الى غير ذلك من المطالب ، أما المجموعة الثانية ، فتتمثل بقوى المعارضة التقليدية الذين تراوحت مطالبهم بين إقامة ((مملكة دستورية))، و((دولة مدنية))، وضرورة أن يتم أنتخاب الحكومة ، ورئيس الوزراء.

١٥. ومن الاسباب السياسية لاندلاع الحراك الداخلي أستقرار ، وبقاء النخب السياسية في السلطة لاكثر من ٣٠ عاما ، وطالبت الاحتجاجات بأزاحة الشيخ ((خليفة بن سلمان آل خليفة)) رئيس الوزراء الاطول مدة في العالم ، حيث شغل المنصب منذ عام ١٩٧١ ، وقد دعي لمظاهرات يوم ١٤ فبراير ، لانه كان الذكرى العاشرة لاستفتاء شعبي وطد ((ملكية دستورية ديمقراطية)) بالبحرين ، أذ وافقت ٩٨،٤٪ من الاصوات على الخطة في أستفتاء عام ٢٠٠١ ، لكنها لم تنفذ بالكامل أبدا. وبعد عشر سنوات ٢٠١١ كان الاحباط في تصاعد ، بسبب البرلمان الضعيف، والمنتخب نصفه ، ولتقسيم الدوائر الانتخابية المجحف ، وبينما رغبت المعارضة بتمثيل أكثر جدية ، شعر فاعلون رئيسيون في الاسرة المالكة بأنهم كانوا كرماء بأدخال أي نوع من مجلس نواب منتخب، فهو ترف لا تتمتع به المملكة العربية السعودية ، والامارات العربية المتحدة المجاورتان ، وبدأت الحكومة بأخذ نهج أكثر تشددا أزاء المنشقين.

١٦. ولم يتوقع الحجم الذي بلغته الانتفاضة في النهاية أي تجمع ، سياسي ، ولاحتى التجمعات ، المتنوعة التي دعت الى الاحتجاجات الاولى. وأكتسبت الاحتجاجات زخما تلقاء نفسها ، أذ حفزتها التطورات الاقليمية ، ومن ثم الغضب من إطلاق النار على المتظاهرين. أما دعوات التظاهر الاولى التي ركزت على مطالب ذات دعم واسع من أجل الاصلاح الدستوري ، وأزالة رئيس الوزراء ،

فقد تصاعدت ومن ثم أنقسمت بعد الوفيات الاولى ، وشروع قلة من جماعات المعارضة بالدعوة علنا الى ((جمهورية))، حيث أنشئ ((التحالف من أجل الجمهورية)) من قبل ثلاثة ، تجمعات ، سياسية ، هي حركة ((حق))، وحركة ((أحرار البحرين))، وتيار ((الوفاء)). وقد أستقال ردا على ذلك عدد من ناشطي حركة حق، ونظرا لعنصر المفاجأة كان هنالك نقص في التوجيه الاستراتيجي لدى جميع الاطراف ، مما يساعد على تفسير تشكيلة من الحسابات الخاطئة ، والقرارات ، قصيرة الاجل ، فضلا عن أضعاف الشخصيات السياسية الراسخة. فقد أعادت أنتفاضة ٢٠١١ رسم الخريطة السياسية للبحرين ، فحولت العلاقات بين الحكومة والاسرة الحاكمة ، والمعارضة التقليدية ، والتجمعات ، السياسية ، الصاعدة حديثا. فثمة تفتت ، سياسي ، جديد ، لدى جميع الاطراف مع اشتكاء أصوات عديدة الان من نقص التمثيل.

١٧. وثمة تغير حاسم ، آخر يتمثل بظهور تجمعات ، سياسية ، جديدة ، مناهضة للانتفاضة ، ويتنوع وصفها بين ((سنية)) أو ((موالية للحكومة))، أو ((مؤيدة للوحدة))، أو ((معارضة بديلة)) ولكل هذه التسميات أشكالياته ، فهذه الحركات عابرة للطوائف شكليا ، رغم أنها في معظمها من السنة ، ولا تمثل بالضرورة كافة السنة ، كما قد تقترح تسميات من قبيل ((الشارع السني)). وتنزع هذه التجمعات الى كونها مناهضة للمعارضة أكثر من كونها مؤيدة للحكومة بيد أنها ليست مؤيدة للحكومة تلقائيا ، وهي تدعم استمرار الملكية ، لكن معظم جماعات المعارضة تدعم استمرارها كذلك.

١٨. ومن الاسباب السياسية للحراك الداخلي البحريني أن ذلك الحراك ذو طبيعة سياسية ، واضحة ، واذا كان غالبية الشعب البحريني ، أو حتى نصفه مثلا من الطائفة الشيعية ، فإن حراكهم ذاك لا يمكن لاي محلل سياسي نزيه أن يصفه كحراك طائفي ، لان مطلق الغالبية هنا لا يعكس رؤية الطائفة بقدر ما يعكس الشعارات

السياسية المرفوعة ، وكان واضحا أن رفع أعلام البحرين بين جموع المتظاهرين دلالة على طبيعة ذلك الحراك نحو الاصلاح ، والتغيير ، خصوصا ذلك الشعار الذي كان يهتف به المتظاهرون ((أخوان سنة وشيعة هذا الوطن مانبيعه)).

١٩. وقد غذى من النفور الشعبي البحريني من الحكومة ونظام الحكم سياسات التمييز التي مارسها السلطة الحاكمة بحق المواطنين من أصول شيعية ، ونتيجة لغياب مفهوم ، موحد ، ومتساو السلطة الحاكمة بحق المواطنين من أصول شيعية ، ونتيجة لغياب مفهوم ، موحد ، ومتساو للمواطنة ، فمن بين الوظائف العليا في البلاد لايشغل الشيعة الذي يشكلون غالبية السكان ((٦٠-٧٠٪)) سوى ١٧٪ من هذه الوظائف ، ومايزيد من السخط الاجتماعي المتحول بسهولة الى نقمة طائفية ، أن نسبة البطالة في البحرين التي حققت نجاحات ، اقتصادية ، وعلى مستوى الحريات تبلغ ١٩٪ ، وهي نسبة ، مرتفعة منها شباب شيعة ، وسنة على السواء ، وقد دفع هذا التمييز ، مقترنا بملاحظات على مستوى حقوق الانسان الى زيادة الاحتقان.

٢٠. من الملامح الاقتصادية للوضع في البحرين كانت من محركات أنتفاضة ١٤ فبراير ، ومن أبرزها أن النظام السياسي البحريني لم يقبل التعامل مع حقيقة وجود قطاع عريض من الاغلبية الشيعية ذي أوضاع اقتصادية ، وأجتماعية متدنية مقارنة بأوضاع غالبية الاقلية السنية ، حيث يتدنى مستوى الخدمات في الاماكن التي يقطنها الشيعة ، كما أنهم أقل أستفادة من مشاريع الاسكان الحكومي ، حيث يضطرون للانتظار سنوات من أجل الحصول على وحدة سكنية في أطار أي من تلك المشاريع ، ومن ثم لا تحصل الاغلبية الشيعية على عائد من الاقتصاد يتفق وحجمها في المجتمع. أن هذا التمييز الممنهج من قبل الاسرة المالكة ، والعوائل السنية ، والشيعية التي ترتبط معها بعلاقات خاصة ، والذي يهدف لتحويل الاغلبية



العديدة للشيعنة الى أقلية سياسية ، مثل وقودا لتحريك قطاع عريض من الشيعة بوصفهم الاكثر تضررا من الوضع الحالي مطالبين بالتغيير.

٢١. نقطة الانطلاق للمعارضة البحرينية ، بعد معاناة المجتمع البحريني من تسلط نظام الحكم ، وسيطرته على السلطة التنفيذية ، وحصرها به ، مما يعطي مرونة في اتخاذ القرارات ، بعيدا عن المساءلة القانونية.

٢٢. كانت البحرين مؤهلة للتفاعل سريعا مع تأثيرات الانتفاضات العربية ٢٠١١ ، فعلاوة على ضعف الممارسة الديمقراطية ، وهشاشة البنى التشريعية ، والقانونية ، هناك حاجات تنموية لمعالجة الفقر ، والبطالة ، وتحسين الخدمات ، والتعليم ، وتمكين النساء ، وهذا الواقع ساهم بتفجير لحظة الانتفاضة الشعبية الشبابية في ١٤ فبراير ٢٠١١ والتي تحركت الالة الامنية لقمعها بشراسة بعد شهر من أندلاعها ، وتميزت فترة الانتفاضة بتوتر أمني شديد ، متمثلا بالاعتقالات ، والتسريح من الاعمال ، وحصار القرى ، والاحياء ذات الطابع الشيعي الغارقة يوميا بغازات المسيل للدموع ، ويواجه ذلك بردود أفعال ، عنيفة للمحتجين ، تشير فيها السلطات الى استخدام ((المولوتوف)) ، وأستمرار التجمعات الجماهيرية ، الحاشدة والمسيرات التي تنظمها المعارضة في ظل أنشطار طائفي ، خطير ، تسببت فيه المعالجات ، الرسمية التي تمادت بمزيد من أقصاء الشيعة ، وتسليط المتشددين من أنصار الموالة عليهم ، وتمييع مطالب الاصلاح.

٢٣. لا يمكن نكران حقيقة حدة الصراع القائم بين الحكومة ، والمعارضة ، بسبب الاستحواذ على الثروة ، والسلطة المركزية المطلقة. أما قوى المجتمع التي تشد التغيير ، والاصلاح ، فتطالب بالتعديلات الدستورية ، والاخذ بمبادرة ولي العهد للحوار في ١٣ مارس ٢٠١١ المتضمنة أنشاء مجلس نواب كامل الصلاحيات ، وحكومة تمثل أرادة الشعب ، ودوائر أنتخابية ، عادلة ، وحل قضية التجنيس ، ومحاربة الفساد ، المالي، والاداري، وأسترجاع أملاك الدولة ، ومعالجة الاحترقان

الطائفي كما تقول وثيقة المناامة التي طرحتها خمس جمعيات ، معارضة في ١٢ أكتوبر ٢٠١١ بأجراء إصلاحات ، حقيقية ، تقوم على أشراك الشعب في تشكيل الحكومة وأنتخابها ، وتأسيس برلمان ، منتخب ، يعبر عن الارادة الشعبية المنفردة بالتشريع ، والرقابة ، وقضاء نزيه ، ومستقل .

٢٤. أن السلطة البحرينية تقدم نفسها أمام المجتمع الدولي كراعية للمرأة ، ولدورها في الحياة السياسية ، فيما في الواقع يقتصر الامر على توظيف عدد محدود من النساء في وظائف عليا، وفق أجندات سياسية ، وأهداف طائفية ، خلافا لمعايير النظام الوظيفي، وعلى الرغم مايرافق الحملات الانتاجية من فقاعات إعلامية ، إلا أن هذه الاستحقاقات لاتمثل فرصا ، حقيقية ، للمشاركة في صنع القرار السياسي في ظل هيمنة الايادي الخفية للسلطة الحاكمة من خارج المؤسسات المنتخبة .

٢٥. السياسات الحكومية ، المتطرفة ، أتمت مصادرة الفضاء العام ، وسلمته الى وحدة الجرائم الالكترونية التابعة لوزارة الداخلية ، ولم تقتصر مفاعيل قانون العزل السياسي على حرمان غالبية المنتمين الى تيارات المعارضة من حق الترشح ، والانتخاب ، بل شملت أيضا محاصرتهم ، وملاحقتهم في الفضاء الالكتروني ، وفي الندوات الثقافية ، وبخلاف الكوارث المباشرة المرصودة ، ساهمت هذه السياسات في رواج ، مخيف لخطابات الكراهية ، والتحريض على العنف بين أبناء المجتمع ، وهو ماخلف ، ويخلق تداعيات ، وأمراضا ، اجتماعية ، خطيرة)).

٢٦. أن حكم الملك حمد الذي تولى السلطة في مارس ١٩٩٩ قام على الاقصاء الكلي ، أو الشعور به لدى قطاعات ، شعبية ، عريضة ، وللمعارضة ، والبرلمان ، والجمعيات السياسية ، ومؤسسات المجتمع المدني، والنقابات ، والتجمعات التقليدية ، العائلية ، والقبلية ، والدينية ، الامر الذي أدى الى ردة فعل راغبة في ممارسة أقصاء مماثل للملك حمد ، ولعائلة آل خليفة من المشهد السياسي .

٢٧. يعبر التشكيل الحكومي عموماً عن رؤية رأس الدولة لطريقة الحكم في البلاد وتوازاناتها. ولم يكن مجلس الوزراء ذا أهمية في الحكم في البلاد ، وتوازاناتها. ولم يكن مجلس الوزراء ذا أهمية في الحكم في الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٩٩ ، إذ كان رئيس الوزراء هو الذي يقرر ، ومع ذلك فقد اتخذ التأليف الوزاري طابعاً يوصف ((بالتوازن))، ثلث من آل خليفة ، وثلث من السنة ، وثلث من الشيعة. قد يقال هذه محاصصة ، وهذا صحيح ، والصحيح أكثر أن ذلك لم يغير من معادلة السلطة التي تحتكرها العائلة الحاكمة ، بيد أن المحاصصة كفكرة سياسية ، قريبة من معادلة الديمقراطية التي هي أقل أنظمة الحكم سوءاً ، وهي كالتصويت الذي يقسم الجمهور. المحاصصة ضمن ضوابط أخرى قد تحفظ استقرار البلاد ، وقد أدى كسر الصيغة الشكلية للمحاصصة على نحو مفرط مع مجيء الملك حمد إلى ما رأيناه عشية أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ ، حيث كان الوزراء الشيعة من أصل نحو ٢٥ عضواً في مجلس الوزراء ، ٨ منهم من السنة ، والباقي من آل خليفة يحتلون المناصب الرئيسية ، وغير الرئيسية في الحكومة ، ويمكن تصور الوضع في المناصب التي تلي الوزراء أنه شكل فاقع لأقصاء الشيعة ، أقصاء النخبة ، والتكنوقراط ، والقبائل ، والأسر النافذة ، والتجار التي أضرخت هي الأخرى في حدث ١٤ فبراير مؤيدة الرغبة في أحداث إصلاحات ، حقيقية في مؤسسة الحكم مادامت غير مستفيدة منها.

٢٨. لم يجعل تقرير البندر الذي أعده مستشار الشؤون الاستراتيجية السابق في الديوان الملكي البحريني السوداني الاصل البريطاني الجنسية الدكتور ((صلاح البندر)) مجالاً للشك في استراتيجية الملك حمد الاقصائية لقطاعات واسعة من المواطنين ، وحرمانها من تحقيق الذات لاعتبارات الاختلاف في الرأي ، والطائفة.

٢٩. أن قيام السلطات بتجنيس باكستانيين ، وأردنيين ، وسوريين ، ويمانيين ، وسودانيين يعملون في القطاع العسكري سياسة ليست جديدة ، ولكنها ظلت تتبع بحذر أبان عهد ((خليفة بن سلمان)) ، وأخيه الشيخ ((عيسى بن سلمان)) ، بيد أن

الملك حمد اعتبر التغيير الديمغرافي جزءا من أولويات استراتيجية التي تصنف المواطنين الشيعة خطرا استراتيجيا على النظام ، ينبغي تطهير المؤسسات المدنية ، والعسكرية منهم ، فمضى في ذلك ، مطبقا بعضا من أطر نظرية ((تجفيف الينابيع)) التي قد تشمل التجهيل ، والافقار ، وسحب مواقع النفوذ. ولا يمكن وصف شعور مواطن يكون الاجنبي مقدما عليه في وطنه في كل شيء ، حتى على مستوى الخدمات الاسكانية ، والتوظيف في المؤسسة العسكرية ، وغير العسكرية للجيل الثاني من الجنسين. وبدخول مرتكزات ((الحرب الشاملة)) ضد المواطنين ، فإن الشعور الشعبي بالاقصاء يبلغ مديات غير مسبوقة ، أفرزت أنتفاضة غير مسبوقة ضد ((استراتيجية حمد)) ، الامر الذي دفع الجمهور ، لان ((يخرج من ثيابه)) ، مطالباً بالتغيير ، والخلاص من حكم تجاوز خطوطا ظلت همراء عقودا طويلة.

٣٠. أن الملك البحريني حمد اعتبر أن ((نظام الدولة المدنية النابع من طبيعة التكوين الثقافي ، والسياسي ، والاجتماعي ، والديني، هو الذي يناسب بلادنا)) ، أن خطاب الملك هو إعلان ملكي بأن النظام الراهن الذي تحتكر فيه العائلة الحاكمة القرار السياسي، والثروة القومية هو الذي ((يناسب بلادنا)) أمام الديمقراطية ، بما هو تداول للسلطة ، فأنها لا تتناسب ، والخصوصية البحرينية. حيث لم يستخدم الملك لفظ ((الخصوصية)) ، لكنه يعنيها ، حين يشير الى ما يراه تكويننا ، متمايزا للبحرين يجعل من تشكيل حكومة منتخبة ، وقضاء نزيه ، ومؤسسة أمنية تمثل الشعب ، وتحميه ، خارج إطار منظومة البحرين الثقافية ، والاجتماعية ، والدينية. والواقع فإن مقولة الخصوصية قد سقطت عالميا ، وباتت مفاهيم المساواة ، وحقوق الانسان ، وحق الشعوب في أن تحكم نفسها بنفسها ، معطى أنسانيا ، ثابتا ، تقوم عليها مبادئ الامم المتحدة ، والمواثيق الدولية ، الملزمة بها مملكة البحرين ، والعديد منها صدق عليها الملك بنفسه ، نعم تستخدم كلمة الخصوصية في مختلف البلدان

دون أن تخل بأسس الديمقراطية ، وأطرها القانونية ، وتطبيقاتها الفعلية بما هي صراحة حكم الشعب لنفسه.

٣١. أصبحت العقيدة القتالية للجيش البحريني تركز على مبدأ الخوف ، المستمر ، والاخذ بالحسبان إمكانية تعرض النظام الحاكم ، والعائلة ، الحاكمة ، للتهديدات ، الداخلية ، من قبل الجماعات المعارضة في أي وقت ، كما أنها تركز على تقديم اسلحة في الجيش ، مقارنة بأسلحة أخرى ، فتعتمد على سلاح الجو أكثر من سلاح الدروع ، وسلاح الدروع أكثر من سلاح البحرية. وتغذي العقيدة القتالية لدى الجيش البحريني بمفاهيم ، دينية ، أحادية ، يغلب عليها الطابع الديني ، السلفي بشكل واضح قبل وبعد أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١. وهذا الاتجاه يظهر جليا في الرعاية ، المستمرة ، لمسابقات حفظ القران ، وتجويده ، لمنتسب قوة دفاع البحرين ، وفي سيطرة السلفيين على مديرية ((الارشاد الديني)) في قوة الدفاع ، وقيامها بطبع إصدارات سلفية ، تمجد لفكرة الطاعة المطلقة لولي الامر ، وحرمة الخروج عليه ، والاحكام الفقهية في شأن التظاهرات ، والاحتجاجات ، وهي نفسها الفتاوي التي تصدرها ((مؤسسة الافتاء الديني)) في المملكة العربية السعودية.

٣٢. وفي الواقع فأن أصرار النظام السياسي في البحرين على القول بوجود تهديدات أمنية ، مصدرها ايران قد تعززت مع أنتشار ، وتوسع نطاق التوتر الطائفي بعد سقوط النظام العراقي في عام ٢٠٠٣ ، وساعد الاعلام الرسمي ، وغير الرسمي على ترسيخ قناعة ثابتة قوامها أن الخطر الايراني لن يكون خارجيا ، بل خطر داخلي تقوده جماعات ، شيعية ، معارضة ، وهذا ماخلق تقاطعا بين عقيدة الجيش القائمة على الولاء المطلق للنظام ، والملك ، وحميته ، من أي أخطار ، داخلية ، وبين البحث عن مصاديق هذه الاخطار ، وتطبيقها بحق جماعات ، سياسية معينة.

٣٣. أن أحد الاستنتاجات التي وصل إليها الكثير من النخب الاسرائيلية ، وعكستها تغطية الصحف الاسرائيلية هي الدعوة الى إعادة النظر في الصورة النمطية للانسان العربي ، وإعادة تقييم الانطباعات ، المسبقة عنه ، والاحكام الجاهزة التي تراكمت بشأنه والتي رأت أنه ((مستكين ، جبان ، يقبل الدونية))، وبالفعل فقد زادت ثورات الربيع العربي ، ومنها في البحرين من أحترام النخب الاسرائيلية للشباب الخليجي ، بسبب ثورته أنظمة القمع ، كما حدث في البحرين فحتى شخص مثال ((يوفال ديسكين))الرئيس السابق لجهاز المخابرات الداخلية أو الامن الوطني الاسرائيلي ((الشاباك))، والمعروف بمواقفه العنصرية تجاه العرب قد أبدى إعجابه بميل الشباب العربي ، ومثل ذلك الشباب الخليجي ، والبحريني للتضحية بالروح من أجل مبادئه.

٣٤. تحذر بعض الدراسات الاسرائيلية أن دراسة واقع التطورات العربية ، ومنها ثورات الربيع العربي ، وماحدث في أنتفاضة البحرين في ١٤ فبراير ٢٠١١ ، وأثرها على المنظومة الامنية الاسرائيلية ، بحيث إذا ماتغيرت الانظمة العربية ، والخليجية ، المقربة من الغرب ، وبالضرورة ((اسرائيل))كما في النظام السياسي في البحرين ، فإن الموقف سيتغير على نحو جذري ، ولن يكون بوسع تلك الانظمة تجاهل مشاعر جماهيرها ، فيما يتصل بالعلاقة مع تل أبيب وحتى للدول التي قد لاتتغير أنظمتها بالكامل لاعتبارات معينة ، كما حدث في البحرين ، فأنها ستضطر لتغيير موقفها إيجابيا من القضية الفلسطينية والصراع العربي -الاسرائيلي.

٣٥. ويعود الخوف الاسرائيلي من الثورات ، والانتفاضات العربية ، كما حدث في البحرين الى أدراك تغير وزن الشارع العربي في القرار السياسي الرسمي العربي فقد كان هذا القرار يتشكل بفعل عوامل ، عديدة أقلها أهمية هو رد الفعل الشعبي ، أو موقف الرأي العام العربي ، غير أن الثورات العربية ٢٠١١ جعلت موقف الشارع أكثر وزنا في حسابات الانظمة ، وترافق مع ذلك قلق الحكام العرب ، ومن الحكام

الخليجيين من تخلي أمريكا عنهم على غرار التخلي عن بن علي في تونس ، ومبارك في مصر ، الامر الذي سيجعل هولاء الحكام أكثر أستجابة لتطلعات شعوبه.

٣٦. أقر مركز أبحاث الامن القومي الاسرائيلي أن قمع أنتفاضة البحرين بوحشية ، وبسرعة حسم مصير بقية الانتفاضات في الخليج ، وقد أترف نفس المركز في دراسة ، طويلة ، ومعقدة ، عن ظاهرة الاستقرار في دول الخليج.

٣٧. أفساح المجال أمام الحراك الشعبي ، لتحقيق ، الاصلاحات التي يطالب بها ، مايعني إقامة حكومة الاكثرية ، الشعبية ، الموالية لايران ، حسب الزعم الامريكي وهنا ستفقد أمريكا الكثير من المكتسبات التي تتمتع بها اليوم ، وسيجد حلفاؤها في الخليج أنفسهم أمام تهديد ، إيراني ، مباشر ، يفاقم المخاطر التي شكلتها ايران برأيهم ، عبر تمركزها ، وأنتشارها العسكري المباشر في جزر((أبو موسى ، وطنب الكبرى ، وطنب الصغرى))، مقابل شاطئ الامارات العربية ، وعلى المدخل ، الشمالي ، الغربي ، لمضيق هرمز، لابل ، وأكثر من ذلك قد يشكل الامر أول طعنة في جسم مجلس التعاون الخليجي ، المتعثر.

٣٨. أن أمريكا ستستمر في النظر الى البحرين كركن من أركان تنفيذ أستراتيجيتها في الشرق الاوسط ، بأعباره القاعدة ، العسكرية ، البحرية ، المتقدمة في الخليج دون أن يعني هذا التمسك ، المطلق ، بملكها ، ونظامه القائم ، بل يعني التحكم بأي تغيير وتطور ، داخلي ، بما يبقي البحرين في فلكها الاستراتيجي ، وهي لاتستطيع التراجع عن ذلك ، بل سيزداد تمسكها بهذه الدولة أكثر في ظل القوة المتعاضمة لايران في المنطقة ، وفي ظل الاتجاه الذي يسلكه العراق اليوم في تقاربه مع ايران ، والظهور العلني للدور الروسي في الازمة السورية.

٣٩. تولي مملكة البحرين ، أهمية ، كبيرة لحلف الناتو ، كمنظمة تلعب دورا ، محوريا في تعزيز ، السلام ، والامن ، ومن هذا المنطلق أصبحت عضوا في ((مبادرة أسطنبول للتعاون ٢٠٠٤)).

٤٠. طلب النواب الديمقراطيون ، والاشتراكيين في البرلمان الاوروبي بموقف دعم لمطالب الشعب البحريني ، وأتهموا الاتحاد الاوروبي بأخذ موقف ((غير منصف))أزاء الانتفاضة البحرينية لحساب المصالح النفطية ، والاقتصادية ، والعسكرية الامريكية ، والاوروبية في المنطقة ، ووصفوا ما يطلق من مواقف أزاء البحرين ب((المهزلة الاخلاقية ))، وتوجيه انتقادات ، صريحة ، وموجه في تذكير الاتحاد الاوروبي بأثره المشترك مع الانظمة الاستبدادية في الخليج ، وسياسة الكيل بمكيالين.

٤١. لم تكن دول الخليج متفقة على موقف واحد تجاه موجة ثورات ، وانتفاضات الربيع العربي ، وخاصة التي انطلقت في البحرين ، فالقطريين كانوا يشجعون التغيير ليدفعوا ، حلفائهم من تنظيمات الاسلام السياسي ليصلوا الى سدة الحكم بديلا للانظمة التي خرجت عليها الشعوب ، ومن ثم يسهل السيطرة على الامور ، مستقبلا ، بفضل أحكامها ، السيطرة على حلفائها من تنظيمات الاخوان المسلمين والحركات السلفية ، المتشددة ، بينما السعوديين ، والاماراتيين ، والبحرينيين كان لهم تكتيك ، مختلف ، وهو دعم الانظمة لتصمد ، أو دعم نواة من داخلها ، لتحل محل القديم ، وبين الموقعين ، والتكتيكيين توزعت مواقف الكويتيين ، والعمانيين .

٤٢. المصروفات المباشرة التي أملت على دول المجلس الالتزام بها كنتيجة للحراك السياسي في المنطقة ، ولتقليل احتمال انتقاله الى دول المجلس ، ومثال ذلك زيادة رواتب الموظفين ، وتقديم امتيازات أخرى للمواطنين كتعويضات بدل البطالة ، وتوفير المزيد من المساكن ، والفصول الدراسية ، والجامعات ، والمستشفيات الخ ، يضاف الى ذلك المبالغ التي التزمت بها دول المجلس لبعض أعضائه ، ولعدد من



الدول العربية ، أما مباشرة ، أو تلبية لجهود دولية.أضافة الى تلك الالتزامات المالية سواء كانت ضمن الميزانية ، أو خارجها.

٤٣. قامت دول الخليج بضخ الاموال من أجل تهدئة الرأي العام كما وعد العاهل السعودي الملك عبد الله آنذاك بتقديم حزمة مساعدات بقيمة ١٣٠ مليار دولار شملت تقديم رواتب أعلى ، ومنح سكن للسعوديين القاطنين هناك ، فضلا عن ذلك قدمت حكومات اخرى في الخليج عروضاً ، مماثلة ، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط ، وفي فبراير ٢٠١١ منحت الحكومة الكويتية لكل مواطن ١٠٠٠ دينار كويتي بما يساوي ٣٥٦٠ دولار ، وأطعمة أساسية ، مجانية لمدة تتجاوز السنة ، أما في سلطنة عمان فقد وفرت الحكومة ٣٠ ألف وظيفة إضافية ، ورفعت من قيمة من المنح الجامعية بنسبة ٤٠٪.

٤٤. أن التدخل السعودي -الاماراتي كان يهدف لضرب الحراك الشعبي في البحرين الذي كان قد مضى عليه آنذاك شهر تخلله عنف سلطوي أدى الى قتل عدد من المتظاهرين ، وبرغم أن الاعلان الرسمي عن ذلك التدخل أدعى أنه من أجل ((حماية المنشآت العامة))، وليس مواجهة الاحتجاجات ، إلا أن العديد من القرائن ، والادلة تؤكد ، مشاركة تلك القوات في قمع الاحتجاجات .وفي عام ٢٠١٧ أعدمت السلطات البحرينية ثلاثة ، مواطنين ، أدعت أنهم شاركوا في قتل ضابط أماراتي يدعى ((طارق الشحي))الذي كان متواجداً في العام ٢٠١٤ لقمع احتجاجات بمنطقة ((الديه)).

٤٥. أعطى دخول ، قطع ، عسكرية ، سعودية -أماراتية الى المنامة في وضح النهار في الرابع عشر من مارس ٢٠١١ إشارة ، واضحة الى أن النظام البحريني سقط من الناحية ، السياسية ، بشكل أو بآخر ، ولم يعد قادراً على مواجهة الآلاف من المتظاهرين الذين تجمعوا في دوار اللؤلؤة ، وهم يهتفون ((الشعب يريد أسقاط النظام))، ((يسقط حمد))ملك البحرين منذ عام ١٩٩٩

٤٦. أن هناك جيلا سيظهر في البحرين هم ورثة عوائل لاقت الضرر السياسي ،  
والنفسي ، والاقتصادي بعد تعرض أفراد من عوائلهم الى حملات أعتقالات ،  
وأحكام جائزة بحقهم بسبب موقفهم من الحكم ، حيث سيشكلون ((قنبلة  
موقوتة)) يمكن أن تنفجر في أي وقت للاخذ بالثأر من حقوق أشقائهم ، وأبائهم ،  
وأخوانهم ، وأعمامهم الذين تعرضوا للمتابعة ، والمضايقات من السلطات الامنية  
البحرينية الى مستوى أسقاط الجنسية البحرينية عنهم بسبب آرائهم المعارضة  
للسلطة ، ونظام الحكم في البحرين ، وسيعود عدم الاستقرار مرة اخرى هناك في  
حالة زيادة فعالية نشاط هولاء في الساحة السياسية في المستقبل المنظور.

٤٧. أن جمود الحراك الداخلي البحريني في المستقبل المنظور له علاقة بحجم زيادة  
القمع من قبل السلطات البحرينية ، وزج النشطاء في السجون ، كما حدث بعد  
أنتهاء الانتفاضة البحرينية ، حيث أستقبل البحرينيون العام ٢٠١٢ بنفس الحال  
الذي ودعوا فيه العام الذي سبقه ، حيث لازالت المملكة الصغيرة تعيش مأزق ،  
أنقسام ، سياسي ، حاد ، ففي اليوم الاول من السنة سقط مواطن يبلغ من العمر  
١٥ سنة جراء أصابة في عنقه بطلقة مسيل للدموع والذي تستخدمه قوات الامن  
من أجل تفريق المحتجين. وتواصل سقوط قتلى وجرحى من الشارع المعارض على  
أيدي القوات الامنية ، وواصلت أعتقال بعض المواطنين الذين يشاركون في  
التجمعات ، والمسيرات المعارضة التي أنطلقت من خلال المجموعات الثورية  
المعارضة.

## المراجع والمصادر

### المراجع والمصادر باللغة العربية

- الموسوعات
- الاحتجاجات البحرينية ٢٠١١، الموسوعة الحرة (ويكيديا).
- تدخل قوات درع الجزيرة في البحرين، الموسوعة الحرة (ويكيديا).
- دستور البحرين ١٩٧٣، موسوعة الجزيرة، ورد على الموقع التالي:-  
[www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2011/04/21](http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2011/04/21)
- دوار اللؤلؤة، الموسوعة الحرة (ويكيديا).
- ردود الفعل الدولية على الاحتجاجات البحرينية ٢٠١١، الموسوعة الحرة (ويكيديا).
- علاقات البحرين والاتحاد الاوروبي، الموسوعة الحرة (ويكيديا).
- قانون السلامة الوطنية في البحرين، الموسوعة الحرة (ويكيديا).

### الكتب

- طارق العامر وخالد هجرس، أبعاد الحقيقة، المنامة، دار نشر المنامة، ٢٠١١ .
- عباس بو صفوان، بنية الاستبداد في البحرين: قراءة في توازنات النفوذ في العائلة الحاكمة، لندن، مركز البحرين للدراسات، ٢٠١٥.
- د.عدنان عبد الرحمن أبو عامر، منظومة الامن الاسرائيلي والثورات العربية بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٦.
- علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة الى الشبكة، بيروت، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، ط٢، ٢٠١٢.

- عنات كورتيس وشلومو بروم، التقدير الاسرائيلي  
الاستراتيجي ٢٠١١، بيروت، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية ،  
٢٠١٢.

- فردريك معتوق، المعرفة: المجتمع والتاريخ، طرابلس/ لبنان، جروس برس، ١٩٩١.  
- مجموعة مؤلفين، عمر هشام الشهابي (تنسيق وتحرير)، الخليج ٢٠١٣: الثابت  
والتحول، الكويت ، مركز الخليج لسياسات التنمية ، ٢٠١٣.

- محمد الريشهري، ميزان الحكمة، ج٣، قم ، دار الحديث، ٢٠٠١.  
- محمود شريف بسيوني وآخرين، تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي  
الحقائق، المنامة، ١٠ ديسمبر ٢٠١١.

- وسام عباس السبع، الاسلام الحركي في البحرين: حوارات ومحاور، بدون مكان  
نشر ، بدون دار نشر، ٢٠٠٦.

### الكتب المترجمة

- توبي مائيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، ترجمة أمين  
الاويبي، بيروت ، الشبكة العربية للابحاث والنشر، ٢٠١٤.

- يفجيني بريماكوف، الكواليس السرية للشرق الاوسط: النصف الثاني من القرن  
العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، ترجمة نبيل رشوان، القاهرة ، المركز القومي  
للترجمة ، ٢٠١٦.

### البحوث والدراسات

- أ.م.د. أبتسام محمد عبد، التطورات السياسية في البحرين بعد العام ١٩٧٥، مجلة  
دراسات دولية، العدد ٥٦، بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد،  
يونيو ٢٠١٣.

د. أمين حطيظ، موقع البحرين في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط، لندن، مركز البحرين للدراسات ، ٣ يوليو ٢٠١٢ .  
- أنطوان شلحت ، النخب الاسرائيلية والربيع العربي ١-٣، مجلة قضايا اسرائيلية ، العدد ٤١-٤٢ ، رام الله/ فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار)، صيف ٢٠١١ .

- أيمن أحمد رجب ، طائفية الاحتجاجات : ملامح الازمة الداخلية والاقليمية لمظاهرات البحرين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٤، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، أبريل ٢٠١١ .

- بلال صعب، اللعبة الايرانية طويلة الامد في البحرين ، نيويورك، مجلس أتلانتيك الامريكي، ٨ / ١ / ٢٠١٨ ، ترجمة أسماء حفار، مركز أدراك للدراسات والاستشارات، ورد على الموقع التالي:-  
[www.idraksy.net/irans\\_long\\_game-in-bahrain](http://www.idraksy.net/irans_long_game-in-bahrain)  
الرابط الاصيلي للدراسة:-

[www.atlanticcouncil.org/images\\_irans\\_long\\_Gam\\_in\\_Bahra\\_in\\_web-1218.pdp](http://www.atlanticcouncil.org/images_irans_long_Gam_in_Bahra_in_web-1218.pdp)

- جاستن غلنغر، الاقتصاد السياسي للطائفية في الخليج، بيروت ، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، ٢٩ / ٨ / ٢٠١٦ ، ورد على الموقع التالي:-  
[www.carnegie-mec.org/2016/25/ar-pub-64408](http://www.carnegie-mec.org/2016/25/ar-pub-64408)

- جين كننمنت، البحرين : ما وراء الجمود، لندن ، المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)، يونيو ٢٠١٢ .

- شحاتة محمد ناصر ، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (٢٠٠٣-٢٠٠٨): دراسة مقارنة، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مايو ٢٠١١ .

- طارق عثمان ، ثورات وثورات مضادة: في تحولات النظام الاقليمي العربي، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٦ / ٨ / ٢٠١٤ ، ورد على الموقع التالي:-

[www.studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/08/2014826102841262618.html](http://www.studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/08/2014826102841262618.html)

- عباس بو صفوان وستيفان روسيني، تقاسم السلطة في البحرين: النقاش الذي مازال مفقودا ، ورقة عمل ، العدد ٢٨٠، هامبورغ-المانيا، المعهد الالماني للدراسات العالمية والمناطقية، يناير ٢٠١٦ .

- عباس المرشد ، ائتلاف شباب ١٤ فبراير: المجتمع الثاني والزمن الجديد، لندن ، مركز البحرين للدراسات ، ١٦ أكتوبر ٢٠١٢ .

- - - - - ، المؤسسة العسكرية البحرينية: عقيدة الاقصاء والزبائنية، لندن، مركز البحرين للدراسات ، ١٥ يونيو ٢٠١٣ .

- د. عبد الله بن أبراهيم القويز، الاثار الاقتصادية للربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة المجلة ، ٢٩ مايو ٢٠١٣ ، ورد على الموقع التالي:-

[www.arb.majalla.com/2013/05/article/55245330](http://www.arb.majalla.com/2013/05/article/55245330)

- علي الفونني، بين الاصلاح والثورة: الشيخ قاسم: شيعة البحرين وايران ، نيويورك، مؤسسة أنتربرايز الامريكية، ١٤ أغسطس ٢٠١٢ ، ورد على الموقع التالي:-

[www.aei.org/research-products/report](http://www.aei.org/research-products/report)

- عمرو الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٤، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، فبراير ٢٠١١ .

- لبنى نبيه وثروت محمد حسن ، عام على الربيع العربي: التداعيات الاقليمية والدولية ، لندن ، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية ،

٤/٥/٢٠١٢، ورد على الموقع التالي:-

[www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m-bahath-12-0612-htm](http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m-bahath-12-0612-htm)

-اللواء أ.ح.محمد قشقوش، العلاقات العسكرية -المدنية:الاشكاليات السبع التي تواجه الجيوش بعد الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٨٨،القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، ٢٠١٢ .

- م.د.مروان سالم العلي، النظام الاقليمي الذي في ظل حركات التغيير العربية :دراسة مستقبلية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد١٠،تكريت، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، يونيو٢٠١٧ .

-مروة فكري، مابعد القوة الناعمة :السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٧،القاهرة ، مؤسسة الاهرام، ٢٠١٢ .

-وسام السبع، المؤسسة الدينية الشيعية في البحرين:التحولات والمآلات الغامضة،لندن ، مركز البحرين للدراسات ، أغسطس٢٠١٧)، ص٢٧ .

-د.يسرى العزباوي ومي غيث، بين الاستمرارية والتغيير :البحرين في وضع مضطرب ، القاهرة ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، ٢٩ديسمبر٢٠١٣، ورد على الموقع التالي:-

[www.acrseg.org/2309/bcraw/](http://www.acrseg.org/2309/bcraw/)

### الرسائل الجامعية

-محمد عبد الغفور الشيوخ، تأثير ثورات الربيع على ظاهرة الاسلام السياسي وعمليات الاصلاح في الوطن العربي:دراسة أستشرافية للانعكاسات العامة للثورات العربية على التيارات الدينية السياسية والقوى الاصلاحية في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)،الدانمارك ، كلية القانون والعلوم السياسية ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، ٢٠١١-٢٠١٣ .

## المؤتمرات

-صلاح حسن محمد ، إعادة تشكيل منطقة الشرق الاوسط ومستقبل التوازنات الاستراتيجية ، بحث تقدم الى المؤتمر الدولي الاول العلمي الثالث،الموصل ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل ، ٢٣-٢٤-سبتمبر٢٠١٣ .

## الصحف

-الاسود:المواطنة البحرينية بحاجة الى عدالة سياسية تستوعب جميع فئات الشعب، صحيفة منامة بوست، ١٢ أغسطس ٢٠١٥، ورد على الموقع التالي:-

[www.manamapost.com/news/2015014830](http://www.manamapost.com/news/2015014830)

-زهير أندراوس، مركز أبحاث الامن القومي الاسرائيلي:قمع أنتفاضة البحرين بوحشية ، وبسرعة حسم مصير بقية الانتفاضات في الخليج والعلاقات مع اسرائيل ستستمر بالازدهار، صحيفة رأي اليوم اللندنية، ٢٩ أبريل ٢٠١٧، ورد على الموقع التالي:-

[www.raialyoum.com/index.php/30](http://www.raialyoum.com/index.php/30)

-د.سامر راشد، المنظور الاسرائيلي لمستقبل الصراع مع الفلسطينيين على ضوء الثورات العربية ، صحيفة حق العودة ، العدد ٥٠، بيت لحم / فلسطين ، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين(بديل)، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢، ورد على الموقع التالي:-

[www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/1842-art4.html](http://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/1842-art4.html)

-د.سعيد الشهابي، سبع سنوات على التدخل العسكري في البحرين ، صحيفة القدس العربي اللندنية ، ١١ مارس ٢٠١٨، ورد على الموقع التالي:-

[www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF](http://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF)

-شهيرة سلوم، عامان على ١٤ فبراير:البحرين تزداد ثورة، صحيفة الاخبار اللبنانية، ١٣ فبراير ٢٠١٣، ورد على الموقع التالي:-



[www.al-akhbar.com/Arab/46168](http://www.al-akhbar.com/Arab/46168)

-د.ظافر محمد العجمي، حلف الناتو عبء على الخليج، صحيفة الوطن البحرينية  
١٣ نوفمبر ٢٠١٩، ورد على الموقع التالي:-

[www.alwatannews.net/article/854432/opinion](http://www.alwatannews.net/article/854432/opinion)

-عباس بو صفوان، سقوط الاقنعة :عامان على الوجود العسكري السعودي في  
البحرين ، صحيفة الاخبار اللبنانية ، ٢٧ مارس ٢٠١٣، ورد على الموقع التالي:-

[www.al-akhbar.com/opinion/48385](http://www.al-akhbar.com/opinion/48385)

-غسان الشهابي، مشروعية المطالبة بمرجعية سنوية ، صحيفة الوقت البحرينية ،  
٢٤ سبتمبر ٢٠٠٦.

-د.فاضل عباس مهدي، الربيع العربي والابعاد الاقتصادية، صحيفة الحياة اللندنية  
، ٣٠ ديسمبر ٢٠١١، ص٩. نقلا عن شبكة الاقتصاديين العراقيين ، ورد في الموقع  
التالي:-

[www.raqieconomists.net/ar/2011/01/04](http://www.raqieconomists.net/ar/2011/01/04)

-قاسم حسين، إبراهيم شريف ل العربي الجديد :حاجة بحرينية لاصلاح حقيقي،  
صحيفة العربي الجديد، ٢٩ يونيو ٢٠١٥، ورد على الموقع التالي:-

[www.alaraby.co.uk/politics/2015/06/28](http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/06/28)

-مباحثات بين البحرين وحلف الناتو للتعاون وتبادل الخبرات ، صحيفة الوفد  
المصرية ، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٩، ورد على الموقع التالي:-

[www.alwafd.news/2653249](http://www.alwafd.news/2653249)

-منى عباس فضل، أنتفاضة البحرين بعد عام، صحيفة السفير العربي اللبنانية ،  
٥/٧/٢٠١٢، ورد على الموقع التالي:-

[www.assafirabi.com/ar/2460/2012/07/05](http://www.assafirabi.com/ar/2460/2012/07/05)

## المواقع الالكترونية

-أحمد أبو رتيمة، منظومة الامن الاسرائيلي والثورات العربية ، موقع عربي ٢١ ،  
١١ أكتوبر ٢٠١١ ، ورد على الموقع التالي:-

[www.arabi21.com/story/952521](http://www.arabi21.com/story/952521)

-أنطوان شلحت ، النخب الاسرائيلية والربيع العربي ١-٣ ، موقع عرب ٤٨ ،  
٢٣ / ٨ / ٢٠١١ ، ورد على الموقع التالي:- [www.arab48.com/3-1](http://www.arab48.com/3-1)

-د.أوتا ماينيل، الديمقراطية في البحرين ، موقع قنطرة، ورد على الموقع التالي:-

[www.ar.qantara.de/content/Idymwqrty-fy-Ibhryn](http://www.ar.qantara.de/content/Idymwqrty-fy-Ibhryn)

-خليل سامي أيوب، موقف الاتحاد الاوروبي من الثورات العربية ، موقع الحوار  
المتمدن ، العدد ٣٥٦٤ ، ٢ / ١٢ / ٢٠١١ ، ورد على الموقع التالي:-

[www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741&r=0](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741&r=0)

-عيسى سيار، التوظيف في البحرين طائفي والتمييز سيأخذها الى الجهول، وكالة  
أهل البيت(ع)للانباء(أبنا)، ١٠ أكتوبر ٢٠١٢ ، ورد على الموقع التالي:-

[www.ar.abna24.com/service/2012/10/10/355313](http://www.ar.abna24.com/service/2012/10/10/355313)

-مبادرة أستانبول للتعاون ، موقع حلف الناتو(عربي)، ١١ أكتوبر ٢٠١٢ ، ورد على  
الموقع التالي:-

[www.nato.int/en/natohq/topics-52956.html?selectedlocal](http://www.nato.int/en/natohq/topics-52956.html?selectedlocal)

-مجلة أمريكية :كيف يمكن هذه الانظمة القمعية أن تشكل ناتو عربيا، ترجمة منال  
حميد ، موقع الخليج أونلاين، ٢ / ١٠ / ٢٠١٨ ، ورد على الموقع التالي:-

[www.alkhalejonline.net](http://www.alkhalejonline.net)

-محمد جميل أحمد، مظاهرات البحرين محاولة للفهم، شبكة آيلاف الالكترونية،  
١٨ مارس ٢٠١١ ، ورد على الموقع التالي:-

[www.elaph.com/web/opinion/2011/03/639873.html](http://www.elaph.com/web/opinion/2011/03/639873.html)

-مروان المعشر، كيف سيثقل النفط فتيل الثورات العربية القادمة؟، موقع نون  
بوست ، ٢٤ / ١٠ / ٢٠١٨ ، ورد على الموقع التالي:-

[www.noonpost.com/content/25286](http://www.noonpost.com/content/25286)

-مملكة البحرين ومنظمة حلف شمال الاطلسي (الناتو)، موقع وزارة الخارجية البحرينية ، بدون تأريخ ، ورد على الموقع التالي:-

[www.mofa.gov.bh/Default.aspx?tabid=8335&language=ar-BH](http://www.mofa.gov.bh/Default.aspx?tabid=8335&language=ar-BH)

### الوكالات الاخبارية

-عدنان كريمة، الخليج المستفيد الاول من ثورات الربيع العربي، وكالة الاناضول التركية ، ٥ / ٥ / ٢٠١٣ ، ورد على الموقع التالي:-

[www.aa.com.tr/ar249485](http://www.aa.com.tr/ar249485)

### المواقع الاخبارية

-محمد عبود ، الاتحاد الخليجي -والدرس المستفاد من خروج بريطانيا من الاوروبي، موقع الخليج أون لاين ، ٢٤ / ٦ / ٢٠١٦ ، ورد على الموقع التالي:-

[www.alkhaleejonline.net](http://www.alkhaleejonline.net)

-ملهم الملائكة، هل يزور الربيع العربي دول الخليج العربية؟، موقع DW بالعربي، ٦ / ١٢ / ٢٠١١ ، ورد على الموقع التالي:- [www.dw.com/ar/a-15582460](http://www.dw.com/ar/a-15582460)

### القنوات الاخبارية

-أزمة البحرين الاقتصادية أسباب وتداعيات ، قناة العالم الفضائية، ٢٥ يونيو ٢٠١٨ ، ورد على الموقع التالي:-

[www.alalamtv.net/news/3688451](http://www.alalamtv.net/news/3688451)

- أنتفاضة البحرين -المقاومة والقمع: كتاب بالانجليزية عن ثورة ١٤ فبراير، قناة الكوثر الفضائية ، ٣٠ يناير ٢٠١٨ ، ورد على الموقع التالي:-

[www.alkawthertv.com/news/119585](http://www.alkawthertv.com/news/119585)

-الشيخ الديهي، التمييز في البحرين أنتقل من ممارسة حكومية الى عقيدة حكم، قناة الغدير الفضائية ، ٢٢ مارس ٢٠١٧ ، ورد على الموقع التالي:-

[www.alghaideer.tv/news/detail/51653](http://www.alghaideer.tv/news/detail/51653)

-صالح النعامي، اسرائيل:فزع من الربيع العربي وأحتفاء بالثورات المضادة،ج ١،  
موقع الجزيرة .نت، ٢٠١٤/٦/١٨، ورد على الموقع التالي:-

[www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/06178](http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/06178)

-الفقر في البحرين ، برنامج الاقتصاد والناس، قناة الجزيرة الفضائية،  
١٩/٥/٢٠١٠، ورد على الموقع التالي:-

[www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2010/05/19](http://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2010/05/19)

- لجنة برلمانية توافق على أسس قانون لاسقاط قروض الكويتيين، قناة العربية  
الفضائية ، ٢٨/١/٢٠١٣، ورد على الموقع التالي:-

[www.alarabiya.net/ar/aswaq/banks/2013/01/28](http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/banks/2013/01/28)

-لهذا السبب يفضل النظام البحريني العمال الاجانب على المواطنين، قناة العالم  
الفضائية، ١٧ يوليو ٢٠١٩، ورد على الموقع التالي:-

[www.alalamtv.net/news/4328676](http://www.alalamtv.net/news/4328676)

-ميثاق العمل الوطني، قناة الجزيرة.نت، ورد على الموقع التالي:-

[www.aljazeera.net/specialfiles/pages/28bd7a40-a9bb-404c-accb-9f99b44d9f1d](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/28bd7a40-a9bb-404c-accb-9f99b44d9f1d)

-Christopher Davidson,After the sheikhs:The Coming Collapse of the Gulf Monarchies, London:Hurst and company,2012.

-RESEARCHES

-Kristian Coates Ulrichsen,The Hollow shell of Security Reform in Bahrain,Fereign Policy,12April2011.

-laurence Louer,The Political Impact of Labor Migration,City and society,VOL20,NO1,2008.

-Staci strobl ,From Colonial Polcing to Community Policing in Bahrain:The Historical Persistence of Sectarianism,International Journal of Compartive and .Applied criminal justice,VOL35.NO1. February2011.



## الفهرست

١. نبذة عن أنتفاضة ١٤ فبراير, ٢٠١١
- ١- نظرة عامة على الاحتجاجات الشعبية البحرينية.
- ٢- مراحل تاريخية لأنتفاضة ١٤ فبراير, ٢٠١١
٢. أسباب أندلاع أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ البحرينية.
  ١. الاسباب السياسية.
  ٢. الاسباب الاقتصادية.
  ٣. الاسباب المجتمعية.
٣. العوامل المؤثرة على أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ البحرينية.
  - ١- العوامل الداخلية.
    - أ- بنية الاستبداد في البحرين.
    - ب- ترسيخ السلطة أن الديمقراطية ضد الخصوصية البحرينية.
    - ج- الحركة الاسلامية الشيعية في البحرين.
    - د- دور المؤسسة العسكرية في أخماد المعارضة البحرينية.
  - ٢- العوامل الاقليمية.
    - أ- ايران.
    - ب- اسرائيل.
    - ج- ثورات الربيع العربي.
  - ٣- العوامل الدولية.
    - أ- الولايات المتحدة الامريكية.
    - ب- حلف الناتو.

ج-الاتحاد الاوروبي.

٤. أنعكاسات أنتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١ البحرينية على دول مجلس التعاون الخليجي.

١-الانعكاسات السياسية.

٢-الانعكاسات الاقتصادية.

٣-الانعكاسات العسكرية.

٥. مستقبل الحراك الداخلي البحريني.

١-سيناريو تفعيل الحراك الداخلي البحريني.

٢-سيناريو جمود الحراك الداخلي البحريني.

الخاتمة والاستنتاجات.

-المراجع والمصادر.